مجلس التعاون الخليجي
في الميزان

مجلس التعاون الخليجي
في الميزان

تأليف

محمد صادق محمد إسماعيل

تدمك : 8_252_380_977_978
رقم الإيداع : 20698/ 2009

الطبعة الأولى 1431هـ/ 2010م
الناشر



هاتف وفاكس : 22620348(00202)
الموقع الإلكتروني
www.dareloloom.com
البريد الإلكتروني
daralaloom@hotmail.con
daralaloom2002@yahoo.com

مجلس التعاون الخليجي

في الميزان

محمد صادق إسماعيل

مقدمة



تعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الحيوية في العالم حيث تحتل موقعًا متميزًا بين قارات العالم القديم (آسيا- أفريقيا- أوروبا) فضلاً عن كونها تشرف على ثلاثة من أهم الممرات المائية (البحر الأحمر – البحر المتوسط – الخليج العربي) بما يصبغها بأهمية إستراتيجية على صعيد خطوط النقل البحرية والبرية والجوية وحركة التجارة الدولية والإقليمية هذا إلى جانب ما تمتلكه منطقة الخليج من ثروات طبيعية هائلة لاسيما الثروات النفطية والغاز الطبيعي، حيث بلغ إجمالي إنتاج النفط الخام خلال عام 2007م للدول الست المكونة لمجلس التعاون الخليجي نحو(16) مليون برميل يوميًا، كما أن إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي لعام 2007م قدر بنحو(181) مليون متر مكعب.

كما شهدت تلك الدول قيام العديد من الصناعات التي تعتمد على النفط مثل الصناعات البتروكيماوية، إضافة إلى أن معظم دخل هذه الدول يعتمد على الإيرادات القادمة من الصادرات النفطية. كما تتضح الأهمية الإستراتيجية لتلك الدول إذا ما تبين أنها تمتلك مخزون استراتيجي يصل إلي نحو(60٪) من الاحتياطي الإستراتيجي العالمي من النفط.

ولقد ظل الخليج العربي منذ أقدم العصور وحتى الآن محط نظر القوى الطامعة فيه، ولذلك تعددت أسماء الخليج وفقًا لأنواع القوة التي وفدت عليه. ونظرًا لمكانة الخليج العربي بعد اكتشاف النفط أصبحت كل الأنظار تتوجه إليه، فمنذ زمن طويل ظلت بريطانيا تتحين الفرصة حتى تمكنت من إمارات الخليج ووقعت معهم اتفاقيات حماية ثم بعد ذلك بدأ كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي – سابقًا – يتحينون الفرص للوصول إليها. ولذا فقد قام الاتحاد السوفيتي باحتلال أفغانستان وكان من ضمن أهدافه منطقة الخليج العربي عبر أفغانستان، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد حققت أهدافها عندما استغلت أزمة الخليج الثانية لتضع أقدامها على أرض الخليج العربي وذلك من أجل تأمين مصالحها الإستراتيجية إلى جانب منع القوى العالمية المنافسة من بسط سيطرتهم على تلك المنطقة الحيوية على الصعيد العالمي.

ولقد دعت العديد من الظروف والمتغيرات سواء الدولية أو الإقليمية إلى ضرورة تحقيق الأمن لدول مجلس التعاون الخليجية العربية ، ذلك أن العديد من تلك المتغيرات قد ألقت بظلالها على منطقة الخليج وبالفعل شكل عددًا منها تهديدًا لأمن الخليج العربي الأمر الذي دعا بدوره إلى تحديد

المقصود بالأمن بالنسبة لدول مجلس التعاون والذي تأسس بهدف لمْ شمل تلك الدول وحماية أمنهم المشترك باعتبارهم وحدة إقليمية واحدة، ومن ثم فإن أمن دول مجلس التعاون يعد جزءًا لا يتجزأ من الأمن القومي العربي الأمر الذي يعنى تأثير الأمن الخليجي بما يحدث على الصعيد العربي إضافة إلى أن منطقة الخليج شكلت عنصرًا فاعلاً لتحقيق الأمن العربي خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وبقاء القواعد العسكرية الأمريكية على أرض الخليج العربي.

وفي ظل تلك الاعتبارات الاقتصادية والجغرافية والسياسية برزت أهمية وجود كيان جماعي يعبر عن المصالح المشتركة لتلك الدول ويتفاعل مع الأحداث الدولية والإقليمية المحيطة تأثيرًا وتأثرًا. وهو الأمر الذي تبلور في إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو 1981م بعضوية كل من دولة الأمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت.

ومن ثم فإن قرار قادة دول الخليج العربية بقيام مجلس التعاون يعني تصميمهم على مواجهة كافة المشاكل والأزمات (داخليًا – خارجيًا – اقتصاديًا – سياسيًا ـ اجتماعيًا – أمنيًا) مواجهة جماعية لتحقيق الأمن القومي والعربي.

ويعد مجلس التعاون لدول الخليج العربية (سمي سابقًا مجلس التعاون الخليجي) منظمة إقليمية تتكون من 6 دول عربية تطل على الخليج العربي وهي السعودية والإمارات والكويت وقطر وسلطنة عُمان ومملكة البحرين، ولقد تأسس المجلس في 25 مايو 1981م في إمارة أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة وكان كل من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والشيخ جابر الأحمد الصباح من أصحاب فكرة إنشائه. الأمين العام الحالي للمجلس هو عبد الرحمن بن حمد العطية. ويتخذ المجلس من الرياض مقرًا له.

ويشترك أعضاء المجلس في النظام السياسي، والنسيج الاجتماعي والثقافي. وتعد السعودية هي العضو الأقوى. وتمتلك المجموعة نصف احتياطي العالم من النفط تقريبا. وفي سنة 1984 أنشأت نواة قوات دفاعية مشتركة هي "درع الجزيرة"، التي توجد قاعدتها بالسعودية. لكن المجلس فشل في توسيع هذه القوات؛ كما أجهضت خطة اقترحتها سلطنة عمان لإقامة قوات قوامها 100 ألف جندي. وقد وقعت دول المجلس عام 2004 على اتفاقية لتقاسم المعلومات المخابراتية لمكافحة الإرهاب.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يهدف مجلس التعاون الخليجي إلى إقامة سوق مشتركة قبل متم عام 2007، وإصدار عملة موحدة قبل حلول عام 2010. كما أقيم اتحاد جمركي عـام 2003، لكنـه لم يُطبق تمام التطبيق.

ومنذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي وحتـى الآن حـدثت الكـثير مـن المـتغيرات العالميـة والإقليمية مما كان لها الأثر الواضح على دول التعـاون الخليجـي ولعـل أهـم تلـك المـتغيرات هـو سقوط الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى وانتهاء الحرب الباردة وإنفـراد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة كقطب وحيد في العالم يوجـه شـئون العـالم في جميـع نواحيـه الـسياسية والعـسكرية والاقتـصادية والاجتماعية وكذلك احتلال العراق للكويت والذي أدى إلى إحداث متغيرات كـبيرة في المنطقـة لا زالت دول مجلس التعاون الخليجي خاصة والأمة العربية عامة تعانى من تبعاتها.

ولاشك أن لمجلس التعاون الخليجي دورا متناميا في الحفاظ على الأمن الخليجي وتفعيلـه إلا أن ثمة إشكاليات قد تعوق دون تحقيق المجلس لدوره المنوط به لاسيما مع وقوع العديد مـن المـتغيرات على الصعيدين المحلى ة العالمي.

وترتيبا على ما سبق يسعى هذا الكتاب إلى الاقتراب من مجلس التعاون لدول الخليج العربي من خلال التعرف على الظروف والملابسات التي أحاطت بنشأة المجلس وهيكلـه التنظيمـي ووظائفـه ومهامه وكذلك التعرف على المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة علـى أداء المجلـس وذلـك سـعيا لتقييم أداء المجلس. وأخيرًا نطرح رؤية مستقبلية في ظـل الظـروف الراهنـة والتحـديات الخليجيـة المستقبلية.

و الله من وراء القصد،،،

الفصل الأول

الأهمية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي



بصفة عامة تتمتع منطقة الخليج العربي بالعديد من المقومات التي جعلتها محط أنظار الدول الكبرى والقوى الاستعمارية على مدار التاريخ، فما بين موارد طبيعية وموقع متميز يقع على الحدود بين الحضارتين العربية والفارسية ثم بين الحضارة الإسلامية والحضارتين الهندية والصينية التي وصلت سفنهما إليه، ثم الحضارة الغربية المسيحية، إذ لم يكن الخليج العربي تعبير جغرافي فقط، بل كان تعبيرا اقتصاديا حينًا وتعبيرًا سياسيًا وعسكريًا في أحيان أخري. إضافة إلى ذلك فإن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بأهمية جيوبولتيكية وجيواستراتيجية منذ القدم، فالمملكة العربية السعودية تمثل الحد الشرقي للوطن العربي، ونقطة اتصال وثيقة بين شرق العالم وغربه، ولقد تزايدت تلك الأهمية بعد اكتشاف النفط كسلعة إستراتيجية هامة لا غني عنها في عالمنا المعاصر، إضافة إلى أن منطقة الخليج تحتوي على أكثر من ثلثي احتياطيات النفط العالمية الأمر الذي جعل منها نقطة احتكاك بين كل القوي العالمية.

ونظرا لما لتلك المنطقة من أهمية إستراتيجية كبيرة، فقد أدى هذا إلى ظهور مفهوم الأمن وما يرتبط به من وجود سياسات واستراتيجيات عسكرية قائمة بين دول مجلس التعاون الخليجي سواء كان ذلك على المستوى القطري لكل دولة من الدول أعضاء المجلس أو على مستوي مجلس التعاون ككل. وبصفة عامة تتضح أهمية منطقة الخليج العربي إذا طبقنا مفهوم الجيواستراتيجية والتي تشمل مقومات رئيسية تتمثل في (الموقع الجغرافي – الموارد الاقتصادية – السكان – التضاريس – المناخ – النظام السياسي – درجة التقدم. . . . الخ)، إذ يتم تفاعل العناصر السابق ذكرها من مادية ومعنوية ونظامية في تشكيل دور المنطقة في المستويين الإقليمي والدولي. ومن ثم يمكن تناول تلك الأهمية الإستراتيجية وذلك من خلال المحاور التالية:

أولاً: أهمية دول المجلس من منظور جغرافي:

تتضح الأهمية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال التركيز على العناصر التالية:

1. الموقع الجغرافي:

يقع الخليج العربي بين دائرتي عرض 16 و31 درجة شمالاً، ويمتد الخليج العربي جغرافيًا من مدخله في خليج عمان عبر مضيق هرمز مسافة 500 ميل من جزيرة مسندم حتى شط العرب ويبلغ

أقصي عرض للخليج 200 ميل ، ويكون عميقًا قرب الجانب الإيراني عادة ، ولكن بالنسبة إلى مضيق هرمز فإن العمق في الجانب العربي أكبر منه في الجانب الإيراني والخليج العربي بحر شبه مغلق أدى تكوينه الجيولوجي إلى وجود العشرات من الجزر الصغيرة المتناثرة والتي تتمتع بأهمية عسكرية كبيرة .

وتتكون دول الخليج العربي من ستة دول هي المملكة العربية السعودية وهى تعد أكبر دول مجلس التعاون مساحة وسكانا ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين وسلطنة عمان

وبصفة عامة تقع دول مجلس التعاون الخليجي في الجنوب الشرقي لمنطقة الشرق الأوسط ، ويحدها من شمال العراق جمهوريات آسيا الوسطي وتركيا ومن الشمال الغربي الأردن وسوريا ومن الغرب البحر الأحمر وفي الشرق أفغانستان وباكستان وإيران عبر الخليج العربي .

ويشكل موقع دول الخليج العربي امتدادا طبيعيًا للوطن العربي ، وتطل دول مجلس التعاون على الخليج العربي والبحر الأحمر ، ومن هنا يتضح أهمية ذلك الموقع الذي يلعب دورًا هامًا في حركة التجارة العالمية بين الشرق والغرب ، وكذلك بين دول جنوب شرقي آسيا والدول العربية والأوروبية من ناحية أخرى مما زاد من حركة التجارة بين آسيا وأوروبا .

وعلى الجانب الآخر فإن خصوصية موقع الخليج العربي جعلته بمثابة قلب الشرق جغرافيًا ، فعن طريقه وعبر نهر الفرات ، يمكن الوصول إلى سوريا والبحر المتوسط ، أو إلى تركيا فالبحر الأسود عن طريق نهر دجلة ، أو إلى إيران وبحر الخزر ، ومنه إلى روسيا عن طريق المعابر الطبيعية بين الجبال والهضاب الجنوبية والوسطى ، أو إلى أفغانستان .

إلى جانب ذلك فإن وجود مخرج واحد للخليج وهو مضيق هرمز كانت له فائدة إستراتيجية عظيمة ، إذ زادت هذه البوابة الوحيدة للمنطقة من أهمية الخليج وجعلت المنطقة المحيطة بالمضيق من أكثر مناطق العالم أهمية ، ومن ثم أدت أهمية هذا المضيق إلى احتلال البرتغاليين له ، كما احتل الهولنديون بندر عباس وجزيرة خرج ، بالإضافة إلى أطماع الروس في المحمرة ، والبريطانيين في بوشهر ولنجة وهنجام . .

وفي هذا الصدد يمكن التعرض لبعض المعلومات الجغرافية عن منطقة الخليج العربي وذلك من خلال ما يلى :

أ. المساحة الجغرافية لمنطقة الخليج:

إجمالي مساحة منطقة الخليج حوالي 5.25 مليون كم، وهي بذلك تشكل 30.3٪ لأجمالي مساحة منطقة الشرق الأوسط. كما تبلغ المساحة الكلية لمنطقة الخليج العربي حوالي 3.6 مليون كم2 وتشغل حوالي 26٪ من مساحة العالم العربي وحوالي 20.57٪ من مساحة الشرق الأوسط. كما تقع دول مجلس التعاون الخليجي الست بين دائرتي عرض 14 – 33 شمالاً، وخطي طول 34 – 56 شرقا وتبلغ المساحة الكلية لدول مجلس التعاون الخليجي 2.7 مليون كم2 ، ومن ثم تمثل 51.42 ٪ من مساحة منطقة الخليج .

في حين تبلغ مساحة إيران حوالي 1.648 مليون كم2 ، وتمثل 31.35 ٪ من مساحة منطقة الخليج . كما تتباين مساحات دول مجلس التعاون الخليجي بشدة، وما ينتج عنه اختلال في التوازن الإستراتيجي، فمثلا مساحة المملكة العربية السعودية تمثل 83.45 ٪ من إجمالي مساحات دول الخليج، بينما دولة مثل قطر تمثل 0.4 ٪ من مساحة دول المجلس والكويت 0.9 ٪ من مساحته .

ومن الممكن التعرض لكل دوله من الدول الست المكونة لدول مجلس التعاون الخليجي من حيث المساحة وعدد السكان وذلك كما يلي :

(1) **المملكة العربية السعودية**: عاصمتها الرياض وتعتبر أكبر دول مجلس التعاون الخليجي من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها 1.960 مليون كم2 ويبلغ عدد سكانها وفقًا لآخر تعداد عام 2007 حوالي 27.9 مليون نسمة .

(2) **دولة الإمارات العربية المتحدة**: وعاصمتها أبو ظبي وتبلغ مساحتها 82.880 كم2، أما عدد سكانها فيبلغ حوالي 2.602 مليون نسمة .

(3) **مملكة البحرين**: عاصمتها المنامة وتبلغ مساحتها 665 كم2 وعدد سكانها 698 ألف نسمة .

(4) **سلطنة عُمان**: عاصمتها مسقط وتبلغ مساحتها 212.460كم2 وعدد سكانها 3.1 مليون نسمة .

(5) **دولة قطر**: عاصمتها الدوحة وتبلغ مساحتها 11437كم2 وعدد سكانها 885 ألف نسمة .

(6) **دولة الكويت**: عاصمتها الكويت وتبلغ مساحتها 17820كم2 وعدد سكانها 2.8 مليون نسمة .

ب. طبيعة وشكل اليابسة:

تتعدد طبيعة وشكل اليابسة في منطقة الخليج العربي لتشمل مختلف حدود (الطبيعة) حيث السلاسل الجبلية بالإضافة إلى العديد من الهضاب ، علاوة على العديد من السهول والوديان الصالحة للزراعة ، بالإضافة إلى الصحاري وتلعب الجغرافيا دورا سياسيا هاما في الحدود من دول الخليج العربي إلخ. وتحوي أعماق الأرض الخليجية ، العديد من الخامات الإستراتيجية أهمها البترول الذي يشكل ثلثي احتياطي المخزون العالمي من الطاقة التفطية وكذا الغازات الطبيعية. وترى معظم الدراسات الجيولوجية ، بأن الخليج قد تشكّل نتيجة للهزات الأرضية العنيفة التي حدثت في العصر الميوسيني ، وقد أدت هذه الهزات إلى تقعر منطقة الخليج التي تفصل بين هضبتين كبيرتين ، هما : الهضبة الإيرانية وهضبة شبه الجزيرة العربية. وتجدر الإشارة إلى أن مضيق هرمز قد تشكّل بفعل عوامل النحت والتعرية التي أدت إلى صنع هذه الفتحة الأرضية ، وبالتالي تدفق مياه المحيط الهندي إلى هذه الثنية المقعرة ، وتكوين ما يعرف حاليًا بمياه الخليج العربي.

وهكذا أصبح الخليج بحرًا شبه مغلق ، ويبلغ طول الساحل الغربي منه حوالي (1357) كيلو متر ابتداءً من جزيرة رأس مسندم العُمانية وحتى شط العرب في العراق ، كما يتراوح عرضه ما بين (180ـ280) كيلومتر ، وتقدر مساحة سطحه بنحو (250) كيلومتر مربع ، وتبلغ أعمق نقطة فيه (100) متر بالقرب من جزيرة هرمز ، ولذلك تتميز مياه الخليج بالضحالة ولا سيما عند السواحل الشمالية والشرقية منه ، والتي ينحسر عنها المياه سنويًا بفعل ترسبات الطمي التي ينقلها إليه نهري شط العرب ونهر قارون. وهو ما أدى إلى بروز العديد من الجزر التي تكونت بفعل هذا الطمي ، مثل : جزيرة بوبيان وجزيرة البحرين وجزيرة فيلكه وغيرها.

وعلى الجانب الأخر يشكل الساحل الغربي للخليج العربي الذي تقع عليه دول الخليج العربية وحدة طبيعية تتميز بالآتي :

(1) سهل رملي منخفض ، والمياه قرب الشاطئ قليلة العمق (ضحلة).

(2) كثرة تعاريج الساحل وكثرة الرؤوس والخلجان مثل :

ـ **الرؤوس**: رأس السالمية (دولة الكويت) – رأس تنورة (المملكة العربية السعودية) – رأس ركن (دولة قطر) – رأس مسندم (سلطنة عمان). . . الخ.

ـ **الخلجان (الأخوار)**: خور الصبية (دولة الكويت) – خور دبي (دولة الإمارات العربية المتحدة) – خيران ساحل سلطنة عمان.

(3) كثرة الجزر بالقرب من الساحل مثل : ـ وربة وبوبيان وفيلكا (دولة الكويت) – جزر مملكة البحرين – حالول (دولة قطر) – أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغري (دولة الإمارات العربية المتحدة).

(4) يمتاز الساحل الغربي للخليج العربي بأنه سهل ساحلي متسع، يأخذ في الارتفاع التدريجي كلما اتجهنا إلى الداخل (غرباً) حيث هضبة الجزيرة العربية (هضبة نجد)، أما بالنسبة لخليج عمان فالسهل الساحلي ضيق جدًا لوجود سلاسل جبلية عالية موازية لهذا الساحل، وهي جبال عمان، ومن ضمنها الجبل الأخضر.

ج. المناخ:

يمكن تناول العناصر المتعلقة بمناخ دول مجلس التعاون الخليجي كما يلي:

درجة الحرارة: هناك تشابه كبير بين مناخ دول الخليج العربية؛ حيث يتصف المناخ بصفة عامة بأنه مناخ صحراوي قاري، وترتفع درجة الحرارة صيفًا إلى أكثر من 40 درجة مئوية، بينما تنخفض شتاءً إلى أقل من 4 درجات مئوية، وفصل الصيف طويل يمتد لمعظم شهور السنة، وهو حار ورطب خاصة في المناطق الساحلية، أما فصل الشتاء فهو قصير جدًا ويتصف بالبرودة.

الرياح: أهم الرياح التي تهب على دول الخليج العربية هي:

(1) **الرياح الشمالية**: وهي رياح حارة وجافة في الصيف، باردة في الشتاء وتهب بصفة دائمة.

(2) **الرياح الجنوبية الشرقية**: وهي رياح حارة ورطبة في الصيف، ودافئة ورطبة في الشتاء.

(3) **الزوابع الترابية**: تثير الغبار في الجو وتستمر لفترات قصيرة.

الأمطار: تعتبر الأمطار التي تسقط على دول الخليج العربية قليلة وغير منتظمة، وهي تسقط في فصل الشتاء مع بعض الأمطار الصيفية كما في الجبل الأخضر في سلطنة عمان، وفي منطقة عسير في المملكة العربية السعودية.

د. البحار والخلجان المحيطة بالخليج العربي:

تتميز منطقة الخليج العربي بوجود العديد من البحار والخلجان وذلك كما يلي:

1 ـ **البحر الأحمر**: يقع البحر الأحمر بين السواحل الغربية لشبه الجزيرة العربية وقارة أفريقيا. وتطل عليه كل من السعودية ومصر والسودان واليمن والأردن وإيريتريا وجيبوتي. ويلاحظ أن للبحر الأحمر موقعا استراتيجيا لحركة النقل البحرية إذ يتصل من الجنوب

بالمحيط الهندي عن طريق مضيق باب المندب ويمتد شمالا حتى يصل إلى شبه جزيرة سيناء في مصر وهناك يتفرع إلى خليج العقبة وخليج السويس الذي يؤدي إلى قناة السويس. ويبلغ طول البحر الأحمر 1900 كم ويصل عرضه في بعض المناطق إلى 300 كم. أعمق نقطة فيه ومعدل انخفاضه هو 500 م. أما مساحته فتبلغ 450000 كم2.

2 ـ **خليج عدن والبحر العربي وخليج عمان**: يقع خليج عدن في المحيط الهندي بين الساحل الجنوبي للجزيرة العربية ودولة الصومال في القارة الأفريقية. و يتصل الخليج بالبحر الأحمر من جهة الشمال الغربي عن طريق مضيق باب المندب، وهو ممر مائي لناقلات النفط القادمة من الخليج العربي. أما خليج عُمان فيقع في سلطنة عمان بجوار خور فكان والفجيرة وكلباء ويطل على الخليج العربي ويفصله مضيق هرمز.

كما يوجد بالخليج العربي العديد من الممرات المائية أهمها:

أ ـ **مضيق هرمز**: يعد واحدا من أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها حركة للسفن، ويقع المضيق في منطقة الخليج العربي ويعد فاصلا بين مياه الخليج العربي من جهة ومياه المحيط الهندي من جهة أخرى. كما تطل عليه إيران من الشمال وسلطنة عمان من الجنوب والتي تشرف على حركة الملاحة البحرية فيه باعتبار أن ممر السفن يأتي ضمن مياهها الإقليمية. ومع اكتشاف النفط بدول مجلس التعاون الخليجي ازدادت أهمية المضيق من الناحية الإستراتيجية نظرًا للاحتياطي النفطي الكبير في المنطقة، وقد دفعت الأزمات السياسية السابقة دول المنطقة إلى التخفيف من اعتمادها على هذا المضيق، في فترات سابقة، والاستعانة بمد خطوط أنابيب نفط، إلا أن هذه المحاولات بقيت محدودة الأثر خصوصًا بالنسبة إلى استيراد الخدمات والتكنولوجيا والأسلحة.

وقد حاولت القوى الكبرى بسط سيطرتها على المضيق لتحقيق أهدافها والتمكن من نفط المنطقة، بينما سعت الولايات المتحدة إلى أطلاق أساطيلها في مياه المحيط الهندي والخليج العربي ومتنّت الروابط السياسية والتجارية والعسكرية مع دول المنطقة ضمانًا لوصولها إلى منابع النفط والإشراف على طرق إمداده انطلاقًا من مضيق هرمز الذي تعتبره جزءا من أمنها الوطني باعتبار أن تأمين حرية الملاحة فيه مسألة دولية بالغة الأهمية لا سيما وأنه الطريق الأهم لإمدادات النفط العالمية.

ب ـ **مضيق باب المندب**: بصل المضيق البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي كما يعد فاصلا بين كلا من قارتي آسيا وإفريقيا. وقد سمّي بباب المندب لأن العرب قديمًا كانوا إذا غزوا

الأفارقة وسبوا بناتهم وأولادهم ليستعبدوهم كانوا ينقلونهم إلى الجزيرة العربية عبر هذا المضيق فكانت أمهات السبايا يبكين ويندبن على فقدهن أولادهن في هذه المنطقة .

ومن ثم يمكن تحديد الأهمية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي من منظور جغرافي من خلال الآتي :

أ ـ يظهر الموقع الجغرافي أن للخليج العربي أهمية جيواستراتيجية كبيرة وذلك لكونه أحد العناصر الرئيسة في التوازن الإستراتيجي الدولي منذ سنوات طويلة ، ويعد الخليج العربي حاليا من الخلجان الدولية أي جزءًا من أعالي البحار ، ويكون للسفن حرية المرور فيه ما عدا الجزء الذي يخضع للاختصاص الإقليمي للدول الساحلية المطلة على الخليج .

ب ـ اعتبرت منطقة الخليج العربي من الناحية الجغرافية متصلاً إستراتيجيًا في علاقات الصراع بين الشرق والغرب ، فهي مركز لخمس دوائر متصل بعضها مع بعض وهي : الجزيرة العربية ، والمشرق العربي ، والوطن العربي ، والشرق الأوسط ، والمحيط الهندي كما أنها تقع على محور طرق المواصلات البحرية والجوية بين أوروبا والشرق الأوسط وغربي آسيا وجنوب شرقي آسيا ، ولا تبعد في الوقت نفسه كثيرًا عن الحدود الجنوبية لجمهوريات آسيا الوسطى وروسيا الاتحادية التي يفصلها الخليج عن الوصول إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي ، وبالتالي إمكانية الوصول إلى بحر العرب والقرن الأفريقي .

ج ـ يلاحظ أحد الباحثين ، أنه في ضوء الأهمية الإستراتيجية لموقع الخليج العربي ، فقد إنعكس ذلك على اهتمام معظم الدول بهذه المنطقة الهامة من العالم والتي تتميز بخصوصية موقعها الذي يعتبر بمثابة قلب (مركز) منطقة الشرق الأوسط ، فعبر الفرات نستطيع الوصول إلى البحر المتوسط وعبر دجلة وتركيا نصل إلى البحر الأسود وعبر إيران إلى بحر قزوين ، ثم روسيا وبعض جمهوريات آسيا الوسطى ثم أفغانستان .

د ـ مثل مضيق هرمز منطقة التحكم في الطريق الملاحي الدولي ، ومن ثم فهو يعد ممرًا استراتيجيًا خاصة للدول التي تقع منافذها البحرية على الخليج العربي مثل الكويت وقطر والبحرين ، أما بقية دول الخليج فلها منافذ أخري .

ومن ثم فإن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي من وجهة النظر الجغرافية . . . تتأسس على العديد من العناصر :

1 . إنها منطقة تتوسط العالم جغرافيا .

2 . تمثل المنطقة الشرقية والجنوبية الشرقية للعالم العربي .

3 . تسيطر على العديد من الممرات المائية ذات الأهمية الإستراتيجية العالمية

4. إن وحدة كتلة منطقة الخليج العربي ، يمكن أن تستمر سياسيا واقتصاديا وثقافيا لتصبح أحد مراكز الحضارات على مستوى العالم

5. الاتساع الجذري ، بما يتيح لها استقلال هذه المساحات في الاستثمار القومي.

ثانيًا: أهمية دول المجلس من منظور سياسي:

تنبع الأهمية السياسية أو أهمية الدور السياسي لدولة ما أو لنظام إقليمي معين، من مخرجات التفاعلات بين المعطيات السياسية والاقتصادية والجغرافية والديموغرافية التي تتشكل في إطارها هذه الدولة أو هذا النظام الإقليمي، وبذلك فإن الأهمية السياسية لإقليم منطقة الخليج العربي هي تفاعل بين مفرزات هذه المعطيات المختلفة والتي بدأت بالظهور والتبلور منذ فترة طويلة لتشكل نظام إقليمي ذو أهمية سياسية كبيرة على صعيد العلاقات الدولية في العالم المعاصر . وقد درج علماء السياسة في تحليل موقع الخليج العربي في الصراعات الدولية المعاصرة على تقبل مفهومين أساسيين :

الأول: يدور حول أن أهمية إقليم الخليج لم تبرز في صورة واضحة لتعلن بصراحة عن موقعه كأحد عناصر القلب في التوازن الاستراتيجي الدولي إلا خلال الأعوام الثلاثين الماضية، وعلى وجه الخصوص في أعقاب حرب الأيام الستة

الثاني: أن هذه الأهمية تنبع أساسًا من الثروة النفطية التي يتميز بها الإقليم

ويمكن القول أن دول مجلس التعاون الخليجي تتشابه إلى حد كبير في أنظمتها السياسية، وهو النظام الملكي أو الأميري والذي يعنى تركز الحكم في عائلة واحدة ويكون الحكم وراثيا من الأب إلى الابن أو الأخ الأكبر، وقد أخذت معظم تلك الدول في الفترة الأخيرة – ونتيجة الترويج لحملات الديمقراطية– بنظام تعدد المؤسسات داخل السلطة التنفيذية ووجود مجلس للوزراء إضافة إلى جهاز تشريعي وسيادة استقلال القضاء.

وداخل إطار مجلس التعاون الخليجي حدث تقارب بين تلك الدول الأعضاء من خلال أوجه التعاون المشتركة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والصحية والعلمية. . . الخ

ومن ثم يمكن إيجاز الأهمية الإستراتيجية من المنظور السياسي في الآتي :

أـ أن منطقة الخليج تعتبر مجالا حيويا على المستويين الإقليمي والعالمي.

بـ- أن دول الخليج تشكل أساسا يرتكز عليه النظام العربي .
ج- أن سياسات دول الخليج ، حققت توازنا هاما .
د- أن هناك فوارق سلبية على الناحية السياسية من خلال التواجد الأجنبي بدولها .
هـ - أن حالة التواجد تؤثر بشكل واضح على النظام العربي والخليجي .
و- أن حالة التصادم بين إيران والولايات المتحدة يمكن أن يؤدي إلى اضطراب خليجي جديد .

ثالثا: أهمية دول المجلس من منظور اقتصادي :

لاشك أن منطقة الخليج العربي تحظى بأهمية اقتصادية بالغة حيث وجود النفط والتي تعتبر أكبر منتج له على المستوى العالمي ، وبصفة عامة يمكن تحديد تلك الأهمية في النقاط التالية :

1. المزايا الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي :

تمثل الموارد الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي عنصر من عناصر الوضع الجيواستراتيجي تتمثل في النفط ومشتقاته ، ويتضح ذلك جليًا إذا ما أدركنا أن إجمالي إنتاج النفط الخام خلال عام 2007 للدول الست المكونة لمجلس التعاون الخليجي قدرت نحو 16 مليون برميل يوميًا ، كما أن إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي لعام 2007 قدر بنحو 175 مليون متر مكعب .

كما شهدت دول مجلس التعاون الخليجي قيام العديد من الصناعات التي تعتمد على النفط مثل الصناعات البتروكيماوية والكيماويات وغيرها ، إضافة إلى أن معظم دخل هذه الدول يعتمد على الإيرادات القادمة من الصادرات النفطية . وتتضح الأهمية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون إذا ما تبين أن تلك الدول تمتلك مخزون استراتيجي يصل إلى نحو 60٪ من الاحتياطي الاستراتيجي العالمي من النفط .

2.أهداف الإستراتيجية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي :

أ - التنمية المستدامة
ب - الشراكة الاقتصادية التكاملية
ج - تأمين المد الكافي للاحتياجات التنموية
د - بناء القدرة العلمية والتكنولوجية

3. أثر عوائد النفط على اقتصاديات دول الخليج حتى عام 2007 :

لاشك أن للنفط دور هام ورئيس على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ويكفي الإشارة هنا إلى أن ثلاثة من دول الخليج وهى السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة هي الأولى عالميًا من حيث الاحتياط النفطي وهى الدول الوحيدة في العالم التي يملك كل منها احتياطيا نفطيا يصل إلى 100 مليار برميل أو يتجاوز ذلك الرقم وبالإضافة إلى ذلك فإن الاحتياطي النفطي العالمي يتجه إلى الانكماش والانخفاض ما عدا الاحتياط النفطي في هذه الدول الذي يزداد يوما بعد يوم ليس من إنتاج حقول جديدة بل من إنتاج حقول قائمة . كما شهد الخليج قيام العديد من الصناعات التي تعتمد على النفط هذا إلى جانب أن دور النفط في اقتصاديات دول الخليج يعد العامل الرئيسي فيها والمكون الأكبر في اقتصادها ودخلها القومي ، كما أن البلاد شهدت حركة تجارية كبيرة اعتمادا على العوائد النفطية بها .

ومن ثم يمكن استخلاص الأهمية الإستراتيجية عند دول الخليج من منظور اقتصادي في الآتي :

أ ـ تمتع المنطقة بمزايا اقتصادية : حيث قامت صناعات غذائية تعتمد على الأسماك ومنتجات الألبان وتطورت التجارة تطورا عظيما حتى غدت دبي قبلة للتجارة والمتسوقين من دول العالم كافة وتطورت الزراعة حيثما تسمح الظروف المناخية كما هو الحال في عمان والسعودية .

ب ـ عوائد البترول : لاشك أن العوائد البترولية بالنسبة لدول الخليج العربي تعد المصدر الرئيسي للدخل القومي في تلك الدول ، وتكفى الإشارة هنا إلى أن إجمالي الإنتاج اليومي للنفط في دول الخليج الست حوالي 17 مليون برميل يوميا مما يعنى أن تلك المنطقة تعد المنتج الأول للنفط على مستوى العالم .

وعلى الجانب الآخر فإن الإنتاج اليومي للغاز الطبيعي لتلك الدول يمثل حوالي 165 بليون متر مكعب جعلها هي الأخرى تمثل المنتج الأول للغاز الطبيعي العالمي ، كما أن الاحتياطات المتواجدة بتلك الدول جعلها تشكل المصدر الأول للاحتياطات النفطية العالمية مما كان له أبرز الأثر على منح تلك المنطقة أهمية إستراتيجية بالغة ، بل يمكن القول أن ثروات تلك المنطقة كانت وبالا عليها لما سببته من مطامع لدى الدول الكبرى في تلك الثروات النفطية الهائلة .

جـ القدرة الاقتصادية لدول الخليج : تتمتع دول الخليج العربي بالعديد من المقومات الاقتصادية التي تجعلها من أهم بلدان العالم من الناحية الاقتصادية وتتمثل أهم القدرات الاقتصادية في تلك الدول في توافر المواد الخام النفطية ، إلا أن الملاحظ هو عدم وجود تقدم صناعي كبير مثلما

هو الحال في الدول الصناعية الكبرى، وربما مرد ذلك إلى أن تلك الصناعات تحتاج إلى قدرات أخرى لدعمها مثل توافر العمالة الماهرة ووجود التكنولوجيا الصناعية المتطورة التي تنهض بها الدول الصناعية إلى جانب قدرة تلك الدول على جذب الاستثمارات العالمية وذلك لتفعليها في المجال الاقتصادي بدول الخليج العربي.

رابعًا: أهمية دول المجلس من منظور أمني وعسكري:

يمكن التعرض للأهمية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون من منظور عسكري من خلال الأبعاد التالية:

1. الخريطة السياسية العسكرية لمنطقة الخليج في الوقت الراهن:

من الممكن التعرض لتلك الخريطة في دول الخليج العربي على النحو التالي:

أ- **المملكة العربية السعودية**: يبلغ عدد سكان السعودية 70 بالمائة من سكان المجلس، وتبلغ مساحتها 88 بالمائة من أراضيه، ولذلك كان أمن الخليج وما زال يعتمد على أمن السعودية. وقد بلغ عدد سكان المملكة العربية السعودية 27.019 مليون نسمة، وبلغ عدد القوات المسلحة حوالي 247 ألف رجل، ليذودوا عن المساحة الكبيرة للمملكة.

ب - **الكويت**: بلغ عدد سكان الكويت2.418 مليون نسمة، وبلغ عدد القوات المسلحة حوالي 18.743 ألف رجل، ليذودوا عن المساحة البالغة 17820 كم2.

ج- **سلطنة عمان**: بلغ عدد سكان سلطنة عمان 3.102 مليون نسمة، وبلغ عدد القوات المسلحة حوالي 26391 ألف رجل، ليذودوا عن المساحة البالغة 212.460 كم2.

د - **دولة الإمارات العربية المتحدة**: بلغ عدد سكان الإمارات 2.602 مليون نسمة، وبلغ عدد القوات المسلحة حوالي 30.706 ألف رجل، ليذودوا عن المساحة البالغة 82.880 كم2.

هـ - **دولة قطر**: بلغ عدد سكان قطر 885.2 ألف نسمة، وبلغ عدد القوات المسلحة حوالي 7851 رجل، ليذودوا عن المساحة البالغة 11.437 كم2.

و- **مملكة البحرين**: بلغ عدد سكان البحرين 698.5 ألف نسمة، وبلغ عدد القوات المسلحة حوالي 6013 رجل، ليذودوا عن المساحة البالغة 665 كم2.

2. القدرات العسكرية لدول الخليج والتوازن الإستراتيجي في المنطقة:

من الممكن التعرض لأهم الأبعاد الخاصة بالقدرات العسكرية لدول الخليج على النحو التالي :

أ ـ المملكة العربية السعودية : وصل حجم اتفاقات الأسلحة وشحنات الأسلحة للمملكة منذ عام 1990 وحتى عام 1998 إلى نحو 60 مليار دولار ، ووصل حجم الشحنات التي تسلمتها عن نفس المدة 55.5 مليار دولار وطبقا لتقديرات عام 2007 فقد بلغ إجمالي الإنفاق العسكري السعودي 18 بليون دولار مما يعنى نسبة 10٪ من إجمالي الناتج المحلى البالغ 338 بليون دولار أمريكي .

ب ـ دولة الكويت : لقد زادت طلبات الشراء الجديدة وواردات الأسلحة خلال الفترة التي أعقبت عام 1992 ، كما ارتفعت قيمة اتفاقيات الأسلحة الجديدة من 2.9 مليار دولار خلال الفترة من(1989ـ1992) إلى 5.3 مليار دولار خلال الفترة من (1993ـ1996) ثم إلى 5.4 مليار دولار خلال الفترة من (1997ـ2000) ، وطبقا لتقديرات عام 2007 فقد بلغ إجمالي الإنفاق العسكري الكويتى3.01 بليون دولار مما يعنى نسبة 4.2٪ من إجمالي الناتج المحلى البالغ 44.77 بليون دولار أمريكي .

ج ـ سلطنة عمان : تكشف النظرة العامة لمشتريات الأسلحة العمانية ، وجود نقص كبير في التمويل الخاص بتحديث القوات البرية العمانية ، حيث يتم التحديث بخطوات بطيئة وطبقا لتقديرات عام 2007 فقد بلغ إجمالي الإنفاق العسكري العمانى252.99 مليون دولار مما يعنى نسبة 11٪ من إجمالي الناتج المحلى البالغ 39.65 بليون دولار .

د ـ دولة الإمارات : تعد دولة الإمارات من أكبر دول الخليج التي زادت من حجم واردات أسلحتها خلال عقد التسعينيات حيث كانت معظم اتفاقاتها مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا بقيمة قدرها (3.9 مليار دولار) ومع روسيا بقيمة قدرها (1.3 مليار دولار) وتعكس البيانات ارتفاع حجم اتفاقيات الأسلحة من 2 مليار عام (1990مـ1992) إلى 7.2 مليار دولار خلال الفترة من (1993مـ1998م) وطبقا لتقديرات عام 2007م فقد بلغ إجمالي الإنفاق العسكري الإماراتي 1.6 بليون دولار مما يعنى نسبة 3.1٪ من إجمالي الناتج المحلى البالغ 111.3 بليون دولار .

هـ ـ دولة قطر : لقد حققت قطر زيادة كبيرة في واردات الأسلحة كما زادت قيمة الأسلحة الجديدة المسلمة إليها من 0.3 مليار دولار خلال الفترة من (1993م ـ 1997م)، وطبقا لتقديرات عام 2007 فقد بلغ إجمالي الإنفاق العسكري القطري 723 مليون دولار مما يعنى نسبة 10٪ من إجمالي الناتج المحلى البالغ 23.6 بليون دولار .

و ـ مملكة البحرين : طبقا لتقديرات عام 2007 فقد بلغ إجمالي الإنفاق العسكري البحريني 627 مليون دولار مما يعنى نسبة 4.9٪ من إجمالي الناتج المحلى البالغ 15.8 بليون دولار .

نستخلص من ذلك الأهمية الإستراتيجية من منظور عسكري أمنى في الآتي :

1. إن منطقة الخليج أصبحت منطقة صراعات منذ عام 1980
2. التدريبات العسكرية الخليجية لم تصل إلى القدرات التي تمكنها من أن تحقق امن ذاتي
3. النزاع الإستراتيجي في المنطقة وتدويل امن منطقة الخليج

خامسًا : أهمية دول المجلس من منظور اجتماعي :

يمكن التعرض للأهمية الإستراتيجية لدول الخليج العربي من منظور اجتماعي وذلك من خلال النقاط التالية :

أـ الكتلة السكانية من منظور اجتماعي : لقد بلغ عدد سكان مجلس التعاون الخليجي حوالي (37) مليون نسمة في عام 2007 يقطنون مساحة تقدر بنحو 2.05 مليون كم2، ومن المتوقع أن يصل سكانه إلى قرابة 43 مليون نسمة في عام 2015 ولغرض التعرف على مؤشرات السكان في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد بلغ معدل النمو السنوي للسكان في مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000 – 2007 حوالي 2.6 ٪، وهذا المعدل مرتفع مقارنة بمعدل النمو العالمي والبالغ 1.4 % ويلاحظ بأن معدلات النمو السنوي للسكان تتفاوت في دول المجلس، فهي تتجاوز 3 %في السعودية وعمان، أما في بقية الدول الخليجية، فقد بلغ معدل النمو فيها أقل من 3٪ .

ويسكن حوالي 86٪ من سكان مجلس التعاون الخليجي في الحواضر، ويلاحظ ارتفاع سكان الحضر في دول مجلس التعاون كافة، حيث تجاوزت نسبة سكان الحضر 80٪ من إجمالي السكان . وبلغت أعلى نسبة من السكان الحضر في البحرين وقطر (92٪)، وأدنى نسبة في عمان (82٪) . ويرجع ارتفاع نسبة التحضر في دول مجلس التعاون الخليجي بصفة رئيسة إلى الهجرة الخارجية، ووجود حجم كبير من القوة العاملة الوافدة التي تقطن في الحواضر .

ب ـ العمالة الوافدة وتأثيرها على دول المنطقة : يبدو للمتأمل في الجغرافيا البشرية لمنطقة الخليج العربي، بما يشمل السكان الأصليين وغيرهم، ويشمل حملة جنسيات دول منطقة الخليج العربي والأجانب . أن المنطقة تتسم بتباين شديد في هيكلة السكان، حيث توجد ثلاث دول هي الإمارات والكويت وقطر تزيد فيها نسبة السكان الأجانب عن السكان الأصليين، حيث تقدر نسبتهم بـ (81٪، 51.5٪، 75٪) على الترتيب، في حين أن الدول الثلاث الأخرى وهي السعودية والبحرين وسلطنة عمان تتميز بتواجد سكاني محلي أكبر، وإن كان ذلك لا ينفي وجود نسبة ليست بالقليلة من الجنسيات الأخرى تمثل (20.2٪ و33٪ و18٪) على الترتيب في تلك الدول .

ولقد كان لتلك العمالة الأجنبية تأثيرات عديدة إلى جانب أثرها المباشر على مسألة العمالة والبطالة لدى أبناء دول الخليج أنفسهم، فعلى المستوى السياسي، أصبحت هناك إمكانية لتدويل قضايا العمالة في الخليج، بل وتسييسها في إطار العولمة واتفاقيات العمل الدولية التي تتجه نحو توطين العمالة الأجنبية الوافدة، ومساواتها مع العمالة الوطنية في كافة الحقوق؛ الأمر الذي يحمل معه تحوّل مواطني هذه الدول إلى أقليات في غضون عقدين من الزمن، في حال تصديق حكوماتها على اتفاقيات العمل الدولية .

والأخطر أن تتحول تلك العمالة إلى قوى سياسية ضاغطة في المستقبل، وقد بدأ كثير من المراقبين الخليجيين يحذرون مما سموه "تهنيد" الخليج خلال العقود المقبلة، ومن أن شبه القارة الهندية باتت قادرة على أن تضغط على صانع القرار السياسي الخليجي لصالح الجالية الهندية الكبيرة .

وعلى مستوى السياسات الاقتصادية أدّى وجود الأقليات إلى استنزاف الموارد الاقتصادية عبر التحويلات المالية؛ فخلال الفترة من 1995 إلى 2000 كان متوسط حجم التحويلات حوالي 24.3 مليار دولار في السنة بمعدل 1.2٪، أما في الفترة من 2001 إلى 2004 فارتفع إلى حوالي 27 مليار دولار في السنة .

كما تأثرت الأوضاع الاجتماعية نتيجة وجود هذه العمالة الوافدة؛ فلا يمكن إغفال أثر المدارس الأجنبية على الرغم من أنها أنشئت في البداية لتعليم أبناء الجاليات الأجنبية؛ فالواقع أن خطرها امتد إلى أبناء الخليج الأصليين وبدأت تؤثر في هويتهم العربية .

وفي إطار "التعددية الثقافية" عبر مدارس ونواد وجرائد وبرامج تلفزيونية خاصة لتلك العمالة الأجنبية، ازداد الخطر على مستقبل اللغة العربية، وعلى الانسجام التعليمي والثقافي

بين أبناء المنطقة الخليجية، ويتوقع في المستقبل القريب أن تفرز هذه المدارس الخاصة أجيالا من أبناء المنطقة نفسها لا ينتمون إلى النسيج الثقافي والتعليمي واللغوي لها، كما أن لبعض الأقليات دورا اجتماعيا خطيرا على صعيد التبشير الديني والانتشار الثقافي، إضافة إلى التأثير الصادر عن العمالة في قطاعات معينة (خدمة المنازل، وقيادة السيارات، وتربية الأطفال. . .)؛ وهو ما يؤثر على العادات والتقاليد والقيم، خاصة فيما يتعلق بالشعائر الدينية والعلاقات وأنماط السلوك وكذلك الثقافة والتآلف الاجتماعي.

ج- **التحول الديمقراطي بدول الخليج العربي**: شهدت النظم السياسية الخليجية في الآونة الأخيرة جملة من التطورات السياسية الهامة التي تصب في اتجاه تدعيم قضايا المشاركة السياسية وتوسيع تجربة الانفتاح الديمقراطي، وذلك عبر العديد من الآليات والأدوات لعل أبرزها تجربة الانتخابات في عمان وإفساح المجال أمام المشاركة السياسية للمرأة، كذلك الحال في دخول عناصر نسائية مجلس الشورى البحريني ومجلس الدولة العماني، أيضًا السماح بمشاركة المرأة في انتخابات المجلس البلدي في قطر.

كل هذه العوامل تصب في النهاية في اتجاه تدعيم التجربة الديمقراطية في دول التعاون الخليجي، بَيْد أن هذه التجربة لا زالت في بدايتها بالنظر إلى حداثتها وإلى حداثة الدولة بالمفهوم الحديث في الخليج، ومن ثَمَّ تعتري هذه التجارب العديد من المثالب وعناصر النقد، كما لا يخفى وجود عناصر أخرى تدعم هذه التوجهات وتحاول أن تطورها وصولاً لصيغة عصرية تجمع بين الأصالة والمعاصرة، وفي إطار خصوصية خليجية مميزة. وعلى الرغم من ذلك فإن ثمة قيودًا على التجارب الراهنة بصدد تعاطيها مع قضايا الحريات والعمل السياسي، لعل أهمها:

1. إشكالية الخلل في التركيبة السكانية التي تعانيها غالبية الدول الخليجية، حيث تمثل عنصرًا غير إيجابي نحو مزيد من التحول الديمقراطي، نتيجة وجود أعداد هائلة من العمالة الوافدة خاصة الآسيوية داخل تلك المجتمعات، وهو الأمر الذي أفرز جوانب سلبية على الصعيد الاقتصادي والثقافي والاجتماعي. وهو ما يمثل عنصر تخوف لدى الأنظمة الخليجية من التوجه نحو مزيد من الانفتاح السياسي والثقافي.
2. تظل الاعتبارات القبلية عنصرًا هامًّا وبارزًا في تشكيل عناصر الوعي السياسي والثقافي بشكل عام، ومثل تلك الاعتبارات تمثل قيدًا وربما معوقًا عن التوجه نحو مزيد من الانفتاح والتطور السياسي. وقد أبرزت تجربة الشورى العمانية هذا الأمر بشكل لا لبس فيه بصدد ترشيح المرأة، وهو الأمر الذي أكدته كذلك تجربة المرأة القطرية في انتخابات المجلس البلدي أيضًا؛

فرغم إفساح المجال أمام مشاركتها ترشحًا وانتخابًا، فإن مشاركتها لم تَحْظَ بالنجاح المأمول نتيجة إعلاء شأن الروابط القبلية والمجتمعية على الشأن العام، بل أن الأمر تعدى ذلك لاعتبارات دينية كما هو الحال في التجربة الكويتية التي رغم ترسخها تاريخيًّا، فإن قضية المشاركة السياسية للمرأة تظل أبرز الإشكاليات فيها.

3. يظل الهاجس الأمني أحد أبرز أدوات تشكيل السياسات الخليجية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، ومثل هذا الهاجس يصب في اتجاهات تمثل قيدًا على عناصر توسيع المشاركة السياسية أو انتقاد للممارسة السياسية، والأهم توجيه كافة رموز وأدوات الدولة لمثل هذا الأمر، وخاصة في جانبه الاقتصادي.

ومع التسليم بأهمية تلك النقاط فإن ثمَّة عناصر أخرى تصب في اتجاه تدعيم عناصر الوعي السياسي بشكل عام والدعوة لمزيد من السياسات الديمقراطية بشكل خاص، وأهم هذه العناصر:

1. ارتفاع معدلات التعليم في دول التعاون وانخفاض نسبة الأمية، حيث تشير مؤشرات التنمية البشرية إلى ارتفاع معدلات التنمية في دول التعاون الست، ومثل هذا الأمر بجانب المستوى الاقتصادي المرتفع التي تشهده غالبية هذه الدول يصب في النهاية في تنامي درجات الوعي السياسي والثقافي وخلق شريحة عريضة من المثقفين والمهتمين بالشأن العام.
2. تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج وتوسع الدولة في هذه التنظيمات، مما يساعد في إثراء الممارسة السياسية، في ظل تراجع دور الدولة مع ما تشهده بعض ميزانيات الدول الخليجية من عجز في أعقاب حرب الخليج الثانية. وهو ما يصب في النهاية في خانة تقليص سلطات الدولة ومركزيتها وهيمنتها.
3. ثورة المعلومات المعاصرة التي تشهدها كافة النظم السياسية العربية والخليجية وانتشار "ثقافة الإنترنت"، وبروز دور التقنية في المجتمع، وظهور جيل جديد من المتعلمين ذوي احتياجات جديدة ومتطلبات خاصة لا تناسبه بطبيعة الحال الطبيعة الاستبدادية للممارسة السياسية التقليدية في الخليج، خاصة أن عناصر تشكيل هذا الجيل قد تمَّت في بعض العواصم والحواضر الغربية، وهو الأمر الذي يمثل عنصر مقارنة هام وضروري لدى هذه الفئات، ولعل هذا يفسر اتجاه دول التعاون إلى السعي لإنشاء الهيئة الاستشارية التي تحاكي المجلس الأوروبي شكليًّا كنوع من تدعيم المشاركة الشعبية في القرار الخليجي.

الفصل الثاني

نشأة وتطور مجلس التعاون

لدول الخليج العربية



يعد مجلس التعاون الخليجي العربي واحدًا من التجمعات العربية المعاصرة متعددة الأطراف التي شهدت نجاحًا ربما لم يتوفر للعديد من التجمعات العربية السابقة والحالية فضلاً إلى أنه يأتي في طليعة تلك التجمعات وفقًا لمعايير النتائج المحققة على درج التكامل الاقتصادي، ومن الممكن التركيز في هذا القسم على النشأة التاريخية للمجلس والعوامل الدافعة لقيامه والتطورات الناتجة عن هذا التطور. وذلك من خلال المحاور التالية:

أولاً: العوامل الخارجية لقيام مجلس التعاون الخليجي:

تنقسم العوامل الخارجية إلى مجموعتين من الدوافع وذلك وفقًا لما يلي:

1. الدوافع على المستوى الدولي:

تتمثل مجموعة الدوافع على المستوى الدولي التي ساهمت في قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في موقف كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (سابق) بعد أن أصبحت دول الخليج العربي لا يراعي مصالحها أحد سوى أبنائها بعد انسحاب بريطانيا من الخليج العربي ومن ثم يمكن توضيح موقف كل من أمريكا وروسيا على النحو التالي:

أـ موقف الولايات المتحدة الأمريكية من منطقة الخليج العربي: بعد انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج عام 1971م اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تأمين منطقة الخليج العربي من وجهة نظرها على أسلوبين:

الأسلوب الأول: يتمثل في زيادة أو تكثيف الوجود البحري لها بالقرب من المنطقة سواء من خلال الأسطول الأمريكي في المحيط الهندي أو التفكير في أسطول أمريكي يوجد بصفة دائمة في بحر العرب، بالإضافة إلى تجديد ودعم قاعدة "ديجور جارسيا" على مشارف المنطقة، والقيام بزيارات ودية أو المرور في الخليج بالقطع البحرية الأمريكية من وقت لآخر.

الأسلوب الثاني: هو ملء الفراغ من خلال وحدة إقليمية مرتبطة بالغرب وموالية له وكان الذي يقوم بهذا الدور هو شاه إيران وذلك لخدمة مصالحه الخارجية بعد إحتلاله للجزر الخليجية في عام 1971م.

ونلاحظ أن الأمريكان كانوا يمدون الشاه بالأسلحة لكي يقوم بدور الشرطي في الخليج العربي، وذلك للحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة. وبعد قيام الثورة في إيران عام 1979م بدأ الأمريكان يبحثون من سيقوم مقام إيران لكي يحافظ لهم على مصالحهم في المنطقة وذلك بعد امتناع السعودية عن القيام بهذا الدور، ولقد وضح أن هناك خطوطًا أساسية لدى الإدارات الأمريكية المتعاقبة سواءً كان الحكم جمهوريًا أم ديمقراطيًا تجاه موقع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج. ولكن هذه السياسات كانت تنشط في فترة وتهدأ في فترة أخرى، إلا أن منطقة الخليج أصبحت بدءًا من السبعينات فصاعدًا منطقة حيوية للولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم لحلفائها. وارتكزت سياستها فيها على ما يلي:

(أ) الحفاظ على تدفق النفط وبأسعار معقولة.

(ب) الحرص على عدم سيطرة القوى المضادة للمصالح الأمريكية والغربية على المنطقة.

(ج) الحفاظ على أسواق المنطقة مفتوحة للتجارة الغربية وتعزيزها.

ومن الملاحظ أن الرئيس الأمريكي كارتر أعلن تشكيل قوات للتدخل السريع والتأكيد على أن أمريكا لن تتردد في استخدام كل الوسائل بما فيها القوة العسكرية لحماية المصالح الأمريكية في الخليج بما عرف بمبدأ كارتر، ثم جاءت إدارة ريجان لتضع تأمين منطقة الخليج على رأس أولوياتها في المنطقة العربية.

وبعد سرد هذه المخططات الأمريكية في كيفية الوصول إليها ووضع يدها عليها، وأنها تفكر في هذا الأمر منذ الخمسينيات من القرن الماضي، فمنذ عهد الرئيس الأمريكي " دوايت إيزنهاور " في عام 1951م. والأمريكان يضعون المخططات للوصول إلى المنطقة وهذا دافع من الدوافع التي أدت بأبناء الخليج العربي لكي يتفقوا فيما بينهم على قيام مجلس يحافظ على كيانهم، ويرعى مصالحهم.

ب ـ موقف الإتحاد السوفيتي (سابقًا) من منطقة الخليج العربي: بعد عرض الموقف الأمريكي في منطقة الخليج وكيفية فرض سيطرتها عليه فأن المنافس القوى للولايات المتحدة آنذاك هو الإتحاد السوفيتي لم يوافق على تلك الخطوات الأمريكية للسيطرة على منطقة الخليج، و قد وضح هذا الموقف في مبادرة برجنيف يونيه عام 1980م أي قبل قيام مجلس التعاون الخليجي. وقد تمثلت أهم المبادئ التي بنيت عليها هذه المبادرة في:

(1) الدعوة لعدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية في الخليج العربي.

(2) عدم استخدام القوة أو التهديد بها ضد بلدان المنطقة .

(3) احترام حقوق سيادة دول المنطقة واحترام وضع عدم الانحياز الذي اختارته دول الخليج .

(4) مناقشة حالة الأمن في الخليج العربي بمشاركة كل من الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية .

وقد جاءت هذه المقترحات لتؤكد على الرغبة السوفيتية في القيام بدور هام بالنسبة لمجريات الأمور في الخليج ، وقد أدت كل هذه المقترحات بما تحمله من مواقف ، ومواقف مضادة إلى إذكاء الشعور بالخطر والمخاوف من قبل دول الخليج ، ويمكن تفسير موقف الإتحاد السوفيتي تجاه الخليج خلال عقدي السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي في النقاط الآتية :

(أ) أن الخليج قريب نسبيًا من حدوده ، ونظرًا لهذا القرب يرى أنه أكثر أحقية للتواجد من الولايات المتحدة الأمريكية .

(ب) أهمية الخليج لحلف الناتو (التحالف الغربي) وحرمان الحلف من اقتصاديات الخليج النفطية والتجارية يعزز من مكان الإتحاد السوفيتي وحلفائه .

(ج) حرمان المعسكر الغربي من الخليج ، أو إضعاف نفوذه فيه ، يعد في حد ذاته مكسبًا للإستراتيجية السوفيتية لإبعاد فرص الانقضاض على مصالحها .

(د) في حالة تصاعد الخلاف الصيني السوفيتي إلى حرب فإن الاتحاد السوفيتي سوف يكون أمام ضغط هائل ، وهذا يعني ضرورة وجود ميناء في جنوب الخليج العربي كميناء (كوادر) في بلوشتان ، حيوي بالنسبة له . وبذلك يضمن السيطرة على مصدر الطاقة الرئيسي في العالم لأن الخليج يحتوي على ما يقرب من(60٪) من بترول العالم .

ج ـ **احتلال الإتحاد السوفيتي لأفغانستان** : من الملاحظ أن سياسة السوفيت كانت تتجه صوب الخليج العربي حتى يقف في وجه أمريكا ويمنعها من الدخول إلى المنطقة لتكون له السيطرة عليها . ولقد زيدت اقتراحات برجنيف الخمسة إضافات محدودة في مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي السادس والعشرين ، وفي ذلك يقول التقرير " إنه نظرًا لأن بعض البلدان تربط مشكلة توفر السلام والأمن في منطقة الخليج العربي والطرق المؤدية إليه بمسألة تواجد القوات السوفيتية المحدودة في أفغانستان ، فإن الإتحاد السوفيتي مستعد للقيام بمفاوضات فيما يتعلق بالخليج كمشكلة مستقلة ، ولن يتعرض أن تناقش المسائل المتعلقة بأفغانستان بالارتباط مع مسائل أمن الخليج " وبصدور هذا التقرير بدأت علامات الخوف تظهر على دول الخليج لأنها دول صغيرة بخلاف أفغانستان ، وعندما صرح الحزب الشيوعي السوفيتي بأنه مستعد

لمناقشة مسألة أفغانستان، فإنه صرح أن أمن الخليج يتطلب وجود قوات سوفيتية في أفغانستان، وهذا الأمر جعل أبناء الخليج العربي يفكرون في كيفية الدفاع عن أمن الخليج، وقطع الطريق على احتمال وجود مستعمر آخر، وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية لتغلُّب دول الخليج العربية الست المكونة لمجلس التعاون الخليجي الحالي على الخلافات الموجود بينهم من قبل مثل مشكلة الحدود بين دول المجلس وأمام هذه المخاوف والأخطار بدأ أبناء الخليج في التفكير مليًا في كيفية تكوين حلف أو تكتل يهتم بشئونهم ويوحد صفوفهم حتى يحافظوا على أمن الخليج العربي، وقد أحل احتلال السوفيت أفغانستان الخشية في نفوس الخليجين أن يصيبهم ما أصاب الأفغان، فكان ذلك من الدوافع الرئيسية لكي يطرحوا مشروع المجلس على القمة الإسلامية في الطائف.

2. الدوافع على المستوى الإقليمي:

بعد عرض موقف كلا من الإتحاد السوفيتي (سابقًا) والولايات المتحدة الأمريكية والصراع الدائم بينهما على من تكون له السلطة في الخليج العربي وفرض سيطرته على موارده الأساسية للطاقة، يمكن التعرض للأطماع الإقليمية والمتمثلة في التعرض الدائم لإمارات الخليج من قبل كل من العراق وإيران، وإبراز نفوذهم في الخليج العربي، وظهر ذلك بوضوح بعد نجاح الثورة الإيرانية، وكذلك الحرب العراقية الإيرانية وأثرها على الخليج العربي وبخاصة أوضاعه الاقتصادية وذلك وفقا للتالي:

أ ـ **الثورة الإيرانية**: لا شك أن هذه الثورة قد أحدثت انهيارًا – أن صح التعبير – في المنطقة، فقد انهار أحد أركان النظام الغربي الذي ترتكز عليه الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي بانهيار نظام الشاة بعد حياة قصيرة جدًا في مرحلة السبعينيات، وأثار العديد من المشاكل لدول الخليج، فتخلي إيران عن دور الشرطي في الخليج أثار القلق كما أن هناك احتمال بأن يواكب ذلك التوجه إلى المغامرة لدى الرأي العام الإيراني فتطالب إيران بالبحرين.

من جانب آخر فإنه بعد سقوط نظام الشاة بدأت المخاوف بين دول الخليج لأن نظام الشاه كان يمثل خط الدفاع الأول عن الخليج ضد الإتحاد السوفيتي، فضلاً على أن نظام الشاه كان يقوم بجهود للمساعدة في قمع الحركات التي تعتبرها دول الخليج أحد التهديدات الأساسية لأمنها الداخلي. لأن نظام الثورة قد صرح بعزمه لتصدير الثورة إلى الدول

الخليجية الأخرى. الأمر الذي نظرت إليه دول الخليج على أنه أخطر تهديد للخليج على الإطلاق. فلم تكن مخاوف دول الخليج من الثورة مجرد أحلام مزعجة إذ سارعت حكومة الثورة إلى تجديد مطالبتها بالبحرين تلك الدعوة التي سقطت نهائيًا باختيار سكان البحرين – في استفتاء منظمة الأمم المتحدة استقلالهم الكامل بعيدًا عن إيران وصدر قرار مجلس الأمن في 11 مايو سنة 1970م الذي أُعتمد نتيجة الاستفتاء وكان صدوره بالإجماع، كذلك ما تردد من تدبير إيران في ديسمبر 1981م المؤامرة على قلب نظام الحكم في البحرين رغم نفي إيران القاطع لتورطها في هذا الشأن فضلاً عن أن إيران قد إتهمت بتدبير حادث الكعبة عام 1979م.

ب- **الحرب العراقية الإيرانية**: أتضح مما سبق أن نظام الخُميني لم يخف أطماعه في الخليج، كما لم يخف عزمه على استرداد ما يراه أرضًا إيرانية محتلة، ومن هنا ظهر التفكير في الاستيلاء على شط العرب. مما حفز العراق – وبإيعاز من القوى الخارجية – على تخليص إقليم عربستان من السيطرة الإيرانية، وإضعاف المد الإيراني في دعم الأكراد في الشمال العراقي في الوقوف في مواجهة حزب البعث العراقي الحاكم في العراق، ومن الممكن حصر أسباب الحرب العراقية الإيرانية في سببين رئيسين هما:

(1) مقاومة التفكير الإيراني في الاستيلاء على منطقة شط العرب.

(2) تخليص إقليم عربستان العراقي من السيطرة الإيرانية والتي بدأت منذ عام 1925م في عهد علي رضا بهلوي.

وعلى الرغم من أتفاق الجزائر في مارس عام 1975م الموقع بين العراق وإيران بغرض وضع حلول لمشكلة الحدود فيما بينهما فإن مجلس قيادة الثورة العراقي اتخذ في إبريل عام 1980م قراره بإعلان الحرب على إيران، مبررًا قراره هذا بتحقيق المطالب الآتية:

(أ) عدم تدخل إيران في الشئون الداخلية للعراق.

(ب) إنهاء احتلالها لجزر الخليج العربية.

(ج) الاعتراف بالسيادة العراقية على أرضه ومياهه النهرية والبحرية.

وتمثل هذه المطالب – من وجهة النظر العراقية – أهدافًا تجاوز الأماني الوطنية إلى الحكم القومي الخليجي، ويبدو الحديث عن جزر الخليج مثالاً معبرًا عن ترسيم الحدود. ونظرًا لما تمثله العراق من بوابة لأمن دول الخليج العربية ناهيك عن الروابط الجغرافية والحضارية بينها وبين العراق ولأنها ظهرت بمظهر المحامي لاستقلال واستقرار الدول الخليجية – والتي

تغلبها النزعة السنية – في مواجهة المد الثوري الشيعي وحيث لا قدرة لدول الخليج السنية – في مواجهة المد الثوري الشيعي، وكذلك لا قدرة لدول الخليج على مواجهة إيران عسكريًا، وخشية من أن ينالها ـ متى دخلت الحرب – ما نال العراق وإيران من تدهور اقتصادي. لهذا كله وقفت دول الخليج بجانب العراق، وتحملت قسطًا وافر من فاتورة الحرب، ومعلوم أن هذه الوقفة أثارت غضب الإيرانيين فتوعدوا الخليجيين بنقل الثورة إلى داخل بلادهم للقضاء على نُظم الحكم فيها، وكأن هذا النذير دافعًا قويًا لاتفاق خليجي على إنشاء إتحاد يحمي مصالح هذه الدول في مواجهة الأطماع الإقليمية.

جـ- هناك عوامل أخرى ساهمت في التفكير بإنشاء مجلس التعاون الخليجي منها زيارة الرئيس الراحل محمد أنور السادات إلى إسرائيل عام 1977م وتوقيع مصر لاتفاق (كامب دافيد) ومعاهدة السلام مع الطرف الإسرائيلي والتي أدت إلى انفراط العقد العربي ،حيث حدث انقسام في الجبهة العربية بين التأييد والمعارضة للموقف المصري ومن ذلك المقاطعة العربية لمصر وانتقال الجامعة العربية إلى تونس بدلاً من القاهرة، إلى جانب قيام دول الخليج بالمقاطعة باستثناء المملكة العربية السعودية التي تبنت موقفًا أقل تشددًا مع مصر الأمر الذي كان يعني في المحصلة النهائية ضرورة التوحد فيما بين دول الخليج العربية لتشكيل قوة اتحادية بين أعضائها.

ثانيًا: العوامل الداخلية المؤدية لقيام مجلس التعاون:

تتمثل العوامل الداخلية التي ساعدت على تحقيق الروابط بين أبناء الخليج العربي من وحدة في اللغة والدين والأرض ووحدة المصالح والجنس والأصل العربي. وستتناول هذه العوامل بالشرح ولتوضيح أثرها في تكوين مجلس التعاون الخليجي العربي وهـــي:

1. وحدة اللغة:

اللغة العربية هي الأساس في التعامل والتفاهم واستيعاب ما هو مطلوب. وتربط اللغة بين أفراد المجتمع الواحد بأقوى الروابط وأدومها وأكثرها اتصالاً بالحياة، وتربط اللغة بين المتكلمين بها بصلات فكرية عميقة وتجاوب عاطفي تام، وتعمل على التآلف بين أبناء المجتمع على أحسن وجه ويوجد رأي يقول أن اللغة العربية مهما اختلفت اللهجات فهي لغة واحدة، فهي اللغة التي تجمع أبناء الخليج العربي وأبناء الوطن العربي – فهي اللغة الأم – وهي بذلك أساس الجمع بين أبناء الوطن مهما بعدت المسافات. فلقد ضمت الجمهورية العربية المتحدة كلاً من مصر وسوريا

رغم تباعد الأراضي واختلاف اللهجة بين شمال أفريقيا ودول الشام إلاَّ أن وحدة اللغة العربية كانت هي الرابط الأساسي لهذه الجمهورية. وبذلك يتضح أن اللغة العربية هي الدافع لأبناء الخليج العربي للاجتماع على كلمة سواء، وهو مجلس التعاون الخليجي العربي ويمكن ملاحظة أن اللغة العربية كانت هي الرابط من قبل، فإذا عدنا إلى القرن الثاني عشر لوجدنا أحلافًا خليجية مثل حلف القواسم وحلف بني ياس رغم تباعد المسافات بينهم إلاَّ أن اللغة قد ربطت بينهم ووحدت كلمتهم ليكونوا يدًا واحدة في مواجهة الاستعمار الخارجي في هذه المنطقة. وهي بذلك الأساس الذي جمع بين أبناء الخليج العربي ليقوم بينهم من قبل إتحاد ساحل عمان (الإمارات المتصالحة)، ثم بعد ذلك الاتفاق الثنائي بين أبو ظبي ودبي، ثم بعده إتحاد الإمارات العربية، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة التي مازالت إلى اليوم قائمة نتيجة لترابط أبناء الخليج العربي ومحافظتهم على لغتهم لأن الدولة التي تفقد لغتها ستفقد أهم ركن من أركان سيادتها وقوميتها. فاللغة هي الجامعة بين أبناء المنطقة، وزادت أهمية اللغة باعتناق العرب للإسلام الذي شرفهم الله به.

2. وحدة الدين:

لقد كان للدين الإسلامي أعظم الأثر في جمع أبناء الأمة الإسلامية رغم اتساع المسافات بينهم، فالدين الإسلامي مع وحدة اللغة العربية التي ينطق بها أبناء الخليج العربي كانا الركنين الأساسيين في قيام الوحدة بين أبناء الخليج العربي. وذلك لأن الدين الإسلامي دين جامع لا يقبل التفرقة بين أبنائه رغم اختلاف اللغات، وقد ساعدت وحدة الدين على توحد كلمتهم والوقوف في وجه أي استعمار أجنبي عليهم لأن الدين الإسلامي دين عزة لا يقبل لمن يعتنقه الذل والهوان، فكان إسلامهم دافعًا أساسيًا لقيام مجلس التعاون الخليجي واستمراره حتى اليوم، والملاحظ أن الاتحادات والوحدات التي قامت في معزل عن الدين، كالوحدة الألمانية جمعت بين المذهب الكاثوليكي والمذهب البروتستانتي، كذلك الوحدة في يوغسلافيا أدت إلى توحيد الصفوف بين الصرب الأرثوذكس والكروات الكاثوليك والبوشناق المسلمين ولكن اختلاف الطوائف الدينية في هذه الوحدات كان سببًا في فشلها وهو ما حدث في البلقان على سبيل المثال التي ظلت الحرب بين أطرافها ثلاث سنوات أو أكثر وذلك بسبب اختلاف الدين. وعلى الجانب الآخر وفيما يخص تجربة مجلس التعاون الخليجي فيلاحظ أن لعامل الدين أعظم الأثر في توحيد صفوف أبناء الخليج العربي، وحثهم على التجمع وعدم التفرقة.

3. وحدة الأرض:

تتمثل الوحدة الجغرافية أو الإقليمية الجغرافية في الحالة الخليجية أعظم تمثيل، فأقطار المجتمع الخليجي لا تمثل رقعًا أرضية متجاورة فحسب، بل هي في مجموعها رقعة واحدة متصلة لا تفصلها عن بعضها موانع طبيعية أو صناعية، الأمر الذي يسر لشعوبها التنقل من جزء إلى جزء واتصالهم ببعض وتفاعلهم اجتماعيًا منذ قديم الزمان فتبادلوا على المنافع والتجارة، وجمعتهم منذ القدم المصاهرات والأحلاف، وكثيرًا ما ساعدت وشائج القربى على التئام الخلافات وتناسي العداوات، ومثل هذا العامل الحيوي ركنًا أساسيًا في إقامة التجمع الخليجي، والذي من خلاله استطاعة دول الخليج العربية أن توطد دعائم كيانها السياسي وتنمي في حدوده وجودها الاقتصادي.

4. تشابه النظم السياسية بدول الخليج العربية:

تتشابه دول الخليج العربية إلى حد كبير في أنظمتها السياسية، وهو النظام الملكي أو الأميري والذي يعني تركز الحكم في عائلة واحدة ويكون الحكم وراثيًا من الأب إلى الابن أو الأخ الأكبر، وقد أخذت معظم تلك الدول في الفترة الأخيرة – ونتيجة الترويج لحملات الديمقراطية– بنظام تعدد المؤسسات داخل السلطة التنفيذية ووجود مجلس للوزراء إضافة إلى جهاز تشريعي وسيادة استقلال القضاء. وداخل إطار مجلس التعاون الخليجي العربي حدث تقارب بين تلك الدول الأعضاء من خلال أوجه التعاون المشتركة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والصحية والعلمية... الخ

ومن ثم يمكن إيجاز الأهمية الإستراتيجية من المنظور السياسي في الآتي:

أـ أن منطقة الخليج العربي تعتبر مجالاً حيويًا على المستويين الإقليمي والعالمي.

بـ أن دول الخليج العربية تشكل أساس قوي يرتكز عليه النظام العربي.

جـ أن سياسات دول الخليج العربية ، حققت توازنًا هام.

د ـ أن هناك فوارق سلبية على الناحية السياسية من خلال التواجد الأجنبي بدولها.

هـ ـ أن حالة التواجد هذه تؤثر بشكل واضح على النظام العربي عامة والأمن الخليجي خاصة.

5. الوحدة الاقتصادية:

قبل أن يظهر البترول ويجذب أنظار العالم إلى هذه المنطقة قامت بين أبناء الخليج العربي علاقات تجارية فيما بينهم، مثل حلف القواسم الّذي كان يقوم بنقل البضائع في الخليج العربي،

وعندما ظهر البترول في المنطقة شدَّ من أزر هذه الوحدة فصاروا أعضاء في الأوبك العالمية. وجدير بالتنويه أنه لا غنى للوحدة الاقتصادية عن الوحدة السياسية إذ تكمل كل منهما الأخرى.

كما شهدت دول الخليج قيام العديد من الصناعات التي تعتمد على النفط مثل الصناعات البتروكيماوية والكيماويات وغيرها، إضافة إلى أن معظم دخل هذه الدول يعتمد على الإيرادات القادمة من الصادرات النفطية. هذا إلى جانب أن دور النفط في اقتصاديات دول الخليج العربية تعد العامل الرئيسي فيها والمكون الأكبر في اقتصادها ودخلها القومي، كما أن البلاد شهدت حركة تجارية كبيرة اعتماداً على العوائد النفطية بها.

ثالثا: قيام وتطور مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

في 21 رجب 1401هـ الموافق 25 مايو 1981م توصل أصحاب الجلالة والسمو قادة كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت في اجتماع عقد في أبو ظبي إلى صيغة تعاونية تضم الدول الست تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وفق ما نص عليه النظام الأساسي للمجلس في مادته الرابعة، التي أكدت أيضًا على تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين مواطني دول المجلس. وجاءت المنطلقات واضحة في ديباجة النظام الأساسي التي شددت على ما يربط بين الدول الست من علاقات خاصة، وسمات مشتركة، وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية، وإيمانًا بالمصير المشترك ووحدة الهدف، وأن التعاون فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية النظام الأساسي، ولم يكن القرار وليد اللحظة، بل تجسيداً مؤسسيًا لواقع تاريخي واجتماعي وثقافي، حيث تتميز دول مجلس التعاون بعمق الروابط الدينية والثقافية، والتمازج الأسري بين مواطنيها، وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد عززتها الرقعة الجغرافية المنبسطة عبر البيئة الصحراوية الساحلية التي تحتضن سكان هذه المنطقة، ويسرت الاتصال والتواصل بينهم وخلقت ترابطًا بين سكان هذه المنطقة وتجانسًا في الهوية والقيم.

وإذا كان المجلس لهذه الاعتبارات استمرارًا وتطويرًا وتنظيمًا لتفاعلات قديمة وقائمة، فإنه من زاوية أخرى يمثل ردًا عمليًا على تحديات الأمن والتنمية، كما يمثل استجابة لتطلعات أبناء المنطقة في العقود الأخيرة لنوع من الوحدة العربية الإقليمية، بعد أن تعذر تحقيقها على المستوى العربي الشامل حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون أهداف المجلس في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها، ووضع

أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، وفي الشؤون التعليمية والثقافية، والاجتماعية والصحية، والإعلامية والسياحية، والتشريعية، والإدارية، ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

ومما هو جدير بالذكر أن مجلس التعاون الخليجي العربي قد قطع أشواطًا كبيرة مع التطور التاريخي له في اتجاه تحقيق التكامل مثل قيام السوق الخليجية المشتركة خلال دورة الانعقاد عام 2007م إلى جانب تحديد الموعد النهائي لإصدار العملة الخليجية الموحدة في عام 2010 م.

الفصل الثالث

الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي



بعد التعرض للنشأة والتطوير التي أدت إلى قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأسباب التي دفعت لذلك يمكن الانتقال لتوضيح الآليات المختلفة لعمل المجلس أو بمعنى آخر التعرف على الغاية التي من أجلها قام هذا المجلس والتي تُظهر الأهداف والمبادئ التي وضعت نصب الأعين عندما عقد العزم على إنشاء المجلس .

كما يمكن التعرض للهيكل التنظيمي للمجلس من خلال التعرف على مؤسساته وأجهزته ووظيفة كل منها ، ثم يكون التعرض بعد ذلك لعلاقة مجلس التعاون لغيره من المنظمات الدولية والإقليمية والتي يمكن تركيزها على منظمة الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة وعليه من الممكن تقسم هذا الفصل إلى النقاط التالية :

أولاً : دور المجلس :

لكل منظمة دولية أهداف تسعى لتحقيقها ومبادئ تسير عليها ، والمجلس كمنظمة دولية له مجموعة من الأهداف نص عليها في النظام الأساسي ، وأيضًا التزامه بمجموعة من المبادئ سواءً المتعلقة بالمشاكل العربية أو الإسلامية وتلك التي وضعها التنظيم الدولي .

وبصفة عامة فإن ذكر الأهداف التي يجب على المجلس تحقيقها هو أمر هام لأنها تحدد المسار الطبيعي الذي يجب أن يسلكه . ذلك أن النص على أهداف المنظمات الدولية في الوثيقة المنشئة لها يأتي لتوضيح الغاية من قيام المجلس التي تتمثل فيما يلي :

أ ـ يحدد الطريق أو المسار الذي تسلكه المنظمة .

بـ بيان القيود التي ترد على أجهزة المنظمة بتحديد اتجاهها ووظائفها .

وبالنظر إلى أهداف مجلس التعاون الخليجي يلاحظ أنها متشابهة مع أهداف جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ، ولا شك أن هناك ترابطًا وثيقًا بين الأسباب الرئيسية لقيام مجلس التعاون والأهداف التي يسعى لتحقيقها ، ومن خلال مطالعة النظام الأساسي للمجلس يلاحظ أن المادة الرابعة أشارت إلى الأهداف الآتية :

ـ تحقيق الوحدة السياسية عن طريق تحقيق التنسيق بالتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين ، وقد اتبعت الدول الأعضاء المنهج الوظيفي في تحقيق أهدافها

لإذابة بعض العوائق التي تعترض طريق الوحدة السياسية وأيضًا التعزيز السياسي والدفاعي والأمني بين الدول الأعضاء لمواجهة الأخطار المحيطة بالمنطقة وزيادة الاتصالات من أجل القضاء على هذه الأخطاء، أي إزالة الحواجز بين الدول الأعضاء وتقوية الترابط بين شعوبها على أسس صلبة مع السعي نحو تأكيد الأواصر بما يعمق شعور الانتماء ويرسخ إيمان المواطن بأنه جزء لا يتجزأ من إطار واحد يستهدف الوحدة بين الدول .

ـ تعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوب تلك الدول في مختلف المجالات، فالمجلس لم يقصر نشاطه على الجانب الاقتصادي بل امتد نشاطه إلى المجال الاجتماعي، وهذا أمر أساسي في دول تسعى إلى تحقيق وحدتها السياسية، إذ يفترض لذلك وجود مجموعة اجتماعية متجانسة أو على الأقل لها رغبة في العيش المشترك .

ـ وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية :

(1) الشئون التجارية والجمارك والمواصلات .

(2) الشئون الاجتماعية والصحية .

(3) الشئون الإعلامية والسياسية .

(4) الشئون التشريعية والإدارية .

(5) وضع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة الثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها .

ومن خلال التعرض السابق لأهداف مجلس التعاون يمكن إبداء بعض الملاحظات على النحو التالي :

أـ يلاحظ أن أهداف مجلس التعاون جاءت عامة وليست محددة، أي أن التعاون يكون في جميع المجالات ولم يقصره النظام الأساسي للمجلس على نشاط بعينه وإنما جعله في جميع الميادين وبذلك فهو تعاون لا قيد عليه .

بـ اتضح من خلال التعرض للأهداف الرئيسية التي حددتها المادة الرابعة من النظام الأساسي عدم تركيز واضعي النظام الأساسي على الجوانب السياسية والأمنية والدفاعية بالتفصيل، وذلك مبعثه أن المجلس قد نشأ في ظروف إقليمية غاية في الصعوبة ولذلك جاء الابتعاد عن الألفاظ الحساسة .

جـ- يلاحظ أن البيانات الختامية للمجلس الأعلى والمجلس الوزاري عبر الدورات المتعاقبة أكدت على ضرورة أمن الخليج واستقراره والعمل على إبعاده بأكمله عن الصراعات الدولية، وذلك بالتأكيد على ضرورة عدم تدخل الدول الكبرى في الشئون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجية العربية، وكل ذلك يدل على أن المحافظة على السلم والأمن الدوليين من أهم أهداف المجلس .

ثانيا: مهام مجلس التعاون الخليجي:

لم يتضمن النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية نصًا صريحًا على المبادئ التي يجب على المجلس أن يسير عليها أو المهام الأساسية الموكول القيام بها كما جرى العمل في الوثائق المنشئة للمنظمات الإقليمية المشابهة. ولكن يمكن أن نستخلص هذه المبادئ من ديباجة النظام الأساسي، وكذلك ورقة العمل الخليجي المشترك والبيانات الختامية للمجلس الأعلى والاجتماعات الوزارية وتصريحات قادة الدول لمجلس التعاون الخليجي وذلك على النحو التالي :

1. على المستوى العالمي:

يمكن تحديد أهم المبادئ التي يتبعها أو ينشد لتحقيقها المجلس كما يلي :

أ- التمسك بمبادئ الأمم المتحدة والقوانين الصادرة منها والتي تُوقع وتُصدق عليها دول المجلس .

ب- التمسك بسياسة عدم الانحياز والابتعاد عن سياسة المحاور .

ج- عدم التدخل في شئون الغير .

د- معارضة استخدام القوة في حل القضايا الدولية .

هـ- احترام حق تقرير المصير والتنديد بالتفرقة العنصرية .

و- العمل على استمرار عملية السلام واستتباب الأمن في العالم .

2. على المستوى العربي والإسلامي:

يمكن تحديد أهم المبادئ التي يتبعها أو ينشد لتحقيقها المجلس كما يلي :

أ- التأكيد على الاندماج الإقليمي بين دول المجلس والذي يعمل على دعم أهدافه ويساعد على حل القضايا العربية والإسلامية .

ب- الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية والقرارات الصادرة عن مؤتمرات القمم العربية .

جـ دعم منظمة المؤتمر الإسلامي والالتزام بقراراتها والتمسك بالتضامن الإسلامي .

د ـ ضرورة تحقيق التضامن العربي وإزالة الخلافات بين الدول العربية الشقيقة ونبذ الفرقة وتأكيد وحدة الجهود، مع التأكيد على أن مجلس التعاون الخليجي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية .

هـ ـ التأكيد على أن ضمان الاستقرار في الخليج العربي مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط .

3. على مستوى دول الخليج العربية :

سعت دول مجلس التعاون الخليجية العربية إلى تأكيد عددًا من المبادئ الخاصة بالدول الأعضاء وذلك على النحو التالي :

أـ التأكيد على أن أمن منطقة الخليج العربي واستقرارها من مسئولية دول الخليج أولاً ، وأن أي اعتداء على أي عضو يعتبر اعتداءً على جميع الدول الأعضاء باعتبار أن أمن دول المجلس كلٌ لا يتجزأ وكان ذلك واضحًا أثناء الغزو العراقي للكويت .

بـ التأكيد على أن أحد المبادئ الرئيسية لقيام المجلس هو التعبير عن إرادة دوله وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها إيمانًا بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوب دول المجلس وحتمية الاندماج الاقتصادي، وأيضًا الاندماج الاجتماعي بين دول المجلس .

ج ـ حل المشكلات والنزاعات الإقليمية بالطرق السليمة وعدم التدخل في شئون أي من دول الخليج، وذلك احترامًا لمبدأ سيادة الدول في شئونها الداخلية .

د ـ مبدأ عدم استخدام القوة والتهديد بها وكان أبرز مثال له هو عرض النزاع بين قطر والبحرين على محكمة العدل الدولية دون استخدام القوة حتى أنهت المحكمة هذه القضية وقامت بحلها دون اللجوء إلى الحرب .

هـ ـ مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، وهذا المبدأ من المبادئ الأساسية في التنظيم الدولي المعاصر، وقد وضح جيدًا في مجلس التعاون الخليجي العربي من خلال :

(1) أحقية كل دولة في طلب تعديل ميثاق المجلس .

(2) إعطاء كل دولة صوت واحد .

(3) كل دولة لها عضوية المجلس الأعلى الوزاري .

(4) مساواة أنصبة الأعضاء في ميزانية المجلس .

(5) إعطاء كل دولة الحق في الدعوة لعقد دورة استثنائية .

ثالثا: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون:

يمكن التعرض للهيكل التنظيمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية كما ورد في النظام الأساسي للمجلس، وذلك على النحو التالي:

1. المجلس الأعلى:

هو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة. ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أيْ دولة عضو، وتأييد عضو آخر ويعقد المجلس دوراته في بلدان الدول الأعضاء ، ويحدد الأمين العام للمجلس تاريخ بدء الدورات كما يقترح موعد انتهائها.

وفي قمة أبو ظبي لعام 1998م، قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة، ويعتبر انعقاد المجلس صحيحًا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية، ويتبع المجلس الأعلى كلا من:

أ- الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى: تتكون الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى من ثلاثين عضواً على أساس خمسة أعضاء من كل دولة عضو يتم اختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة لمدة ثلاث سنوات، وتختص الهيئة بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى.

ب- هيئة تسوية (فض) المنازعات: تتبع المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف.

2. المجلس الوزاري:

يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة لفترة ستة أشهر حيث الترتيب الهجائي للدولة، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناءً على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحًا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء. وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري، من بين أمور أخرى ما يلي:

أ- اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء.

ب- العمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات.

وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يُرفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى ما يتطلب موافقته. كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله. وتماثل إجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى.

3. الأمانة العامة:

تتلخص اختصاصات الأمانة العامة فيما يلي:

أـ إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك.

بـ إعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس ومتابعة تنفيذ القرارات.

ج ـ إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري، والتحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات، وغير ذلك من المهام.

ويتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة من الآتي:

أـ أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

بـ خمسة أمناء مساعدين للشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والإنسان والبيئة، ورئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ج ـ مدراء قطاعات الأمانة العامة وبقية الموظفين، ويتم تعيينهم من قبل الأمين العام. ويتمثل التنظيم الإداري للأمانة العامة في عدد من القطاعات المتخصصة والمساندة هي الشؤون السياسية، والشؤون الاقتصادية والشؤون العسكرية، والشؤون الأمنية، وشؤون الإنسان والبيئة، والشؤون القانونية، والشؤون المالية والإدارية، ومكتب براءات الاختراع، ومركز المعلومات. يضاف إلى ذلك ممثليه مجلس التعاون لدى الإتحاد الأوروبي في بروكسل، والمكتب الفني للاتصالات بمملكة البحرين، ومكتب الهيئة الاستشارية بسلطنة عمان.

رابعًا: علاقة مجلس التعاون الخليجي بالمنظمات الأخرى:

لا ريب أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية باعتباره أحد المنظمات الإقليمية له علاقة بالعديد من المنظمات الأخرى سواءً الدولية أو الإقليمية ومن ثم فإن بحث موضوع مجلس التعاون

بوصفه منظمة إقليمية وصلته بكل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية يقتضي توضيح هذه العلاقة ومدى موافقة ذلك لمواثيق كل من المنظمتين كل على حدة. ومن ثم يمكن تناول علاقة المجلس بكل من المنظمتين وذلك كما يلي:

1. علاقة مجلس التعاون بالأمم المتحدة:

يعد مجلس التعاون الخليجي بدوله الست منظمة إقليمية وفقًا لمعاينة ميثاق الأمم المتحدة وتحديدًا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وهو الفصل الخاص بالمنظمات الإقليمية والذي يشمل المواد(52، 53، 54) حيث تقول المادة (52) " ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحًا وغير مناسب ما دامت هذه التنظيمات أو الولايات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع ميثاق الأمم المتحدة " ، ولقد أباحت المادة (52/ 1) إنشاء منظمات إقليمية تعالج أمورًا متعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ويكون العمل الإقليمي فيها صالحًا ومناسبًا بشرط ألاَّ تتعارض أهدافها ومقاصدها مع مقاصد الأمم المتحدة.

ولقد سبقت الإشارة إلى أن أحد المبادئ الأساسية للمجلس هو الحل السلمي للمنازعات بين أعضائه بما يحتم استبعاد اللجوء إلى القوة كمظهر من مظاهر العلاقات السلمية منها، وإن المجلس قد نص في نظامه الأساسي على أن المنازعات التي تثور بين الأعضاء تحال إلى هيئة تسوية المنازعات أو إحالتها إلى محكمة العدل الدولية كما حدث بالنسبة للخلاف القطري البحريني عام 1995م. وهذا يدل على التزام مجلس التعاون باعتباره منظمة إقليمية بميثاق الأمم المتحدة، كذلك لم تخالف المجلس نص المادة (52/ 2) من أنه يحاول حل الخلافات بين أعضائه بكل الطرق السليمة قبل عرضها على مجلس الأمن، وأيضًا لمجلس الأمن طبقًا لنص المادة (52/ 3) أن يشجع على حل المنازعات سلميًا بواسطة مجلس التعاون الخليجي العربي، وتضمنت المادتين (53، 54) إشارة إلى دور المنظمات الإقليمية في حفظ السلم والأمن الدوليين والمساهمة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

ونظرًا لاعتبار المجلس منظمة إقليمية فقد نص في نظامه الأساسي على تسجيل هذا النظام وإيداعه لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولقد اعترفت بعض المنظمات الدولية والإقليمية والدول الأجنبية بالمجلس كمنظمة إقليمية منها على سبيل المثال: اعتراف المجموعة الاقتصادية الأوروبية للمجلس بأنه منظمة اقتصادية إقليمية وقد أسفر التعاون بين المجلس والمجموعة الاقتصادية عن التوقيع في بروكسل بتاريخ 15 يونيه 1988 م على اتفاقية تعاون اقتصادية بين

المجموعة الاقتصادية الأوروبية والدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية . وتم بذل العديد من المساعي بين المجلس والأمم المتحدة لمنح وضع المراقب في الأمم المتحدة لمجلس التعاون باعتباره منظمة دولية إقليمية تمثل مجموعة اقتصادية موحدة في منطقة الخليج العربي . ولذا وَجه البعضْ النقد للمجلس بأنه يتشابه مع منظمة الآسيان وأن هدفه موجه لدول المنطقة ، وهذا الأمر ليس صحيحًا لأن أهداف ومبادئ مجلس التعاون الخليجي تسير وفقًا لميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية . ولعل الناظر إلى النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي العربي يجده يخدم السلم والأمن الدوليين بأربع مسائل هي :

أ ـ تحقيق التكامل بين أعضائه وإشاعة الرفاهية العامة بين شعوبه بما يقضى على عوامل القلق والتوتر الاجتماعي .

بـ تسوية المنازعات بين أعضائه ، بما يجنب المنطقة والعالم أعباء هذه المنازعات لو نشبت . وذلك واضح من موقف المجلس تجاه الوضع الإيراني والجزر الموجودة في الخليج العربي بأن الأعضاء يلجئون إلى الطرق السلمية دون الدخول في حرب وأيضًا ما حدث عام 1995م بإحالة الخلاف بين قطر والبحرين إلى محكمة العدل الدولية لإبعاد المنطقة عن ويلات الحروب .

جـ سعي دول المجلس إلى المساعدة في تخفيف التوتر والخلافات بين الدول في المنطقة من خارج المجلس ، مثلما حدث في حالة الحرب العراقية الإيرانية والخلافات بين عمان واليمن الديمقراطية ، والنزاع حول الصحراء المغربية بين الجزائر والمغرب .

د ـ تغليب جانب الحكم والاعتدال في السياسات العربية ، والمنظمات البترولية الاقتصادية والمالية لصالح الاستقرار العالمي ، بالنظر لمركز أعضاء المجلس وثقلهم البترولي والمالي .

2. علاقة المجلس بالجامعة العربية :

لقد عبر ميثاق جامعة الدول العربية في عام 1945م في ملحق خاص عن الروابط القومية التي تربط بين الدول الأعضاء بالجامعة والبلاد العربية غير المشتركة في الجامعة في ذلك الوقت ، ومنها إمارات الخليج العربي فأشار فيه إلى ما يلي : " الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص أن توصي بمجلس الجامعة عند النظر في إشتراك تلك البلاد في اللجان المشار لها في الميثاق بأنها ترغب في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع ، وألاَّ يدخر جهدًا لتعرف حاجاتها وتفهم أمانيها ، وبأن تعمل بعد ذلك على إصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من أسباب " .

وبالرجوع إلى ميثاق الجامعة العربية يلاحظ أنه يؤكد على حرية الدول الأعضاء في عقد المعاهدات والاتفاقيات فيما بينها وبين غيرها . وتأسيسًا على ذلك فإن الدول الأعضاء لها الحرية في أن تعقد فيما بينها ما تشاء من المعاهدات والاتفاقيات طالما أنها ترى ضرورتها وأن مصلحتها في ذلك . وعلى هذا الأساس فإن المجلس قد نشأ وساير أهداف ومبادئ جامعة الدول العربية .

وقد نص المجلس في المادة (22) من النظام الأساسي على إيداع وتسجيل نسخة منه لدى الجامعة العربية بتاريخ 29/ 12/ 1982م وهذا يوضح علاقة المجلس بالجامعة العربية .

ولقد كانت لعلاقة المجلس بالجامعة عدة اجتماعات منها : الاجتماع الذي تم بين وفدى الجامعة العربية والأمانة العامة لمجلس التعاون في القاهرة الفترة من 19 إلى 27/ 2/ 1992م وكان ذلك لتحقيق التنسيق في المواقف والمشكلات العربية والإقليمية والدولية . وتم نتيجة عن هذا الاجتماع الاتفاق على بعض المبادئ والآليات لمواصلة التعاون والتنسيق بين الأمانتين :

أ. المبادئ :

(1) التأكيد على أهمية الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية والشرعية العربية المنبثقة عنه بالشرعية الدولية والمبادئ القانونية الدولية ، والتي تؤكد جميعها ضرورة قيام العلاقات بين الدول العربية على أساس الاستقلال ، وعدم التدخل في الشئون الداخلية ، وإحترام السيادة الوطنية ، وحق كل دولة في ثرواتها الطبيعية .

(2) التأكيد على أهمية الالتزام بالأحكام والمواثيق التي تَربُط بين الدول العربية وبخاصة ميثاق جامعة الدول العربية . ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، وإدراك التأثيرات التي يحدثها تهديد الأمن العربي في أي منطقة من العالم على الأمن والسلم الدوليين .

(3) التأكيد على أهمية تطوير الأهداف المشتركة ، وتعميقها كأساس للعمل العربي المشترك ، ولتحقيق المصالح والمنافع المتبادلة بين الدول العربية .

(4) اعتبار المبادئ المتضمنة في إعلان دمشق المستندة إلى ميثاق جامعة الدول العربية ، خطوة إيجابية في العلاقات بين الدول العربية وتعزيز العمل العربي المشترك .

(5) التأكيد على أهمية التنسيق بين الأمانتين في جميع المجالات العربية والدولية وتوفير أكبر الدعم والتنسيق لحماية الأهداف ، والمصالح المشتركة وتعزيز جهود التنمية .

هذه هي بعض المبادئ التي نتجت عن اجتماع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وكان ذلك بعد الغزو العراقي للكويت ، وأشارت هذه المبادئ إلى

مجالات رئيسية فيها الدفاع المشترك ، والمجال الاقتصادي الذي يعتبر الأساس في التعامل بين الدول العربية بصفة عامة ، والعمل على زيادة التعاون لمواجهة التطورات الدولية على الساحة .

ب. الآليــات :

تمثلت أهم الآليات في " تعزيز التنسيق والتعاون بين الأمانتين ، ويَعقد الأمينان العامَّان لقاءات دورية حسبما يقرران ، وتعقد الأجهزة المعنية في الأمــانتين لقــاءات دوريَــة ســنوية في مقريهمــا " ، وهذا يدل على أن المنظمتين قد اتفقتا على الاجتماعات الدورية فيما بينهما لمناقشة ما تم من أعمال وما دار على الساحة العربية من مشكلات وهذا يدل بوضوح على أن مجلس التعاون ليس بديلاً عن الجامعة وإنما هو دائرة فعالة داخل دائرة قوية وهي الجامعة العربية . وهنا وُضِّح بـأن المجلـس لـيس بديلاً للجامعة العربية ، وإنما هو عنصر من عناصر تكامل النظـام العربـي يهـدف في المقـام الأخـير لتحقيق وحدة الصف العربي .

الفصل الرابع

الأمن الخليجي في ظل

المتغيرات الدولية والإقليمية



من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة " الأمن " ، وشأنه في ذلك شأن كثير من المفاهيم والمصطلحات كثيرة التداول والتي تفتقر إلى تعريف محدد لها وبشكل قاطع . وكلمة أمن ليست نفسها كلمة سهلة التعريف . فلقد تناولتها القواميس السياسية بمعنى التحرر من الخوف أو الخطر أو الغزو . وهي كلمات ليست مترادفة في المعنى والواقع أن الأمن حقيقة ذاتية ونسبية تتعلق بالبيئة الداخلية والخارجية لمجتمع إنساني بعينه وربما كان القاسم المشترك الوحيد هو أن الأمن المطلق هو مالا يمكن إدراكه . وأن أي محاولة لتحقيق الأمن عن طريق القوة العسكرية هي محاولة فاشلة لأنها لم تستكمل العناصر الأخرى لمعادلة الأمن الحقيقي لأمن الدولة ، وما هو إلاّ محصلة لقوة مجتمعه بكل عناصرها السياسية والاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والاجتماعية والتكنولوجية . ومن ثم يمكن تناول إشكالية أمن دول مجلس التعاون من خلال العناصر التالية :

أولاً : تطور مفهوم أمن الخليج العربي في ضوء الظروف الدولية :

لقد تحدد مفهوم أمن الخليج العربي أثناء الاستعمار البريطاني من منظور هذا الأخير للخليج باعتباره بوابة الدفاع عن الهند من ناحية وثرواته الدفينة من ناحية أخرى، ومن هذا المنظور اتخذ عدة وسائل لتحقيق هذا الأمن وهي :

1 . حراسة مياه الخليج .
2 . التفرغ لمكافحة تجارة الرقيق حتى تتمكن بريطانيا من تفتيش السفن التي تمر بالخليج .
3 . التحكم في تجارة الأسلحة التي بدأت تتدفق إلى الخليج بمناسبة الحرب الأفغانية 1879ـ 1880م والهدف من ذلك هو أن لا تكون في أيدي القبائل المعادية لبريطانيا في المنطقة أي أسلحة تدافع بها عن نفسها .
4 . إتباع سياسة " فرق تسد " ، وتقطيع أوصال الروابط بين الإمارات وربطها بها مباشرة .
5 . محاولة عزل تلك الدول عن العالم الخارجي المحيط بها حيث قررت بريطانيا ألا يتم أي تعامل خارجي مع هذه الإمارات مباشرة إلاَّ عن طريقها .

مفهوم الأمن يتغير بعد أن قررت بريطانيا الانسحاب من الخليج العربي فقد ظهرت عدة عوامل أثرت على المفهوم الجديد لأمن الخليج العربي أهمها :

أ ـ انهيار قدرة بريطانيا على الاستمرار في رعاية التزاماتها السياسية والعسكرية في المنطقة .

ب ـ تقسيم المصالح إلى قسم شرقي متخذ الأيديولوجية الشيوعية أساسًا لـه ويتزعمـه الإتحـاد السوفيتي سابقًا وقسم غربي وهو يتخذ الرأسمالية وتتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية .

جـ الوقوف في مواجهة الاستعمار وظهور القومية العربية قبل أن تقـرر بريطانيـا الانـسحاب من الخليج العربي في عام 1968م .

وبانسلاخ هذا المفهوم للأمن الخليجي بنـاءً علـى مـا سـبق ذكـره مـن عوامـل ، وتحـرر منطقـة الخليج من وطأة الاستعمار الإنجليزي ، ظهـر مفهـوم جديـد لأمـن الخلـيج ارتـبط في جانبـه الأول بالأمن القومي العربي باعتبار أن الخليج العربي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ، وفي جانبه الآخـر بالأمن الدولي بسبب عنصر البترول الذي يمثل ثروة اقتصادية ضخمة لهذه المنطقة الـتي أصـبحت محط أنظار القوى العظمى والكبرى في العالم .

ومن هنا يمكن القول بأن مفهوم أمن دول الخليج العربية قد تركز على الداخل أكثـر منـه علـى المحيط الخارجي ، فبعد خروج البريطانيين شعر أهل الخلـيج بعـدم الاسـتقرار الأمـني فلقـد كـان خروج البريطانيين من الجنوب العربي له أثر بـالغ علـى تلـك الإمـارات الـصغيرة ، وبخاصـة بعـد استيلاء جمهورية اليمن الجنوبي على الدولة الكثيرة ، والدولة القعيطية التي تـشابه إلى حـدّ التطـابق لإمارات الخليج العربي . وكانت دلالاتها الـسياسية نـاقوس خطـر يـدق بعنـف في أروقـة الحكـم الخليجية . وكان الحلْ بالنسبة إلى دول الخليج الناشئة هو في الإتحاد الطـوعي في مـا بينهـا بـدلاً مـن الأخذ بنموذج الوحدة اليمنية القسرية ، فكان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بين سـبع إمـارات كدولة موحدة هو الحل الأول لتلافي الوقوع في مصير إمارات الجنوب العربي ، ثم جاء الحل الثـاني ولو بشكل أقل تماسكًا ، وهو قيام مجلس التعاون كمنظمة أمن جماعي لدوله . وصارت دول الخليج العربي ترى أن أمن الخليج هو أمنها كدول ، بالإضافة إلى حماية وتأمين الممـرات المائيـة الـتي تعتـبر الشريان الحيوي لنقل البترول . ولما لهذه الممرات المائية الدولية من أهميـة اقتـصادية ، فـإن ضـمان أمنها وحمايتها يكون بالاشتراك مع الجماعـة الدوليـة ودول الخلـيج . وتبنـت دول مجلـس التعـاون الخليجية العربية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وحـلّ الخلافـات بـالطرق السلمية ، ومبدأ التعايش السلمي والأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجـي ، وإبعـاد المنطقـة عن النفوذ الأجنبي ، وتبنّي سياسة الحياد .

ثانيًا: العلاقة بين أمن الخليج والأمن القومي العربي:

أن أمن الخليج العربي يتأثر بالأمن القومي العربـي لأنهـا مـصالح مـشتركة بـين الأمـة العربيـة بأكملها وذلك باعتبار أن الخليج العربي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي وإن أي تـوتر في أي جـزء

من هذا الوطن لا بد وأن تنعكس آثاره بالتالي على الأمن القومي العربي وحدث ذلك بالفعل أثناء حرب العراق مع إيران فقد وقفت معظم أو أغلب الدول العربية تؤازر العراق وحدث ذلك أيضا عندما اعتدى العراق على الكويت فالكل وقف في مواجهة العراق في رفض الغزو ، لأن ذلك يؤثر على أمن الخليج العربي وأيضًا يؤثر مباشرة على الأمن القومي العربي ، وقد أثر ذلك بالفعل

ولقد عبر مجلس التعاون الخليجي عن هذا المفهوم وباعتبار أن الخليج العربي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي فقد كان له موقف واضح وصريح على ما يتعرض له الوضع العربي وذلك بخصوص المشكلة الفلسطينية الإسرائيلية على مدار الدورات المتعاقبة للمجلس، وفي الدورة الخامسة والعشرين في عام 2007 م تحدث وناقش تطور هذه المشكلة ودائما يحث الشعب الفلسطيني على التمسك بحقه في تقرير مصيره ، وذلك يعبر عن أن دول مجلس التعاون الخليجي العربي جزءً لا يتجزأ من العالم العربي، ففي الدورة الأولى بحث أعضاء المجلس الوضع الخطير الناتج عن تصاعد العدوان الصهيوني على الأمة العربية وناقشوا بروح من المسئولية القومية ما تمارسه إسرائيل من انتهاك في لبنان الشقيقة والقصف الوحشي للمدن والقرى اللبنانية وحرب الإبادة التي تقوم بها ضد فلسطين واعتداءاتها عليها ، والتهديدات ضد سوريا ، وأكد أعضاء المجلس وقوفهم إلى جانب سوريا الشقيقة ومساندتهم الكاملة لها.

وهذه النظرة لمجلس التعاون الخليجي للكيان الصهيوني بوصفه المصدر الرئيسي للخطر المشترك هو ما يظهر بجلاء مدى حرص المجلس على ربط أمن الخليج بالأمن القومي العربي باعتبار أن الوطن العربي جسدٌ واحد لا يمكن فصل هموم أي منطقة عن المنطقة الأخرى منه فمشاكل الوطن واحدة وهموم الشعب العربي واحدة على امتداد هذا الوطن.

وذلك على الرغم من أن الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية تحاول دائما الفصل بين القضية الفلسطينية أو ما يسميه الغرب مشكلة الشرق الأوسط وما يحدث في الخليج من توتر وفقدان الشعور بالأمن لهذه المنطقة، فإن لهذه المحاولات دوافع أهمها العمل على تفتيت الوطن العربي من أجل إضعافه وضمان بقائه تحت السيطرة، وبالنظر إلى تطور الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يلاحظ مدى ترابط بين ما يحدث في الخليج وما يحدث على خطوط المواجهة مع العدوان الصهيوني فقد امتدت في خلال السبعينيات واتسعت لتشمل دول الخليج العربي ، فمنذ عام 1973م ونتيجة للاستخدام السياسي للنفط أصبحت دول الخليج قوة مؤثرة في قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

الوضع السابق ذكره يوضح مدى الارتباط بين أمن الخليج العربي والأمن القومي العربي في مواجهة الصراعات التي تؤثر على أمنهم معًا ولن يتخلى أي من الطرفين عن الأخر، كما أن الدول العربية تنظر إلى أي تهديد لهذه الدول على أنه تهديد للأمن القومي العربي بما في ذلك جميع المشكلات الاقتصادية سواء كانت متعلقة بالنفط أو كانت متعلق بالعمالة الوافدة وما لذلك من تأثيرات على التركيبة الاجتماعية السكانية لهذه الدول وخاصة أنها دول تعاني من ضالة شديدة في حجم سكانها الأصليين.

ثالثًا: الرؤى المختلفة لمفهوم أمن الخليج العربي:

من الممكن طرح الرؤى المختلفة لأمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية على النحو التالي:

1. المفهوم الإيراني لأمن الخليج العربي:

يتمثل مفهوم الأمن من وجهة النظر الإيرانية في فرضية أساسية مفهومها أن التدخل الخارجي أو الوجود الغربي في المنطقة يمثلان التهديد الرئيسي لأمن الخليج. وقد فرض شاه إيران نفسه كبديل من الوجود الأجنبي، ثم سقط عام 1979م. وجاءت الجمهورية الإسلامية التي ترى أن أمن المنطقة يجب أن يكون شأنا داخليا لكل دولة من دول الخليج العربي، هذا فضلاً عن ضرورة تشجيع التقارب الاقتصادي بين دول المنطقة بالطريقة المشابهة لنموذج الاتحاد الأوروبي. وكنتيجة لهذا المفهوم، فإن إيران ترفض الاتفاقيات والترتيبات الأمنية كافة التي تعقد مع دول خارج المنطقة بما فيها العربية، حيث جاهدت إيران منذ مطلع القرن العشرين على إبعاد معيار العروبة من إستراتيجيات أمن الخليج. كما أن المفهوم الإيراني لأمن المنطقة يربط أمن الخليج مع أمن دول وسط آسيا، إذ تعتبر إيران نفسها الموازن والرابط لطرفي الأمن بين الخليج العربي ودول وسط آسيا. وليس الأمن في جانبه العسكري فقط مفتاح علاقات المنطقة بالعالم المحيط بها، بل أن الاقتصاد والثقافة ثغرتان أمنيتان يتوجب التركيز لكل منهما، وذلك لتربُّص العدو بنا من خلالها، حيث بات معروفًا أن معايير تعامل الغرب مع دول المنطقة من الوجهة الجيوسياسية تقوم باعتبارها ضرورة ممكنة توجب جذبها جذبًا كاملاً إلى علاقات التبعية. وكما يرى البعض، فإن الغرب يستهدف تفتيت الثقافة العربية لما فيها من قيم وعناصر قد تقود في نهايتها إلى القوة التي تطيح مخططات الهيمنة الخارجية.

2. المفهوم الأمريكي لأمن الخليج العربي:

بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية وتدفق النفط تغيّر التهديد، وتزعزع أمن الخليج العربي، نظرًا إلى التنافس البترولي المحموم بين الشركات النفطية ذات الجنسيات المختلفة حينًا والشركات ذات الجنسية الواحدة أحيانًا كثيرة. ثم أخذت بريطانيا في التخلي عن الدور الذي أراد الأمريكيون أن يقوموا به، وهو لا يعدو أن يكون دور شركة الحراسة في وقتنا الحاضر، حيث كان على العسكريين البريطانيين في عدن والبحرين القيام بالمحافظة على سلامة عمليات شركات النفط الأمريكية في الغالب. ثم جاء منافس آخر لأمريكا يمتلك القوة الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، وهو الاتحاد السوفيتي سابقًا الذي كان يدرك ما يمثله الخليج للولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي، فكان حذرًا للغاية في سياسته تجاه الخليج العربي، وأعلن أن أمن الخليج العربي هو مسؤولية دولية، ولن يكون هناك فراغ كما تزعم الولايات المتحدة الأمريكية. التي كانت ترى أن أمن الخليج العربي هو أمن منابع النفط وخطوط إمداده، كان هذا أساسًا مبدأ كارتر الذي أعلن عام 1980م بأن أي محاولة من جانب أي دولة خارجية للسيطرة على الخليج سيعتبر هجومًا على أمريكا، تمهيدًا لإنشاء قوات التدخل السريع، وهو مفهوم متغيّر أيضًا بتغيّر التهديدات التي كانت تراها الولايات المتحدة الأمريكية سابقًا في الاتحاد السوفيتي، أو مستقبلاً لقوى منافسة لها، أو مهدده لمصالحها كإيران. ومن ثم فقد اعتبرت الولايات المتحدة أن أمن الخليج العربي يتمثل في التواجد الأمريكي على أرض الخليج وذلك بدعوى حماية دول الخليج العربية من أية أخطار خارجية محتملة إلاّ أن ثمة حقيقة أساسية مفادها أن التواجد الأمريكي في الخليج ما هو إلاّ لحماية المصالح الإستراتيجية الأمريكية.

3. مفهوم دول مجلس التعاون لأمن الخليج العربي:

لقد أكد أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دوراته المختلفة أن أمن الخليج يهم دول الأعضاء فقط وأن من مصلحة المنطقة إبعادها عن الصراع الدولي ولقد نظرت دول الخليج العربي على أن وقوف أمريكا بجوار إسرائيل وعدم كبح جماحها يؤدي إلى تفاقم الصراع العربي الإسرائيلي مما يهدد أمن المنطقة لأن أمن المنطقة يعتبر جزءًا من الأمن القومي العربي لذا فقد تقدمت السعودية بمبادرة (لبنان) لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي وهذا يؤكد الارتباط بين الأمن الخليجي والأمن القومي العربي، ونظرت دول الخليج لأمنهم على أنه يعتمد على القوة الذاتية الخليجية فتكوين قوة ردع لمصادر التهديد الأخرى أمر ضروري، وهذا ما دفع وزراء الدفاع إلى وضع تصور شامل

لخطة دفاعية وهي إنشاء قوة دفاع مشتركة تقوم بين دول المجلس ويأخذ أعضاء مجلس التعاون بالمفهوم الشامل لأمن الخليج العربي وهو على النحو التالي :

(1) **الأمن الداخلي** : ولقد أكد عليه المؤتمر الأول لوزراء داخلية مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد بالرياض عام 1982م ، وهو ما أكد عليه أعضاء المجلس من أجل مكافحة الجريمة والمخدرات والأمن والدفاع المدني وذلك لحماية الأمن الداخلي لهذه المنطقة واستقرار أوضاعها .

(2) **أمن النظم السياسية** : لتحقيق الروابط بين الحاكم والمحكوم والثقة المتبادلة بينهم وإحساس المواطن بانتمائه لوطنه ولأمته في جو تسوده روح الشرعية والقرآن في الحكم والإدارة .

(3) **المحافظة على البنيان الاجتماعي للمجتمع الخليجي** : وذلك بالارتباط الوثيق بالتقاليد العربية والتمسك بالدين الإسلامي والذي يعتبر الأساس لدى هذه الدول والقضاء على التقاليد الوافدة والتي تشكل خطرًا كبير ليس فقط على أبناء الخليج العربي أعضاء المجلس وإنما على الأمة الإسلامية بأكملها .

(4) **تنمية الروح والانسجام السياسي بين أعضاء المجلس** : بإزالة الخلافات والمنازعات التي تدور بين أعضائه بالطرق السلمية مثل ما تم في حالة نزاع قطر والبحرين وأنهت محكمة العدل الدولية هذا لنزاع في عام 2001م .

ومن الممكن تحديد رؤية مجلس التعاون لدول الخليج العربية للأمن الخليجي العربي على النحو التالي :

أـ **مفهوم المملكة العربية السعودية لأمن الخليج العربي** : تبع أهمية الرؤية السعودية لأمن الخليج العربي من اعتبارين يتعلق أولهما بالوزن السعودي في الخليج العربي ويرتبط ثانيهما بأهمية الخليج العربي بالنسبة لأمن المملكة السعودية بصفة عامة . فالمملكة السعودية تستمد أهميتها لأمن الخليج العربي من عدة اعتبارات أهمها أن السواحل السعودية في الخليج تشكل حوالي (16٪) من إجمالي سواحل الخليج العربي وهى بذلك ثالث دولة خليجية من حيث طول سواحلها الخليجية بعد إيران(36٪) والإمارات (24٪) ، كذلك فالسعودية تعتبر قوة اقتصادية عسكرية هامة في منطقة الخليج فإذا تمت مقارنة المقدرات السعودية بإجمالي مقدرات الدول الثماني المطلة على الخليج وهي دول مجلس التعاون الخليجي العربي وإيران والعراق نجد أن السعودية تشكل (49٪) من إجمالي مساحة تلك الدول وهي بذلك أكبر دولة خليجية من حيث المساحة كما تعتبر السعودية ثالث دولة من حيث عدد

السكان (11٪) من سكان ا لخليج بعد إيران (63٪) والعراق (17٪) ولقد تمثلت السياسة السعودية لأمن الخليج العربي والمنطقة العربية في مشروع الملك فهد(رحمه الله) وهو تسوية النزاع العربي الإسرائيلي بالوسائل السلمية حتى لا تتعرض المنطقة لأي حروب مثلما حدث بين العراق وإيران سابقًا ولذلك فإن أمن الخليج العربي يعتبر أحد المحاور الرئيسية للأمن الوطني السعودي كما أن الدور السعودي يعتبر أساسيا في أيَّة ترتيبات أمنية في منطقة الخليج العربي.

ولقد أوضحت الدراسات السياسية التي تمت في هذا الموضوع أن رؤية السعودية لمفهوم أمن الخليج العربي تقوم على ثلاثة عوامل وهي:

أ ـ الموقع الاستراتيجي للسعودية.

بـ التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي.

جـ العقيدة الدينية للنظام الأساسي السعودي.

و من الممكن تركيز التصور السعودي لأمن الخليج العربي في عدد من النقاط التالية:

أـ لقد ركزت السعودية على مفهوم محدد لأمن الخليج في الفترة من عام 1967م وحتى غزو العراق للكويت واتجهت فيه إلى إبعاد منطقة الخليج عن العلاقات الأمريكية في هذه الآونة وهو إبعاد المنطقة عن الحرب الباردة القائمة بين واشنطن وموسكو ومن الملاحظ أن السعودية قد رفضت المشروع العماني الذي تقدمت به عمان إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1981م والذي كان يقضي بإعطاء الدول الغربية مهمة محددة للدفاع عن مضيق هرمز، ومن المعلوم أيضا أن السعودية رفضت من قبل إقامة أيَّة قواعد عسكرية أمريكية في الخليج العربي.

ب ـ بدأت السعودية بعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية بتجميع دول الخليج حولها عدا العراق وذلك حتى لا تسيء للشعور العام الإيراني وكان ذلك من أسباب نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1981م وقد أكدت الدول الأعضاء في المجلس على أن أمن الخليج العربي من مهمة دولهم فقط، وكانت السعودية تهدف من ذلك التكافل بين دول الخليج أن يقف المجلس مساعداً للسعودية في هذه الفترة.

جـ عقب الغزو العراقي للكويت سعت المملكة نحو تثبيت الحدود بين الدول الأعضاء وذلك للبعد بالمنطقة عن صراع الحدود فتم تسوية حدودها مع الإمارات بخصوص البحر الإقليمي في "خور العديد" وكذلك بالنسبة لمشكلة الحدود مع اليمن وتم ترسيم الحدود وإنهاء كافة

المشاكل المتعلقة بالحدود وغيرها ، وكذلك فإنها التزمت مع قطر والبحرين بعرض مشكلة الخلاف بينهما على محكمة العدل الدولية لتسويتها قضائيًا وبالفعل تم العرض والانتهاء منها .

د ـ تمثلت الرؤية الحالية للمملكة في تأمين القدرات العسكرية عن طريق تطوير قواتها العسكرية وذلك من خلال العديد من الصفقات العسكرية التي عقدتها المملكة مع عدد من الدول الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

بـ مفهوم دولة الكويت لأمن الخليج العربي : ينبغي قبل التطرق إلى الرؤية الكويتية لأمن الخليج الإشارة إلى التهديد الداخلي لأمن الكويت وهو يتمثل في الخلل في النسيج الاجتماعي الذي ترتب على التحول السريع من اقتصاد البداوة وهو نظام الحكم القبلي إلى التحديث الاقتصادي المرتبط ارتباطًا وثيقًا بالرأسمالية العالمية . فالمشكلة تتعلق في جوهرها بالتناقض بين المحافظة على نظام حكم تقليدي يقوم على أساس قبلي (السلطة المطلقة للحكم الأبوي) ويرتكز على الإسلام وبين متطلبات سرعة التحديث الاقتصادي والاجتماعي حيث يؤدي التطور الاقتصادي والاجتماعي إلى المزيد من التوترات بين طبقات الشعب . ومن ثم فإن أمن الخليج العربي من وجهة النظر الكويتية يرتكز على :

أـ إبعاد الكويت ومنطقة الخليج العربي عن الصراع الدولي .

بـ الاهتمام بالناحية التعليمية ودراسة أوضاع المنطقة لكي تواجه الأطماع الخارجية .

وتؤكد الرؤية الكويتية أنه للحفاظ على أمن الخليج العربي يجب عليها إتباع سياسة متوازنة تجاه القوى العالمية مثل روسيا الاتحادية والولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي ، ولقد رفضت الكويت التواجد العسكري لأي منهم في المنطقة وذلك لمهادنة كل من العراق وإيران والسعودية لأنها لو طلبت حماية أية دولة أجنبية لاعتبرت هذه القوى الثلاث في المنطقة أن ذلك موجهًا لأي منهم . وعقب الغزو العراقي للكويت تغيرت وجهة النظر الكويتية تجاه مسألة أمن الخليج العربي حيث دخلت القوات الأجنبية وأصبح أمن الخليج ليس مسئولية دوله ولكن أصبح في يد القوى الأجنبية بالاتفاق مع دول المنطقة ، لذا بدأت الكويت تبحث عن طريق جديد لحل إشكالية الأمن داخل الخليج العربي متمثلاً في التواجد الأجنبي المباشر على أراضيها .

جـ مفهوم سلطنة عمان لأمن الخليج العربي : لقد وضعت عمان رؤيتها لأمن الخليج العربي معتمدة على القدرة العسكرية لكل دول الخليج العربي ومن الملاحظ أن عمان قد أسست

قواتها المسلحة منذ وقت بعيد وهو ما ساعدها في القضاء على حركة ظفار والحفاظ على أمنها ، ولقد تقدمت بمشروع أمن الخليج العربي وهو عبارة عن إنشاء جيش تموله الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي يكون هدفه المحافظة على مصالح الخليج الاقتصادية ويبقى حارسًا لدوله من أي اعتداء خارجي ومع ذلك قوبل بالرفض من بعض دول مجلس التعاون الخليجي ، وفي الحقيقة أنه لو تم تكوين هذا الجيش فعلاً ونشأ بين دول المجلس لكان رادعًا للعراق ومنعها من التفكير في دخول الكويت ولقد أدى ذلك إلى إهدار الوضع الاقتصادي للمنطقة وعدم استقرار الأوضاع داخلها وتعتبر سلطنة عُمان الأكثر في مواقفها من الوجود العسكري الأجنبي قبل أزمة الخليج وما بعده .

د ـ **مفهوم دولة الإمارات العربية المتحدة لأمن الخليج العربي** : ترى الإمارات ـ كغيرها ـ من الدول الأعضاء في المجلس أن التهديدات الخارجية هي الأساس الذي يجب عليه أن تتعاون من أجل مواجهته ، وهي ترى أن احتلال إيران لجزرها منذ عام 1971م هي من أوضح عوامل التهديد الخارجي لأمنها أو لأمن المنطقة العربية بصفة عامة ، وأنها تعتبره اعتداء على الأمن القومي العربي ، وهي تنظر إلى المشكلة وتعتبر أن أفضل حل لها هو عن طريق التسوية السلمية دون الدخول في نزاع مسلح وهي تتفق بذلك مع وجهة النظر العمانية . ووجهة نظرها هذه تطبقها كذلك على مشكلة الحدود فقد سوت مشكلة البوريمي مع السعودية بالمفاوضات دون الدخول في أي مهاترات عسكرية وتنظر أيضًا إلى الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين على اعتبار أنه هو أساس الأزمة في الخليج العربي بصفة خاصة والأمن القومي العربي بصفة عامة ، نلاحظ أنها قد طورت قواتها المسلحة بعد الغزو العراقي للكويت . وأن الإمارات لم تقم بعقد اتفاقيات أمنية مع أية دولة أجنبية حتى الآن ، ولم تقدم مشروعًا لإنشاء قوات عسكرية في الخليج فهي لها وجهة نظر مختلفة عن غيرها .

هـ ـ **مفهوم دولة قطر لأمن الخليج العربي** : تقوم وجهة نظر قطر على بناء القوات المسلحة لدول المنطقة للمحافظة على أمن واستقرار الخليج العربي ، وتختلف وجهة النظر القطرية مع بعض الدول الأعضاء في المجلس وترى أنه من الواجب عقد اتفاقيات أمنية مع إيران لأنها ترى في استقرار أمن الخليج استقرار باقي الأوضاع في المنطقة الخليجية ، ومن الملاحظ أن قطر تكشف عن علاقاتها الاقتصادية مع إيران، وقد كان موقف قطر من وجود الغزو العراقي في المنطقة يشابه موقف دول الخليج العربي (أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية) من أن القوات العربية يجب أن تكون تحت الطلب عند الحاجة . وقد اهتمت قطر في

الآونة الأخيرة ببحث التعاون العسكري مع الدول الأجنبية وبالذات مع بريطانيا في عام 1993م. وفي الدوحة من نفس العام وقعت على مذكرة التفاهم حول التعاون القطري البريطاني في مجال المعدات الدفاعية والخدمات المرتبطة بها. وهنا يتضح أن وجهة النظر القطرية لأمن الخليج العربي هي أن يقوم بين الدول الموجودة على الساحة تعاون أمني ويجب عقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية حتى تحافظ على أمن المنطقة الخليجية.

و- **مفهوم مملكة البحرين لأمن الخليج العربي**: للبحرين وجهة مختلفة عن مثيلتها في المنطقة فهي ترى التهديد الخارجي الوحيد لأمن المنطقة يكمن في قيادة إيران للمنطقة ، وذلك واضح من السياسة الإيرانية فهي دائما تطالب بالبحرين ووضعها تحت سيادتها ، وهذا ما دفعها لعقد اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية في 27/ 10/ 1991م، ووقعت البحرين اتفاقية دفاعية مشابهة مع بريطانيا. والبحرين تنظر لفكرة أمن الخليج العربي على الأخذ بالمفهوم الشامل بأبعاده العسكرية والسياسية والاقتصادية فهو تعاون كامل بين دول مجلس التعاون الخليجي مع إعطاء أولوية بارزة للعامل العسكري في المنطقة ولقد عرضت البحرين وجهة نظرها لتحقيق الأمن الخليجي العربي في اقتراح عرض أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة تضمن ثلاث عناصر وهي:

1. الالتزام بمبدأ حل المنازعات عن طريق الوسائل السليمة.
2. عدم التدخل في الشئون الداخلية واحترام مبدأ سيادة كل دولة من دول المنطقة الخليجية على مواردها القومية والاقتصادية.
3. العمل من أجل تحقيق التنمية الشاملة في جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبار ذلك مطلبًا ضروريًا لتحقيق الأمن الجماعي.

ونلاحظ أن البحرين – في وجهة نظرها – تعتمد على المفهوم الشامل أو الواسع لأمن منطقة الخليج العربي ، وليس قصرهُ فقط على الجانب العسكري بل يجب الأخذ في الاعتبار كل من الجانب السياسي والاقتصادي حتى تستطيع دول مجلس التعاون أن تتفق فيما بينها على مخطط واضح لأمن الخليج العربي واستقرار الأوضاع والوقوف في وجه التهديدات الخارجية، فهدف البحرين هو استقرار أوضاع الخليج العربي وإبعاده عن الصراعات الدولية التي تضر بمصالح الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليج.

الفصل الخامس

المتغيرات الدولية والإقليمية
وتداعياتها على أمن دول المجلس



لقد شهد مجلس التعاون لدول الخليج العربية العديد من المتغيرات الدولية والإقليمية على مدار الأعوام الماضية التي أثرت بدورها على منطقة الخليج العربي ودول مجلس التعاون على وجه التحديد نظرًا لوقوعها في قلب دائرة الصراع العالمي حيث شهدت تلك المنطقة صراعًا عالميًا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وخروج الاستعمار البريطاني من المنطقة . ومن ثم يمكن التعرض لأهم المتغيرات المؤثرة بالمنطقة وذلك على النحو التالي :

أولاً : المتغيرات الدولية المؤثرة على أمن دول المجلس :

وتشمل هذه المتغيرات العديد من المتغيرات التي حدثت على مستوى العالم سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية وأمنية أو اجتماعية ولعل هذه المتغيرات تتأثر بها جميع دول العالم بلا استثناء بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي وأهم هذه المتغيرات هي :

1. النظام العالمي الجديد :

منذ تفكك الإتحاد السوفيتي أواخر الثمانينيات ، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تحقق أكبر قدر من الانتشار العالمي وتحقق أكبر قدر من النجاحات والانتصارات السياسية والعسكرية وتستغل التحولات الدولية لتزيد من صعودها كقوة عظمى وحيدة ، تسيطر على القدرات العالمية من خلال الأمم المتحدة ومن خلال استغلال حلف شمال الأطلسي (الناتو) ، كما عملت الولايات المتحدة أيضًا على ترسيخ الانطباع وقد كسبت المواجهة السياسية والعقائدية وحسمت معركة البقاء مع الاتحاد السوفيتي لصالحها ، وأخذت تروج ، عبر وسائلها الإعلامية والدعائية الضخمة ، أن هزيمة الاتحاد السوفيتي تعني بالضرورة انتصارًا لها ، كما أن هزيمة الاشتراكية تعني انتصارًا مباشرًا للرأسمالية والنموذج الرأسمالي ، أضف إلى ذلك تمتعها بقدرات وإمكانيات اقتصادية ضخمة حيث يبلغ إجمالي الناتج القومي الأمريكي نحو أكثر من (10) تريليون دولار وهو ما يوازي نحو (25٪) من الناتج القومي العالمي ، علاوة على إمكانيات إستراتيجية كبيرة بعد قيادتها لحرب الخليج 1990/ 1991م وحرب البلقان 1999م وما تلاها من حروب . كما أن الولايات المتحدة أصبحت الآن تستخدم حلف الناتو ليحل محل مجلس الأمن فيما يتعلق بمسئولية المحافظة على السلم والأمن الدولي كان آخرها توليه قيادة القوات متعددة الجنسيات في أفغانستان

في الأول من أكتوبر 2006م كما تعتبر نفسها أنها القوة القادرة على التدخل عسكريًا لمواجهة الأزمات العالمية، ومن الناحية العسكرية تعتبر الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم القادرة على تخصيص أكثر من (450) مليار دولار سنويًا للأغراض العسكرية أي ما يوازي 50٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي الذي يقدر بحوالي أكثر من (1000) مليار دولار.

ومن الممكن تحديد أهم ملامح هذا النظام العالمي الجديد في الخصائص التالية:

أـ تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالقيادة الحالية للنظام العالمي حيث صارت القوة الأكبر داخل العالم من حيث القدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية.

بـ استطاعت الولايات المتحدة أن تجعل من المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) ستارا تنفذ بها كافة السياسات الخاصة بها ومن ثم صارت تلك المنظمة مجرد كيان تنظيمي لتحقيق المصالح القومية الأمريكية، وليس أدل على هذا من الغزو الأمريكي للعراق الذي عارضته الكثير من الدول إلا أن الولايات المتحدة ضربت بكافة اللوائح والقرارات والمبادئ الخاصة بالمنظمة عرض الحائط عندما أقدمت على غزو العراق.

جـ سمحت الولايات المتحدة لنفسها بالتدخل في كافة الشئون الداخلية للدول على اعتبار إنها الدولة الأكبر وصاحبة النفوذ الطاغي داخل العالم تحت زعم تطبيق الديمقراطية وتمكين الفرد داخل الدولة والقضاء على الإرهاب، وقد وضعت قائمة من الدول التي تعارض سياساتها على رأس قائمة أطلقت عليها محور الشر.

ولقد ظلت الإستراتيجية الأمريكية تسعى لفرض هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط ومنع قيام قوة أو تحالف معاد لها، مع المحافظة على التواجد العسكري الأمريكي وبأقل قدر من خلال الانتشار المتقدم والذي شمل نحو (27) ألف جندي في السابق بمنطقة الخليج تزداد إلى نحو (60) ألف جندي طبقًا للموقف ووصلت حاليًا إلى حوالي (160) ألف جندي في العراق وباقي دول المنطقة.

ومن ثم يمكن القول بأن الشرق الأوسط الكبير والمنطقة العربية صارت من أولى فقرات أجندة الولايات المتحدة الأمريكية مما كان له الأثر الكبير في تأجيج الأحداث التي تمر بالمنطقة من أفغانستان شرقًا مرورًا بالعراق ثم لبنان والدورْ الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بخلاف الصومال والسودان خاصة أزمة دارفور التي سعت الولايات المتحدة لاستغلالها لبسط نفوذها على الساحل الإفريقي. ولعل ما يجعل الولايات المتحدة هي القوة الأعظم على المستويين الإستراتيجي والاقتصادي فهي:

أ- على المستوى الإستراتيجي أصبحت القوة العسكرية العالمية بلا منازع والقوة الوحيدة التي لها اليد الطولى في العالم بوجود أساطيلها وقواتها البحرية عبر البحار والمحيطات وانتشار قواعدها الجوية والبرية في الأجزاء الهامة من العالم إضافة إلى ما تمتلكه من نظام الدرع الواقي من أنظمة الصواريخ مختلفة المدايات كما أنها تستطيع أن تسيطر على القرارات العالمية من خلال الأمم المتحدة.

ب- من الناحية الاقتصادية تمثل الولايات المتحدة الصدارة العالمية في تصدير التكنولوجيا حيث تزيد صادراتها من التكنولوجيا عن (100) مليار دولار وقفز اقتصادها من الصناعي إلى ما بعد الصناعي باحتلالها السبق في الاتصالات والمعلومات والوسائل الإعلامية وهذا يتيح لها كذلك الهيمنة الثقافية من خلال إمكانيات الاتصالات والمعلومات لديها ، يضاف إلى ذلك أن الناتج القومي الأمريكي يستحوذ على (25٪) من الناتج القومي العالمي.

تأثير السياسات الأمريكية والنظام العالمي الجديد:

منذ انهيار الإتحاد السوفيتي وإنفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على شئون العالم كان ذلك بالنسبة لدول الخليج العربي واقعًا لابد من التعامل معه كبقية دول العالم وبالتالي قد تتفق سياسات دول الخليج العربية مع الولايات المتحدة في كثير من الأمور إلا أنها تتعارض في أمور أخرى وخصوصًا ما يتعلق بوصف الإرهاب بأن منشأه الإسلام وكذلك الصراع العربي الإسرائيلي وقضية جنوب السودان ومشاركة الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار في العراق وعدم اقتصاره على الدول المحتلة.

ومن هنا يمكن القول أنه عقب انهيار الإتحاد السوفيتي وبقاء الولايات المتحدة كقوة عظمى منفردة لن يكون بوسع دول الخليج العربية الاستفادة من التناقض الذي استغلته الكويت للحصول على أسلحة سوفيتية في الثمانينيات، من جراء رفض الولايات المتحدة بيعها سلاحًا متطورًا. وظهرت بدلاً من الإتحاد السوفيتي دول قد تنافس الخليج العربي في المجال النفطي، وليس بواضح حتى الآن إمكانية الاستفادة من هذه الدول الأسيوية التي ظهرت بعد سقوط الشيوعية، فقد تسيطر على فرص العمل فيها الدول الأوربية والولايات المتحدة.

وبزوال القطبية الثنائية سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على الأمم المتحدة التي كان من جوانبها الإيجابية أن يكون للشرعية الدولية المتمثلة في ما يصدر عن الأمم المتحدة من قرارات دور كبير في حفظ أمن الخليج العربي في المستقبل القريب، لكن القلق يشتد لو تحولت الشرعية الدولية

إلى إدارة غير حكيمة في واشنطن، لأنها لن تتوانى في إيجاد ظروف خليجية سيئة، مثل عدم وجود الاستقرار السياسي، وعدم توافر شروط سلامة الملاحة في الخليج العربي، ووجود أخطار تحول دون تدفق النفط إلى الغرب، حيث تقوم بفرض الوصاية الدولية بصورة مكشوفة أو مستترة، وهو الأمر الذي لا يمكن استبعاده بعد احتلال العراق، ووضع الملف الإيراني على طاولة البحث، وتهديد السعودية بتجفيف منابع الأصوليين فيها.

2. سياسات العولمة:

تعتبر العولمة نتيجة طبيعية ناجمة عن التطورات الدافعة بقوة نحو قيادة نظام جديد تتغير تبعًا لها الخصائص والوظائف التي كان يقوم عليها النظام العالمي سابقًا. وتبعًا لهذا التعريف فإن العولمة تعني: "تغيير الاتجاه الذي يسير عليه العالم من المحافظة على النظام والأمن عبر التنظيمات والأحلاف العسكرية إلى مهمة تحقيق الرفاه العالمي ونقل الثقافة في إطار التكامل الدولي وهيمنة القيم العالمية النمطية على الشعوب"، أما من الناحية الهيكلية فيمكن أن يشار إلى العولمة: بأنها النظام الذي يتراجع في ظله دور الدولة القومية وتنكمش فيها سلطة السيادة والغلبة في مواجهة قدرات الأفراد في مقابل تنامي دور القطاعات والشبكات الفردية الخاصة والمسلحة بقوة المعلومات وتقنية الاتصالات والعاملة في إطار منظمات غير حكومية عابرة للقارات.

ويعتبر سيمون رايش. العولمة بمثابة ملتقى لسلسلة من الظواهر الاقتصادية المتصلة في جوهرها، وتشمل هذه الظواهر تحرير الأسواق ورفع القيود عنها، وخصخصة الأصول وتراجع وظائف الدولة (خاصة ما يتعلق بالرفاهية الاجتماعية) وانتشار التقنية، وتوزيع الإنتاج التصنيعي عبر الحدود (من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر) وتكامل أسواق رأس المال.

تعريف آخر: اختلاف جوهر النظام الجديد في بعض الأمور التي يعتبر من بين أهم ظواهرها البارز:

أ- تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل الثورة التكنولوجية، وثورة المواصلات والاتصال بالعالم وتلاشي أهمية الحدود والكيان للدولة القومية.

ب- اتجاه الصناعة إلى العالمية في طبيعتها، وهي التي تعد محرك النمو في كافة الدول، واتجاه نمط تقسيم العمل إلى العالمية، وتدويل العملية الإنتاجية (كوكبة اقتصادية)، وتزايد أهمية الشركات متعددة الجنسيات على مستوى العالم، وبذلك أنتقل النظام العالمي من رأسمالية الدولة الاحتكارية إلى رأسمالية الاحتكارات الدولية.

جـ- على الرغم من اتفاقه مع النظام السابق في الجوهر والغايات إلاً أنه يستخدم أدوات جديدة لتعظيم غاياته تمشيًا مع متطلباته .

انطلاقًا من مجموعة التعريفات السابقة يمكن القول بأن العناصر الأساسية لظاهرة العولمة تتمحور حول الازدياد المطرد في العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء في تبادل السلع والخدمات أو فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار والثقافات وما تحمله كل هذه التفاعلات من إمكانية التأثير المتبادل بين الأمم والشعوب بقيم وعادات وسلوكيات بعضها البعض .

أما المدى الأبعد لمفهوم العولمة فيمكن اختصاره بالاندماج الكلي لأسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والأيدي العاملة والثقافات ومن ثم خضوع العالم برمته لقوة وميكانيكية سوق عالمية واحدة تخترق الحدود القومية وتضعف سيادة الدولة القومية على مواردها وأولوياتها ورعاياها .

ومن أجل فهم العولمة هناك عدة سمات وخصائص لها وهي :

أ- بروز نظام عالمي جديد يقوم على أساس الهيمنة الاقتصادية والعسكرية .

ب- نمو كيانات اقتصادية مستقلة عن الدولة أو ما يعرف بالشركات متعددة / متعدية الجنسيات والتي تتمتع بنفوذ كبير على كثير من الدول والحكومات .

ج- سرعة حركة التجارة وانتقال رؤوس الأموال وتدفق المعلومات بين الدول اعتمادًا على التقدم التقني والمعلوماتي الهائل .

د- الاختراق الثقافي اعتمادًا على تطور المعلومات والاتصالات وشبكات البث الفضائية .

هـ- حركة التحرر الاقتصادي على مستوى العالم وذوبان الحدود السياسية بين الدول وإزالة القيود عبر إنشاء منظمة التجارة العالمية .

و- سيادة ثقافة الصور وضعف الثقافة المكتوبة والمسموعة .

ز- انتشار القيم والثقافات الغربية الرخيصة الهابطة وانتشار ظاهرة التقليد للغرب بدعوى التقدم والحضارة وهناك فضائيات ومحطات موجهة للترويج للتقدم والثقافة الغربية تبث باللغة العربية بصفة خاصة .

تأثير سياسة العولمة:

أستعرض المجلس في دورته العشرين المنعقدة في الرياض من 27 – 29 نوفمبر1999م وما تلاها من دورات أهم القضايا على الساحة العالمية ومن ضمنها العولمة وخلص إلى أن تيار العولمة يفرض نفسه فرضًا على العالم ويطبع هذه الحقبة التاريخية بطابعة وهذا يحتم نشوء كيانات اقتصادية تمس رخاء المواطنين . ولاحظ المجلس الأعلى أن التعامل المتكافئ مع هذه القوى يحتم ألاَّ تبقى كدولة متفرجة على التطورات المتلاحقة كونها كيان خليجي عربي واحد يتعامل بكفاءة مع القوى العملاقة في هذا التيار فإن المجلس خلص إلى الآتي :

(1) أن الإنسان يبقى هو محور التنمية وهدفها وجوهرها .
(2) تطوير المنظومة التعليمية الشاملة مع المحافظة على الهوية العربية الإسلامية .
(3) التطور التكنولوجي لاستخراج الطاقة بما يحافظ على البيئة واستكمال متطلبات مرافق استقبال المياه ومخلفات السفن .
(4) وضع نظام موحد لحماية البيئة والصحة في كيفية التخلص من النفايات الصحية والكيميائية الخطرة للمحافظة على الحياة الفطرية .
(5) اتخاذ خطوات للنهوض بمستوى الأسرة والطفولة وتمكين المرأة من المشاركة في جهود التنمية .
(6) اعتماد النظام الاسترشادي للتحكم في المواد المستنفذة لحماية طبقة الأوزون وبالتالي ماية الإنسان من مخاطر الأشعة فوق البنفسجية .

3. التغيير في النظام الاقتصادي العالمي:

ويتمثل ذلك في تعظيم التنمية المتواصلة وحماية البيئة الطبيعية ومعالجة التلوث وتأصل مفهوم التنمية البشرية ومن خلال تحليل للمؤشرات الاقتصادية في العالم فإنه يتضح أن عدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية وفي النظام الاقتصادي العالمي يتركز بين مجموعة من الدول الصناعية استطاعت أن تنفرد بتوجيه الاقتصاد العالمي الذي يخدم مصالحها وبذلك فلا سبيل للدول النامية عمومًا أن تنأى بنفسها عن العلاقات مع تلك الدول حتى تستطيع تقليص الفجوة الصناعية التكنولوجية مع هذه الدول ولعل أهم المتغيرات في النظام الاقتصادي العالمي هي :

أـ تربع الدول الصناعية الثماني أو ما يطلق عليها (مجموعة الثماني) على قمة اقتصاد العالم .
بـ اتساع دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إملاء البرامج على الدول النامية .
جـ تبدل اهتمامات الدول الاقتصادية الكبرى حيث اتجهت نحو مضاعفة ورفع مستوى الإنتاجية والاهتمام بالقدرة التنافسية والتصديرية .

د- إعادة صياغة الفكر الاقتصادي نحو حماية البيئة الطبيعية وكبح التلوث وغالبية الدول النامية تعتمد التقنيات البدائية في التصنيع والتي تزيد من التلوث.

هـ- انحسار دور الأمم المتحدة والدول النامية في التأثير على التطورات الاقتصادية وظهور نفوذ الشركات متعددة / متعدية الجنسيات بنفوذها المتحكم في الأسواق العالمية.

تأثير التغيير في نظام الاقتصاد العالمي:

اهتم مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ نشأته عام 1981م بالنواحي الاقتصادية لدول الخليج العربي لتطويرها وجعلها تواكب المتغيرات العالمية والتحديات التي تواجه اقتصادياتها ولعل بيان القمة للدورة السابعة والعشرين والذي عقدت بالرياض ديسمبر2006م أكد على استعراض ما تم إنجازه من إجراءات اقتصادية سبق إقرارها في دورات سابقة وتتلخص هذه الإجراءات في الآتي:

(1) إقامة الاتحاد الجمركي في القمة الحادي والعشرون من ديسمبر 2001م.

(2) اعتماد سياسة تجارية موحدة لدول مجلس التعاون للتعامل مع العالم الخارجي كوحدة اقتصادية واحدة.

(3) تنفيذ إجراءات التكامل الاقتصادي وصولاً إلى السوق المشتركة عام 2007 م. (تم التنفيذ بتاريخ 1/ 1/ 2008م).

(4) إعداد برنامج زمني للاتحاد النقدي ليتم تطبيقه بحلول 2010م.

(5) دراسة جدوى الربط المائي بين دول الخليج العربي.

(6) دراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء شبكة حديدية تربط دول المجلس.

(7) عقد اتفاقيات بين دول مجلس التعاون والإتحاد الأوروبي وجمهورية الصين لإقامة منطقة تجارة حرة.

4. إضعاف دور هيئة الأمم المتحدة:

في ظل ازدياد نفوذ الولايات المتحدة وإنفرادها كقطب وحيد ومهيمن في العالم أدى ذلك بالولايات المتحدة إلى عدم الالتزام بالقرارات الدولية وتحديها ونظرًا لما تمتلكه من حق الفيتو في مجلس الأمن فقد استخدمت هذا الحق من معارضة بل وإفشال أي قرار يصدر من الأمم المتحدة لا يتوافق مع توجهاتها السياسية ومصالحها المختلفة وبذلك فإن الولايات المتحدة قامت بإضعاف دور المنظمة كهيئة أنشئت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لتحقيق الأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم

ولا أدل على ذلك من معارضة هيئة الأمم المتحدة للغزو الانجلو أمريكي للعراق وأنـه لا يـستند إلى الشرعية الدولية ولكن الولايات المتحدة استندت إلى البند السابع في ميثـاق الأمـم المتحـدة وقامـت بغزو واحتلال العراق دون الرجوع للمنظمة والالتفات إلى معارضـتها ومعارضـة الـدول الأخـرى بالمنظمة رغم أنها تمتلك حق (الفيتو) والدليل الآخر هو عدم تنفيذ القرارات الدولية المتعـددة الـتي صدرت بحق القضية الفلسطينية ولكن كانت تجابه بتعنت إسرائيلي بمساندة من الولايات المتحـدة ، إلاَّ أن تورط الولايـات المتحـدة في المـستنقع العراقـي جعلـها تعـود مـرة أخـرى للمنظمـة الدوليـة لمساعدتها لتحقيق الاستقرار في العراق.

تأثير إضعاف دور هيئة الأمم المتحدة:

لم تألو دول الخليج العربي جهدًا في التعاون مع الأمم المتحدة فيما يحقق الأمن والاستقرار علـى المستوى الدولي والإقليمي وأنها يجب أن تضطلع بدور مؤثر في المنطقة فيما يخص الـصراع العربـي الإسرائيلي والأزمات "اللبنانية والسودانية والصومالية ، والشأن العراقي بعـد الاحـتلال "الأنجلـو أمريكي" وضرورة أن تشارك الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار هذا القطر مـن الـوطن العربـي ولا تكاد تخلو بيانات القمة الخليجية من مطالبـة الأمـم المتحـدة بالقيـام بـدورها تجـاه مختلـف القـضايا وخصوصًا ما يهم الأمن الخليجي والعربي بشكل عام.

5. أحداث 11 سبتمبر 2001م:

إن أحداث 11 سبتمبر 2001م كانت الفرصة التاريخيـة والـتي قـدمت علـى طبـق مـن ذهـب للمحافظين الجدد الذين سبق وأن روجوا لمفهوم الأمن الأمريكـي في بدايـة التـسعينات مـن القـرن الماضي والذي بدأ بعد حرب الخليج الثانية 1991م وتم وضعه عبر وثيقة (دليل السياسة الدفاعيـة) من قبل دول وولفوتير وآى لونيس (سكوتر) والذي يتركز على تحقيق التفوق العسكري الأمريكـي في مناطق الصراعات حيث أعيد الاعتبار لهذا المبـدأ عـام 2000 م وقـد أدت أحـداث سـبتمبر إلى سرعة تحقيق هذه الأهداف وقد تبنى اليمين الأمريكي هذه التصورات التي وردت بالوثيقة لإشعال الصراع الأيديولوجي والسياسي من الترويج لمقولات عديدة مثل "صدام الحضارات ـ نهاية العالم ـ الحروب الصليبية" ومـن خـلال هـذه الأحـداث اسـتطاعت الولايـات المتحـدة أن تقـوم بغـزو أفغانستان واحتلاله وتطيح بنظام طالبان وبالتالي استطاعت أن تتواجد في المنطقة وأن تبسط نفوذها في قارة آسيا ، ومراقبة صعود أي قوة مناوئة لها تستطيع أن تحقق التـوازن في العـالم واسـتطاعت أن تبني إستراتيجية جديدة والتي أعلنها الرئيس الأمريكي (بوش) 2000م حيث تعتمد علـى إعـادة

انتشار القوات حول العالم بما يتماشي مع هيمنتها على العالم وتكثيف التواجد بمنطقة الشرق الأوسط ، والتحول من الردع إلى الحرب الوقائية ومن الاحتواء إلى تغيير الأنظمة ، أن أحداث 11 سبتمبر عكست أثارها من خلال تمسك الولايات المتحدة بالتواجد في منطقة الشرق الأوسط من المرتكزات التالية :

أـ **الأول إيديولوجي**: نتيجة لنظرة الغرب إلى الإسلام واتهام بعض المسلمين والمتشددين بأنهم إرهابيون يضرون بمصلحة الولايات المتحدة والغرب .

بـ **الثاني اقتصادي**: يتأسس في الرغبة في تحقيق العولمة الاقتصادية من خلال السيطرة على منابع البترول والتحكم في أسعاره .

جـ **الثالث عسكري**: بإعلان الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب واحتلال الدول وتغيير أنظمتها بحجة دعمها للإرهاب وهذا ما حدث في العراق .

تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م:

على الرغم من أن هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001م لم تغير شيئًا من الحقائق الأساسية عن احتياطي النفط ، إلا أنها غيرت الشعور حيال هذه الحقائق من جراء الدعاية الأمريكية بما يشكل تحديًا للدور الذي تلعبه منطقة الخليج العربي كممول استراتيجي للنفط الخام ، تلك التي جعلت المتتبع للحملة الأمريكية يعتقد أن الأهمية الكبرى لمنطقة الخليج العربي قد تهاوت مع حطام برجي التجارة في نيويورك . وفي سياسة محاربه الإرهاب الأمريكية ستكون خيارات دول مجلس التعاون قليلة ، لأن الولايات المتحدة قد قررت سلفًا أن العالم قد انقسم إلى محورين أحدهما للشر برعاية الدول الإرهابية ومحور الخير وهي الدول المتحالفة أو المعينة للحرب على الإرهاب ، كما أن عدم وقوف دول الخليج العربي رسميًا إلى جانبها ، وترددها الحذر حينما وقعت الهجمات ، تعتبره واشنطن رد فعل متأخرًا ، وضعيفًا ، وغامضًا ، وغير مقنع من الحكومات العربية عامة ، والحكومات الخليجية والسعودية خاصة ، وسيزيد من معضلات انتماء دول الخليج إلى الاتهامات التي تحمل قدر الإرهاب من وجهة النظر الأمريكية ، وأولها انتماء دول الخليج العربي إلى الدول التي خرج منها الإرهابيون الذين فجروا برجي التجارة العالمي ، وثانيها الانتماء إلى العالم الإسلامي الذي كان قد تقرر سلفاُ عند منظري صدام الحضارات أنه العدو المفترض القادم وأن الحضارة الإسلامية من الحضارات المتحدية لحضارات الغرب ، أما الثالثة فهي انتماء دول الخليج العربي للمحيط العربي الذي تتواجد فيه أكثر الأنظمة التي تعدها الإدارة الأمريكية أنظمة غير ديمقراطية . لكن الفصل الأهم في محاربة الإرهاب وأثره في أمن الخليج العربي مستقبلاً ما زال يجري

حاليًا، وستكون آثارها ما تلده السنوات القادمة في سياق حرب الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب أشد أثرًا في الخليج العربي من جميع التغيرات الإقليمية بعد الغزو العراقي للكويت. إلاّ أن الوضع تغير خاصةً بعد خيبة أمريكا في العراق وأفغانستان والأيام القادمة نتوقع انحصار حرب أمريكا ضد الإرهاب.

6. الإرهاب :

تطور الإرهاب في الآونة الأخيرة ليتحول إلى ظاهرة عالمية تضررت منها العديد من الدول ولم يقتصر هذا الإرهاب على من يعتنقون دينًا معينًا أو مذهبًا سياسيًا محدد وتحول من أحداث خسائر محدودة أو القيام بأعمال عدائية لهز صورة النظام أو معارضته إلى أن يصبح إحدى صور الحرب الحديثة التي تؤدي إلى خسائر ضخمة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومهما حاولت الدول الغربية وبالأخص الولايات المتحدة على تصوير الإرهاب أنه نشأ وترعرع في العالم الإسلامي وهدفه هو مقاومة التقدم والحضارة في الغرب واستطاعت منذ أحداث 11 سبتمبر أن تحشد العالم الغربي بصفة خاصة تحت مبررات هذه المقولة ولا أدل على ذلك من الإستراتيجية التي تم الإعلان عنها للحرب على الإرهاب والتي بعثها صقور " المحافظين الجدد" كمذكرة إلى الرئيس بوش في 20 سبتمبر 2001م يحددون فيها أسبقيات شن الحروب في المنطقة كالآتي:

أ- إسقاط حكم طالبان في أفغانستان والقبض على أسامه بن لادن أو قتله.

ب- إسقاط نظام صدام حسين.

ج- الضغط على إيران وسوريا بالتوقف عن دعم حزب الله.

د - دعم إسرائيل في تصرفاتها حيال السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني ككل والعمليات التي تستهدف رموزه وتصوير المقاومة الفلسطينية على أساس أنها أعمال إرهابية.

ومهما حاولت الولايات المتحدة أو العالم الغربي تصوير هذا الإرهاب على أنه إسلامي إلا أن أعمال "الجيش الجمهوري الأيرلندي" في بريطانيا ومنظمة "إيتا" في أسبانيا وذلك في السبعينات والثمانينات "وجماعة كوكس كلان" في أمريكا و"بما يتهون" في ألمانيا الغربية و"الألوية الحمراء" في إيطاليا و"الحقيقة السامية" في اليابان، تدل على أن الإرهاب كان موجودًا قبل أحداث 11 سبتمبر وفي أوروبا بالذات وكانت تحوي كثير من العناصر الإرهابية وتؤتيهم وتعطيهم حق اللجوء السياسي، إلا أن الجديد في الموضوع هو إمكانية استخدامه لأسلحة غير تقليدية وما سوف يؤدي إلى كوارث على المستوى الإقليمي والعالمي. ويعتمد ذلك على نوع السلاح المستخدم سواء كان "بيولوجي – كيميائي – نووي" (مثل استخدام الغاز في مترو الأنفاق في طوكيو من قبل جماعة الحقيقة السامية)، حيث قدرة هذه الأسلحة على إحداث خسائر كبيرة تفوق الوصف.

تأثيرات الإرهاب :

لم تخلو بيانات القمة الخليجية العربية منذ دورتها الخامسة عشر وحتى القمة الأخيرة (الثامن والعشرون) الدوحة ديسمبر 2007م من إدانة الإرهاب ونبذه بمختلف أشكاله وصوره والتأكيد على أنه مسؤولية جميع الدول لمحاربته على أن دول الخليج العربي رأت أنه يجب التفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للشعوب المحتلة أوطانها وقد أقيم بالمملكة العربية السعودية مؤتمر حول الإرهاب عام 2005م ولتوضيح أن الإرهاب ظاهرة عالمية وليست إسلامية وأن كثير من الدول الإسلامية تضررت من هذه الظاهرة وليست الدول الغربية فقط ويرتكز محاربة الإرهاب ذو الفكر المتطرف على الآتي :

(1) أن الإرهاب جريمة عالمية .

(2) أن التعامل معه يتطلب تنسيق إقليمي ودولي .

(3) الإرهاب ظاهرة فكرية متطرفة لا دين لها ولا هوية .

(4) تشكيل لجنة أمنية دائمة لمكافحة الإرهاب .

7. مشروع الشرق الأوسط :

لم تألو الولايات المتحدة الأمريكية جهدًا من الترويج لمبادرتها تجاه الشرق الأوسط منذ (ديسمبر 2002م) وحتى هذا اليوم فأحيانًا يتم طرحها بمسمى "الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية" ومرة أخرى باسم "الشرق الأوسط الكبير" وتارة أخرى باسم "الشرق الأوسط الموسع" وأخيرًا ما أعلنته وزيرة الخارجية الأمريكية خلال عدوان إسرائيل الأخير على لبنان ووصفها لهذا العدوان بأنه عملية مخاض لميلاد "الشرق الأوسط الجديد" ومهما عدلت أو غيرت المسميات للإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط فأنها تهدف علنًا للآتي :

أ- ضمان تفوق إسرائيل النوعي في مختلف المجالات وخصوصًا العسكرية والاقتصادية والأمنية .

ب- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل بالمنطقة (عدا إسرائيل) .

ج- ردع وإنهاء النظم الراديكالية (الدول المارقة) وكذلك الدول التي لا تبدي تجاوب مع تطوير الإصلاحات الديمقراطية .

د- مكافحة التطرف الديني والإرهاب (العالم الإسلامي خاصة) .

هـ- تعزيز ودعم محور "تركيا – إسرائيل" بالمنطقة .

أما الأهداف الغير معلنة لهذه المبادرات فتتمثل بالآتي :

أ- ترسيخ القناعة بأن الحدود الجغرافية للشرق الأوسط الكبير تتطابق مع حدود العالم الإسلامي .
ب- الإيماء للرأي العام العربي والإسلامي لقبول إسرائيل كدولة شرق أوسطية فاعلة وفرض السلام من منظور إسرائيل .
ج- الإيحاء للرأي العام العربي والإسلامي بأن أهداف المشروع نابعة من المجتمع العربي والإسلامي نفسه (النخب الفكرية والسياسية المستقلة) .

ولم يقتصر طرح المبادرات فيما يخص ترتيبات الشرق الأوسط على الولايات المتحدة بل تعدى ذلك إلى أن العديد من الدول الأوروبية قامت بطرح مبادرات مشابهة بدأتها ألمانيا بطرح مبادرة " الشراكة من أجل التقدم المشترك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " في الأمن الأوروبي في ألمانيا (فبراير 2004م) ثم تلا ذلك مبادرات من فرنسا وإنجلترا وجميعها تم دمجها في مبادرة " الشرق الأوسط الموسع " والتي طرحت في إسطنبول أثناء اجتماع حلف شمال الأطلسي ولقد تزامن طرح مبادرات الشرق مع المناداة بتطبيق الإصلاحات في الشرق الأوسط كجزئية من هذه المبادرات والتي تبنى على الديمقراطية المشابهة للديمقراطية الغربية وحقوق الإنسان وإقامة شراكة تجارية ونمط معرفي ينقي ثقافة المنطقة من الفكر الأصولي الديني والإرهابي وهذا أدى إلى تدخل الولايات المتحدة بشكل مباشر في شئون المنطقة بل ومشاركة حلف شمال الأطلنطي الذي كُلف بتنفيذ هذه المهمة بكل أبعادها بما فيها استخدام القوة وشن الحروب الوقائية والضغوط السياسية والاقتصادية والتأثير الإعلامي وكلها ركائز للإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة واستطاعت الولايات المتحدة حشد الدول الثماني الصناعية في يونيو 2004م حيث وافقت المجموعة على تبني وثيقة الإصلاح كجزء من مبادرة الشرق الأوسط .

تأثيرات مشروع الشرق الأوسط :

أعرب المجلس في دورة الخامسة والعشرون والسادسة والعشرون حرص دول مجلس التعاون الخليجي العربي وجهودها لاستكمال عمليات الإصلاح الجارية سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وأن رؤية المجلس تتطابق مع الموقف العربي والتي تم التعبير عنها في القمة العربية التي عقدت في تونس والتي تنص على :
(1) أن التطوير والتحديث يكون نابعًا من دول المنطقة وليس مفروضًا من الخارج .
(2) أن لهذه الدول خصوصيات وظروف لا تتطابق مع الخصوصيات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية مع الدول التي تنادي بالإصلاح وفق منظورها .

(3) أن التدرج في التطوير والتحديث يؤدي إلى تحسين فرص الاستقرار والأمن والرخاء.

أما تطبيق الإجراءات بتعجل ودون تخطيط قد يؤدي إلى نتائج عكسية وكارثية.

ثانيًا: المتغيرات الإقليمية المؤثرة على أمن مجلس التعاون الخليجي:

منذ نهاية السبعينات في القرن الماضي كان هناك تغيرات حدثت على المستوى الإقليمي سواءً العربي بصفة عامة أو الخليجي بصفة خاصة كان لها تأثير واضح على توجهات دول الخليج العربي تجاهها ولعل أبرز هذه المتغيرات هي:

1. ضعف دور الجامعة العربية:

لقد مارست الجامعة العربية اختصاصاتها على مدى أربعة وستين عامًا كانت خلالها رمزًا للتضامن العربي ولقد حالفها التوفيق في بعض أوجه نشاطها إلا أنها عجزت أن تكون أداة فعاله في حل كثير من المنازعات السياسية أو في التنسيق في القضايا المصرية كما أنها لم تنجح في تحقيق تقدم إيجابي فيما يخص التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الدول العربية وإنه من قراءة للمواقف العربية منذ إعلان القاهرة في10 أغسطس1990م (في أعقاب احتلال الكويت من خلال مؤتمر القمة العربي) إلى قرارات مؤتمر تونس في نهاية مايو 2000م، مرورًا بقرارات مؤتمر شرم الشيخ (مارس 2003م) فإنه يمكن القول أن القرارات شيء والتنفيذ على أرض الواقع شيء آخر وأن هناك ظاهرة عدم الالتزام العربي بالقرارات التي تصدرها مؤتمرات القمة وهذا يمثل خطورة على النظام العربي نفسه.

تداعيات ضعف الجامعة العربية:

يرى مجلس التعاون الخليجي العربي أنه أصبح من الضروري إعادة النظر في ميثاق جامعة الدول العربية ليستوعب المتغيرات التي حدثت ويرى أن هناك ستة تعديلات جوهرية في ميثاق الجامعة يجب أن تتم حتى تكون ذات فعالية وهذه التعديلات هي:

(1) **التعديل الأول**: تقنين مؤتمرات القمة العربية لتصبح هي الجهاز الأعلى للجامعة ويتضمن الميثاق نص صريحًا على عقدها دوريًا مرة أو مرتين في السنة (مؤتمر الخرطوم).

(2) **التعديل الثاني**: إنشاء مجلس عربي للدفاع المشترك يتشكل من وزراء الخارجية والدفاع الأعضاء في الجامعة العربية بحيث يكون جهاز دائم للجامعة.

(3) **التعديل الثالث**: إنشاء برلمان عربي على غرار البرلمان الأوروبي تشارك فيه جميع الدول العربية بممثلين لها (تم إقراره).

(4) **التعديل الرابع**: تعديل نص المادة السادسة من ميثاق الجامعة بما يكفل وضع تدابير تفصيلية محددة لمواجهة العدوان أو التهديد به تتناسب مع ما تضمنته مواد الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من عقوبات مدرجة لمرتكبي أي عدوان أو تهديد.

(5) **التعديل الخامس**: تعديل يحول دون اعتبار القرارات الصادرة من مجلس الجامعة بالأغلبية ملزمة لمن وافق عليها فقط لتصبح – على العكس ملزمة للدول الأعضاء كافة على غرار ما تأخذ به الأغلبية الساحقة من المنظمات الدولية.

(6) **التعديل السادس**: إنشاء محكمة عدل عربية كجهاز قانوني قضائي دائم مهمته الفصل في النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول العربية (وباقي تنفيذه).

وكان إعلان دمشق الصادر في 6/ 3/ 1991م والذي حضرته الدول الخليجية العربية بالإضافة إلى مصر وسوريا تأكيد على أن مجلس التعاون يرى ضرورة دعم وتقوية الجامعة العربية والمساعدة على العمل العربي المشترك ويؤكد على الالتزام بمواثيق الجامعة العربية (تم إجهاضه من قبل أمريكا والدول الأوروبية بالإضافة لإيران لاستبعادها من أمن الخليج).

2. التواجد الأجنبي في منطقة الخليج العربي:

لم يكن للتواجد الأجنبي في منطقة الخليج أي دور قبل عام 1990م وكان يقتصر على بعض مجالات التعاون في التدريب والبعثات لبعض الدول الخليجية وكان هناك معارضة لوجود أي قواعد أو قوات أجنبية في دول الخليج العربي حتى مع وجود الحرب العراقية الإيرانية على حدود دول المجلس إلى أن قام النظام العراقي السابق بالعدوان على دولة الكويت في بداية أغسطس 1990م وعجز الدول العربية عن الخروج بموقف موحد تجاه العراق وتنفيذ أحد بنود ميثاق جامعة الدول العربية والذي يتضمن مواجهة العدوان بل أن بعض الدول العربية أيدت هذا العدوان ، كل ذلك أدى إلى تحول إستراتيجي لدى دول مجلس التعاون خاصة بعد التمزق الذي أصاب الأمن العربي وباتت دول الخليج العربي مضطرة إلى البحث عن كافة الضمانات والترتيبات الأمنية التي تكفل حماية أمنها الوطني وعقد الاتفاقات الأمنية مع القوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبذلك أصبح أمن الخليج العربي قضية دولية تهتم بها جميع الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة وبعد تحرير الكويت تم جلاء الكثير من القوات الأجنبية وفي مقدمتها القوات

الأمريكية عدا بعض القوات التي بقيت نتيجة للاتفاقيات الأمنية مع بعض الدول الخليجية والتي توجد لها قواعد للقوات الأمريكية إلا أن الخطورة الأعظم من تواجد القوات الأجنبية هو ما تنتج عن الغزو "الانجلو أمريكي" للعراق واحتلاله حيث وصل حجم القوات الموجودة بالعراق إلى حوالي (180) ألف جندي غالبيتهم من القوات الأمريكية علاوة على ما أعلنه الرئيس الأمريكي السابق حول إستراتيجيته الجديدة تجاه العراق والتي تقضي بزيادة القوات الأمريكية (21500) جندي لتحقيق الاستقرار المفقود في العراق.

تداعيات التواجد الأجنبي في الخليج العربي:

منذ استقلال بعض أجزاء دول الخليج العربية التي كانت تحت الوصاية البريطانية عام 1971م لم تنعم هذه المنطقة بالاستقرار لعقد من الزمان بحدوث الحرب العراقية الإيرانية وتواجد القوات البحرية الأمريكية في المياه الدولية ببحر العرب بالقرب من الخليج العربي إلا أن التواجد الأجنبي على أراضي دول الخليج العربية عاد بعد عام 1990م نتيجة لاحتلال الكويت على أن التواجد يكون لغرض تحرير الكويت ومن ثم تعود القوات إلى دولها مع بقاء قوات رمزية إلا أن دول الخليج لم تستطع إلغاء الوجود الأجنبي في هذه المنطقة للأسباب التالية:

(1) انفراط وتداعيات النظام الإقليمي العربي بعد احتلال الكويت.

(2) طبيعة المنطقة كونها منطقة إستراتيجية تتمركز فيها مصالح دول العالم أجمع.

(3) الإستراتيجية الأمريكية البعيدة التي تكرس احتلالها للعراق كقاعدة متوسطة.

(4) الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط بأنه منبع للإرهاب ويجب تجفيف مصادره.

(5) تفتيت النظام الإقليمي العربي لصالح قيام شرق أوسط جديد من خلال تفتيته إلى مجمعات كالآتي:

(أ) منطقة تجمع خليجي تشمل (دول الخليج العربي + العراق + اليمن) ومستقبلاً إيران بعد إحداث تغيير في نظامها.

(ب) المنطقة المركزية وتشمل (مصر – سوريا – الأردن – لبنان – فلسطين) مع ربطها بعلاقات إستراتيجية بإسرائيل وتركيا.

(ج) الشمال الأفريقي ويشمل (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب ـ موريتانيا) وممكن تنضم لها دول غرب أفريقيا مستقبلاً.

(د) القرن الأفريقي الكبير ويشمل دول حوض نهر النيل (ما عدا مصر) ووسط أفريقيا وشرقها المطل على البحر الأحمر.

(6) التواجد الكثيف في المنطقة لضمان بقاء إسرائيل .

ومع أن دول الخليج العربية وبعد تحرير الكويت قامت بعمل مشاورات ومداولات مع الدول العربية خصوصًا مصر وسوريا لكيفية تأمين أمن الخليج العربي وتم الاتفاق على ذلك وتم إعلان دمشق أو ما عرف (6 + 2) دول الخليج العربي ومصر وسوريا لحماية أمن الخليج العربي وتوفير القوات اللازمة لذلك إلاً أن هذا الإعلان لقي معارضة شديدة من الولايات المتحدة وإيران وبالتالي ماتت هذه المبادرة في مهدها .

3. احتلال العراق :

بتنفيذ الغزو "الأنجلو أمريكي" للعراق عام 2003م وحل الجيش العراقي وتدمير مؤسساته خرج العراق من معادلة توازن القوى في المنطقة وهذا يؤثر على توازن القوى العربية كقدرات شاملة مع القوى غير العربية في الجزء الشرقي من المنطقة وهي "إيران" والشمالي منها مع "تركيا" وبالرغم من إعلان الرئيس الأمريكي بعد الإطاحة بالنظام العراقي من أن الحرب قد انتهت وأن العراق سوف يكون الدولة النموذج في الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط إلا أن الأوضاع بالعراق تقول غير ذلك رغم تشكيل الحكومات الانتقالية المتعاقبة والانتهاء بتشكيل حكومة منتخبة دائمة عام 2006م إلا أن الأوضاع لازالت تزداد سوءًا في هذا البلد والذي يتكون من أعراق وأيديولوجيات متعددة ويتفاقم الوضع الأمني في العراق حيث يسقط يوميًا عشرات القتلى ومئات الجرحى من جراء العمليات المختلفة ما بين الإرهاب ضد الأهداف المدنية وما بين عمليات المقاومة ضد الاحتلال الأجنبي علاوة على العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المحتلة أو قوات الشرطة للحكومة العراقية ضد أهداف مختلفة في المناطق العراقية والواضح أن الشعب العراقي أصبح هو الضحية الأولى لهذه العمليات . ولعل أخطر ما في العراق حاليًا هو تعامل العراق بالصيغة " الطائفية – العرقية – الدينية " مما قد يزيد من التوترات بين الطوائف المختلفة وهو ما يحدث حاليًا نتيجة لوجود احتقان لدى طوائف عديدة من الشعب جراء العملية السياسية والعنف المتبادل بين الطوائف ووجود الميلشيات الطائفية قد يؤدي ذلك إلى حرب أهلية مما يؤدي إلى التجزئة الفعلية للعراق وقد بدأت بوادر ذلك بغرس بذور الفتنة بين السنة والشيعة في ظل عجز الحكومة بشكل كامل في ظل الإملاءات من قبل دولة الاحتلال وتدخل إيران في الشئون العراقية والتي تهدف إلى تحقيق هيمنة في العراق من خلال شيعة العراق لإقامة دولة شيعية كبرى في المنطقة وهذا قد يكون له أخطار كارثة على أمن دول الخليج العربي بشكل خاص والأمن العربي بشكل عام .

تداعيات احتلال العراق:

رغم أن دول الخليج العربية من ضمن بقية الدول المعارضة للحرب على العراق ومطالبتها بأن يتم تسوية الأمر عن طريق الأمم المتحدة إلا أن الولايات المتحدة ضربت بالشرعية الدولية عرض الحائط ولم تستجيب لمطالب دول العالم ومن ضمنها الدول الخليجية العربية بعدم ضرب العراق واحتلاله إلا أنه ورغم الواقع الذي فرضته الولايات المتحدة على العراق إلا أن دول الخليج العربية طالبت بأن تتدخل الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار وتكون هناك ترتيبات لتحقيق التوافق بين مختلف الطوائف وإيجاد حكومة تقود العراق للخروج من محنته واعتبرت دول الخليج العربية العراق دولة محتلة وقد عنى بيان القمة في الدورة السابعة والعشرين الذي عقد في الرياض ديسمبر 2006م بالشأن العراقي وتداعيات احتلاله من خلال التأكيد على الآتي :

(1) يجب احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته ورفض دعاوى التقسيم .

(2) التأكيد على عدم تدخل أي طرف لمحاولة التأثير على الأوضاع الداخلية بما يؤدي إلى الانقسام والطائفية .

(3) اعتبار أن التوافق الوطني هو مفتاح الحل لتحقيق الاستقرار في العراق .

(4) أن الأعمال الإرهابية والتهجير القسري والعنف الطائفي يهدد الساحة العراقية ، ومطالبة الحكومة العراقية بحل المليشيات فوراً .

ومن الممكن القول بأن ارتباط أمن الخليج العربي سوف يستمر بالسياسات التي تضعها الولايات المتحدة الأمريكية ، كما كان في الماضي منذ ترومان ، مروراً بمبدئي نيكسون وكارتر ، ثم النظام العالمي الجديد الذي لن تقاومه الدول الخليجية العربية لرفضه عدوان القوي على الضعيف ، بالإضافة إلى ترحيبها بسياسة الاحتواء المزدوج التي يبدو أن الإدارة الأمريكية للرئيس بوش الابن لا توافق على التخلي عنها ، ولاسيما الجانب الذي يخص العراق والجزئية التي تقول باستخدام القوات العسكرية . فقد احتلت القوات الأمريكية العراق في الربع الأول من عام 2003م ، بدعوى تجريده من أسلحة الدمار الشامل بالقوة وهو ما ثبت عدم صدقه ، ويرى الساسة أن الإدارة الأمريكية ستستمر في تبني هذه السياسة في الخليج كلما عادت الأمور إلى ما يشبه الحالة التي كانت عليها بعيد حرب تحرير الكويت ، ما لم يصل إلى الحكم في المنطقة أنظمة أكثر مسايرة للمتطلبات الأمريكية ، ولأنها قللت من نزعة العدوان المدفوعة بالقوة العسكرية ، فسيستمر الوجود العسكري الأمريكي لفرض الأمن في المنطقة بالكامل ، وسيظل الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجية العربية على ارتباط قوي بالتنظيمات الأمريكية .

4. التهديد الإيراني:

بذلت إيران جهودًا كبيرة بعد انتهاء حربها مع العراق لإعادة بناء قواتها المسلحة وذلك لتحقيق مصالحها وأهدافها السياسية في المنطقة ورغم ما يبدو على الساحة من تجميد أي نزاعات خليجية/ إيرانية ورغم الاتفاقيات التي أبرمتها مع بعض دول المنطقة لتعزيز التعاون وحسن الجوار محاولة التقرب من دول الخليج العربي إلاَّ أن إيران لها إستراتيجية تحافظ على تحقيقها على المدى البعيد وقد يثبت صحة هذه الرؤيا إصرار إيران على المضي قدمًا في تطوير برنامجها النووي رغم المعارضة الشديدة من قبل الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة ورغم صدور قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات اقتصادية في حالة عدم امتثالها لقرار مجلس الأمن ومن هنا يتضح جليًا أن إيران لها تطلعات مستقبلية للسيطرة على دول الخليج العربي وتنفيذ أهداف الثورة الإيرانية في إقامة دولة شيعية عبر الدول المجاورة وتنبع أهداف إيران تجاه دول الخليج العربي انطلاقًا من الآتي :

أ- الأحلام التاريخية للإمبراطورية الإيرانية لضم بعض دول الخليج العربي أو أجزائه ومد نفوذها السياسي لهذه الدول وإن استمرار إيران في احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات (طنب الصغرى – طنب الكبرى – أبو موسى) يرسخ هذا المفهوم .

ب- تصدير الأيديولوجيات الثورية باستخدام كافة الوسائل المباشرة وغير المباشرة بما في ذلك تحريض رعايا دول الخليج العربي (من المذهب الشيعي) على إثارة القلاقل من وقت لأخر .

ج- المطالبة باشتراك إيران في الترتيبات الأمنية بالمنطقة كقوة إقليمية والإصرار على جعل أمن الخليج العربي مقصورًا على دولة دون تدخل خارجي .

د- محاولاتها التأثير بنفوذها على نفي عروبة إقليم الخليج انطلاقًا من أن إيران تشكل غالبية سكان الخليج العربي .

تداعيات التهديدات الإيرانية:

منذ توقف الحرب العراقية الإيرانية في العام 1988م وامتناع إيران عن أهم مبادئها وهو "تصدير أفكار الثورة" سعتْ دول الخليج العربي وإيران إلى التقارب والتعاون بما يحقق أمن المنطقة ومصالح دولها وشعوبها وكانت كافة البيانات التي صدرت من القمة التاسعة تؤكد على حسن الجوار وتطالب إيران بالانسحاب من الجزر الإماراتية المحتلة وحل ملف الأزمة النووية الإيرانية بالطرق السلمية وقد أكد بيان القمة السابعة والعشرون على الآتي :

(1) دعم الإمارات في حق استعادة جزرها الثلاث والمياه الإقليمية والجرف القاري بإتباع المفاوضات عن طريق المنظمات الإقليمية والدولية وبالطرق السلمية .
(2) دعوة الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الاستجابة لمساعي دولة الإمارات العربية المتحدة والمجتمع الدولي لحل القضية من خلال المفاوضات المباشرة أو إحالتها إلى محكمة العدل الدولية .
(3) ضرورة التوصل إلى حل لأزمة الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية بالحوار الدولي والتعاون مع وكالة الطاقة الذرية .
(4) حث إيران بالالتزام بالمعايير الدولية للأمن والسلامة ومراعاة الجوانب البيئية .
(5) المطالبة بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل (خاصة إسرائيل بما في ذلك الخليج العربي .

لقد تجدد الحديث الخليجي عن الأزمة النووية الإيرانية داخل أروقة القمة الخليجية العربية في أبو ظبي (ديسمبر 2005م)، في الدوحة (2007م) حيث كان واضحًا ومباشرًا، لكنه، وهذا هو الأهم، جاء عقب تطورات مهمة ومتسارعة فرضت نفسها على المنطقة، وأخذت تعكس نفسها على توازن القوى الإقليمي في الخليج العربي لمصلحة إيران .

أول هذه التطورات الأزمة التي فجرها الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد ضد إسرائيل عندما طالب – في خطاب شهير – بإزالتها من الخريطة، وطالب في مناسبة أخرى بنقلها إلى ألمانيا والنمسا، وشكك في رواية "الهولوكوست" اليهودية، وقال أن "الأوروبيين هم الذين ارتكبوا جريمة الهولوكوست ضد اليهود وليس الشعب الفلسطيني، وعليهم أن يتحملوا هم تداعيات ونتائج هذه الجريمة، وليس الشعب الفلسطيني" .

هذه الأزمة فجرت ردود فعل أوروبية وأمريكية غاضبة ضد طهران، لكنها دفعت إسرائيل إلى التعامل مع إيران كتهديد مؤكد، وليس كتهديد محتمل، وبدأت الاستعدادات والترتيبات الإسرائيلية، وعلى كل المستويات العسكرية والإستخباراتية والسياسية والإعلامية، للإعداد لحرب ضد المنشآت النووية الإيراني .

وثاني هذه التطورات تزايد النفوذ الإيراني في العراق، وهو ما أكده التوجه الرسمي الأمريكي نحو طهران، طلبًا للمساعدة في ترتيبات تهدئة الأوضاع داخل العراق في ضوء احتمالات حدوث انسحاب عسكري أمريكي . وتمثل ذلك في توجيهات واشنطن إلى سفيرها السابق في بغداد (زلماي خليل زاد)، الذي كشف عن تعليمات رسمية أمريكية صدرت له بالتوجه إلى طهران للبحث في ملفات عراقية مهمة .

هذه التطورات تكشف عن أن ميزان القوى الإقليمي بات يعمل لمصلحة إيران ، فضلا عن لتفوق الكبير في القدرات العسكرية الإيرانية ، ويأتي البرنامج النووي الإيراني ليضاف إلى هذا الخلل . ومن ثم ، كانت المواجهة ضرورية مع كل هذه التداعيات ، تفاديًا لحدوث حرب خليجية رابعة تجد دول المجلس نفسها مضطرة إلى دفع أثمانها الباهظة على نحو ما حدث في الحروب الثلاث السابقة .

وتعتبر إثارة أزمة حول البرنامج النووي الإيراني جاء كمحاولة إستباقية لنزع فتيل حدوث مثل تلك الحرب في ظل تهديدات أمريكية وإسرائيلية متصاعدة ، وذلك من خلال اقتراحات واضحة ومحددة على لسان "عبد الرحمن العطية" الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، من بينها السعي للتوصل إلى اتفاق بين إيران ودول مجلس التعاون في شأن إخلاء منطقة الخليج العربي من الأسلحة النووية .

لكن رغم أهمية هذا الموقف الخليجي ، فإنه لا يعبر عن شروط أو أملاءات أمريكية مباشرة بقدر ما يعبر أيضًا عن الواقع الحقيقي للخلافات المتراكمة بين إيران ودول المجلس . كما أنه لا يعكس توافقًا كاملاً بين الدول الأعضاء في المجلس . هناك قناعات عامة وهناك تباينات في درجة الشعور بالخطر الإيراني ، ومن ثم الاستجابة للضغوط الأمريكية . وهناك توافق بين دول المجلس حول مبادئ عامة حاكمة للموقف الخليجي من الملف النووي الإيراني ، وعلى الأخص قناعة هذه الدول بوجود أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية والتدميرية الراهنة أو المستقبلية . هذا الموقف يرتكز على المبادئ التالية :

1ـ أن دول المجلس تبني موقفًا يؤمن بمبدأ وجوب قيام اتفاق إقليمي يشمل دول منطقة الخليج العربي ، وربما منطقة الشرق الأوسط عامة ويشمل إسرائيل بشكل خاص هدفه ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة "منطقة منزوعة السلاح النووي" أو "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل" . وأن تلتزم جميع دول المنطقة بتطبيق هذا المبدأ ، وأن تستحدث آلية دائمة وفعالة لتنفيذ الاتفاق ومراقبة الدول التي تمتلك برامج نووية للأغراض السلمية . وتم تأكيد هذا الموقف مجددًا ، من خلال البيان الذي صدر عقب اجتماعات الدورة (92) لوزراء خارجية مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في جدة 13 سبتمبر 2004م ، حيث طالب أعضاء المجلس المجتمع الدولي "بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل" .

2ـ أن يتم الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي.

3ـ ويعتبر تخلي إسرائيل عن قدراتها النووية عاملاً أساسيًا وشرطًا ضروريًا لتحقيق مبدأ قيام منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، كما حث قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 49/ 71، الصادر في 15 ديسمبر عام 1994م، جميع الأطراف في منطقة الشرق الأوسط على اتخاذ الخطوات الجدية والعملية المطلوبة لتطبيق مشروع إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

4ـ كذلك، تعتقد دول مجلس التعاون أن على إسرائيل العمل الجدي على تطبيق التعهدات القانونية حول الإلتزام بجعل منطقة الشرق الأوسط "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل" التي جاءت ضمن الفقرة الرابعة من معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية عام1994م (اتفاق وادي عربة)، وقد تعهد من خلالها الطرفان على العمل لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، التقليدية وغير التقليدية، ضمن إطار سلام عادل ودائم ومستقر.

ومن ثم يمكن القول بأن مجمل المواقف لدول مجلس التعاون الخليجية العربية تعكس تخوفات لديها من البرنامج النووي الإيراني، تخدم الموقف الأمريكي، حتى وإن كانت غير متطابقة معه تمامًا. فصانع القرار الأمريكي في حاجة إلى مبررات إقليمية لتطوير موقف أمريكي قوي ضد إيران، وربما تكون الإدارة الأمريكية تراهن على تطورات الأحداث وتصعيدها لدفع دول مجلس التعاون للتعبير عن موقف أكثر "عدائية" ضد إيران لتوظيفه لخدمة مشروعها ضد إيران.

5. الصراع العربي الإسرائيلي:

لازال الصراع العربي الإسرائيلي يمثل واجهة الأحداث في المنطقة العربية رغم انحسار هذا الصراع على الجبهة اللبنانية السورية والمماطلة الإسرائيلية في تنفيذ اتفاقيات السلام مع الفلسطينيين ويمكن تناول هذا الصراع من خلال الآتي:

أـ الساحة الفلسطينية: رغم توقيع اتفاقيات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في أوسلو وما تضمنته تلك الاتفاقيات من الإشارة إلى قيام دولة فلسطينية على الجزء المحتل عام 1967م ورغم أن الاتفاقيات أشارت بأن تطبيق بنود هذه الاتفاقية عبر المفاوضات بين الطرفين حتى الوصول إلى مفاوضات الحل النهائي وقيام الدولة الفلسطينية إلاّ أنه ورغم مرور سنوات على

توقيع السلام بين الطرفين ورغم صدور أيضًا خارطة الطريق من قبل اللجنة الرباعية إلا أنـه لم يتم تقدم على هذا المسار، بل الأدهى من ذلك أن إسرائيل بدأت إجـراءات مـن طـرف واحـد لتنفيذ ما تراه يخدم مـصلحتها مـن الاتفاقيـات فقامـت بإنـشاء الجـدار العـازل والـذي يقـسم الأراضي الفلسطينية ويعزلها عن بعضها والانسحاب من بعض المستوطنات الـتي لا تـرى لهـا أهمية وذلك بحجة أنه لا يوجد شريك فلـسطيني تتفـاوض معـه ورغـم معاهـدة الـسلام لازال الشعب يتعرض للتنكيل والحصار والتجويع والاغتيالات لبعض عناصره وقياداتها على أيـدي القوات الإسرائيلية ومع وصول "حركة حماس" للسلطة تأزم الوضع الفلسطيني بـشكل كـبير جدًا خصوصًا وأن البرنـامج الانتخـابي لحمـاس كـان يـنص علـى عـدم الاعـتراف بإسـرائيل والاتفاقيات الموقعة فكان أول رد الفعل لوصـول حمـاس للـسلطة مـن قبـل الولايـات المتحـدة والغرب بالامتناع عن تقديم أي معونات أو مساعدات مالية للسلطة الفلسطينية وحضر وصول أي مساعدات مالية عبر البنوك إلى السلطة وهـذا أدى إلى تجويـع الـشعب ورغـم ذلـك فإنـه لم يستطيع الداخل الفلسطيني بجميع فصائله المختلفة الاتفاق على تجنيب الـشعب الفلـسطيني مـا يتعرض له واندلعت أعمال عنف بين الفصائل المختلفة خصوصًا حركتي "حماس وفتح"

بـ- **الساحة اللبنانية**: رغم ما تم من نجاحات على الجبهة اللبنانية بفـضل المقاومـة مـن حـزب الله حيث قامت إسرائيل في عام 2000م بالانسحاب من الشريط الحدودي في الجنوب اللبنـاني مـع الإبقاء على احتلال مزارع شبعا وتأكيد إسرائيل أنها انسحبت طبقًا لقـرار مجلـس الأمـن رقـم (425) إلا أن ما حدث مؤخرًا من اعتداء إسرائيل على لبنان عام 2006م نتيجة لقيام المقاومـة باختطاف جنود إسرائيليين بهدف مبادلتهم بالأسرى اللبنـانيين إلا أن إسـرائيل اسـتغلت هـذه الفرصة وبدعم وموافقة أمريكية بالاعتداء على كافة الأراضي اللبنانية وفرض الحصار البحـري والجوي على دولة لبنان والقيام بعمليات تدمير لكافة وسـائل البنيـة التحتيـة ولم يقتـصر علـى مقرات حزب الله وقواته واستمر هذا العـدوان لمـدة (33) يومًـا ولم يتوقـف هـذا العـدوان إلا بصدور قرار مجلس الأمن الدولي (1701) والذي أوقف إطلاق النار بين الجانبين ورغـم ذلـك لا تزال هناك أراضي لبنانية محتلة، وتم وضع الجنوب تحت سيطرة الجيش اللبناني ومراقبة دولية لمنع عناصر حزب الله من التواجد فيها.

جـ- **الساحة السورية**: لا زال مسار السلام على الجبهة السورية متوقف ومتجمد تمامًا حيـث تـتهم إسرائيل سوريا بإيواء الإرهاب ومن ثم فإنه لا تفاوض معها طالما شجعت الإرهاب ولا زالـت إسرائيل تحتل هضبة الجولان السورية بل واستطاعت أن تبنـي في هـذه المنطقـة (34) مـستوطنة

يعيش فيها أكثر من (15) ألف مستوطن من حيث أن المفاوضات بين الجانبين قد تجمدت بفعل الاتهامات لسوريا الشروط والمطالب التعجيزية الإسرائيلية والتي تتمثل في :

(1) تطالب إسرائيل بالجولان (حدود 1932م) وتكون منزوعة السلاح – تأجير أراضي المستوطنات .
(2) السيطرة على بحيرة طبرية كاملة حيث توفر(40 ٪) من المياه لإسرائيل .
(3) الاحتفاظ بالخط الجنوبي لمرتفعات الجولان بحيث تكون مصادر مياه نهر الأردن تحت السيطرة الإسرائيلية .
(4) أن تكون منطقة الحمَّة إدارة مشتركة إسرائيلية – سورية .

إلا أن إسرائيل حاليًا تحاول الاستفادة من الضغوط الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة حول دور سوري مزعوم في اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق (رفيق الحريري) والدعم الذي تقدمه لحزب الله في لبنان وكذلك أن سوريا تسمح للعناصر الإرهابية بالتسلل عبر حدودها إلى داخل العراق ومقاومة الاحتلال الأمريكي وتنظر إسرائيل إلى هذه الضغوط وتحاول أن توظفها بما يخدم توجهاتها على السلام مع سوريا بحيث تقبل سوريا بالشروط التي سبق وأن أعلنت عنها إسرائيل في مسار السلام مع سوريا وكذلك التوقف عن دعم أو إيواء عناصر من الفصائل الفلسطينية .

تأثيرات الصراع العربي الإسرائيلي:

(1) **القضية الفلسطينية** : منذ نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بداية الثمانينات كان أحد هموم دول هذا المجلس هي القضية الفلسطينية ولم يصدر بيان لأي قمة خليجية عربية دون تخصيص فقرة في البيان الختامي تعني بالقضية الفلسطينية ودعمها ومطالبة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بحل عادل لهذه القضية ورفع معاناته ولعل بيان القمة الأخير قد أكد على عدة نقاط في القضية الفلسطينية هي :

(أ) إدانة الاعتداءات الإسرائيلية على أبناء الشعب الفلسطيني وارتكاب المجازر ضدهم وكان آخرها مجزرة "بيت حانون" .
(ب) دعوة المجتمع الدولي لوضع حد للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والإجراءات التعسفية .
(ج) تفعيل عملية السلام وفق مبادرة السلام العربية التي أطلقت في بيروت 2002 م وخارطة الطريق .

(د) السعي لدى المجتمع الدولي لرفع الحصار والمعاناة عن الشعب الفلسطيني الشقيق والإفراج عن الأسرى .

(هـ) غياب الحل العادل للقضية الفلسطينية ومعاناة الشعب الفلسطيني هو السبب الحقيقي للنزاعات في الشرق الأوسط .

(و) دعوة الفلسطينيين لتعزيز الوفاق الوطني وتشكيل حكومة وحدة وطنية .

(2) القضية اللبنانية : دول مجلس التعاون الخليجية العربية أولت الساحة اللبنانية كثير من الاهتمام فلم يتعرض لبنان إلى أزمة إلا ويجد دول الخليج العربية سباقة إلى الوقوف بجانبه ودعمه سواء من تهديدات خارجية والمتمثلة في الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي اللبنانية ولعل ما حدث من اعتداءات وحشية على كامل الأراضي اللبنانية عام 2006م وإرسال الوفود إلى جميع دول العالم للمطالبة بوقف إطلاق النار ومنع تدمير مقدرات هذا البلد وبعد أن تم وقف إطلاق النار وتقديم المساعدات المالية الضخمة لإعادة الأعمار ودعمه داخليًا لتحقيق الاستقرار والموائمة بين الأطراف المختلفة داخل لبنان، ولعل آخرها عندما قامت إسرائيل بضرب حزب الله وما نتج عنها من خسائر وكان الفشل حليف إسرائيل . ولعل إتفاق الطائف والذي تم بمبادرة من أحد أعضاء المجلس وهي المملكة العربية السعودية قد أوقف الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت أكثر من عقد من الزمان ، وفي بيان مؤتمر القمة الأخير تم الإشارة إلى القضية اللبنانية بالآتي :

(أ) مطالبة المجتمع الدولي بتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط .

(ب) مطالبة المجتمع الدولي بإلزام إسرائيل بالانسحاب من مزارع شبعا في جنوب لبنان .

(ج) مؤازرة لبنان سياسيًا واقتصاديًا بما في ذلك إعادة الإعمار .

(د) إدانة اللجوء إلى القوة ومسلسل العنف في لبنان والاغتيالات السياسية أو المطالبة بكشف مرتكبيها .

(هـ) ضرورة أن يعمل اللبنانيون إلى وحدة الصف والالتزام بالمؤسسات الدستورية الشرعية والحكمة والعقل .

(3) الساحة السورية : تتمتع سوريا ومن زمن طويل بعلاقات ممتازة مع دول مجلس التعاون الخليجية العربية حتى وإن شابها بعض الشوائب مؤخرًا نتيجة للاختلاف في وجهات النظر في بعض المسائل إلاً أن الثابت أن الطرفين قد خاضا حروبًا مشتركة ففي عام 1973م سارعت بعض الدول الخليجية العربية(السعودية – الكويت) لتقديم العون المادي والمشاركة في الحرب

على الجبهة السورية ضد إسرائيل وعندما قام العراق باحتلال الكويت سارعت جمهورية سوريا بالمشاركة في التحالف العسكري ضد العراق لتحرير الكويت وحتى وأن حدث خلاف بين الطرفين فأنها لا تكاد تكون سحابة صيف تنجلي بسرعة وقد ساند مجلس التعاون لدول الخليج العربية سوريا في بيان القمة الأخيرديسمبر2007م بالفقرات التالية :

(أ) مطالبة المجتمع الدولي بتحقيق السلام العادل الشامل مع كل الأطراف في المنطقة بما فيها سوريا .

(ب) مطالبة إسرائيل بالانسحاب من الجولان العربي المحتل إلى خط الرابع من يونيو (حزيران) 1967م .

(ج) مطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشأتها للتفتيش .

الفصل السادس

قراءة تقييميه لأداء المجلس

خلال الحقبة السابقة



تعد الفترة منذ قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي عام 1981م حتى اليوم وهـي أكثـر مـن خمسة وعشرون عاما فترة كافية لتقييم أداء المجلـس علـى كافـة المـستويات الـسياسية الاقتـصادية والأمنية والعسكرية والثقافية وغيرها من المـستويات المختلفـة . و يمكـن تنـاول كـل مـن الجوانـب السابقة من خلال قراءة تقييميه وذلك على النحو التالي :

أولاً: على المستوى السياسي:

جاء إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الخامس والعشرين من شهر مايو عام 1981م تجسيدًا لما بين الدول الأعضاء من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسـها وحدة التراث والانتماء والعقيدة والمصالح المشتركة، واقتناعًا بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيمـا بينهـا يخدم الأهداف السامية للأمة العربية . ومن هذا المنطلق فإن تنسيق المواقف بين الـدول الأعضاء تجاه مختلف القضايا يشكل ركنًا هامًا من أركان التعاون بين دول المجلس لتحقيق هذه الأهـداف، وقـد أسهم التجانس بين دول المجلس في تمكين مجلس التعاون مـن تـبني مواقـف موحـدة تجـاه القـضايا السياسـية، وسياسات ترتكز على مبـادئ حـسن الجـوار، وعـدم التـدخل في الـشئون الداخليـة، واحترام سـيادة كل دولة على أراضيها ومواردها، واعتمـاد مبـدأ الحـوار الـسلمي وسـيلة لفـض المنازعات، الأمر الذي أعطى مجلس التعاون قدرًا كبيرًا من المصداقية كمنظمة فاعلة في هذه المنطقـة الحيوية للعالم بأسره، ويمكن التعرض لأداء المجلس على المستوى السياسي من خلال تناول النقاط التالية :

1. الأهداف السياسية الإستراتيجية للمجلس:

يهدف التنسيق والتعاون في مجال السياسة الخارجيـة إلى صـياغة مواقـف مـشتركة موحـدة تجـاه القضايا السياسية، التي تهم دول مجلس التعـاون في الأطـر الإقليميـة والعربيـة والدوليـة، ويمكـن تلخيص أهم الأهداف السياسية للمجلس فيما يلي :

أ ـ خلال عقد الثمانينات تلخصت أهم أهداف مجلس التعاون الـسياسية والإسـتراتيجية في الحفـاظ على أمن دول المجلس واستقرارها من خلال التصدي لُمسببات عدم الاستقرار ومصادر الخطـر التي تمثلت بشكل أساسي ومُباشر في الحرب العراقية الإيرانية، الأمر الذي تطلب تحركًا جماعيًـا لدول مجلس التعاون، للحيلولة دون انتشار رقعة تلك الحرب .

بـ- في التسعينات مثّل عدوان النظام العراقي السابق على دولة الكويت واحتلالها، التحدي الأمني الأكثر خطورة منذ قيام المجلس، حيث حظي تحرير دولة الكويت بأولوية مطلقة.

ج- بعد تحرير الكويت تطلب الموقف عملاً دبلوماسيًا مشتركًا مكثفًا، لمساندة الشرعية الدولية في سعيها لإلزام العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت.

د- مساندة ودعم دولة الإمارات العربية المتحدة في حقها باستخدام كافة الوسائل السلمية لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث، طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، التي تحتلها إيران منذ عهد الشاه عام 1971م وحتى الوقت الحاضر.

هـ- في الإطار العربي اقتضت إستراتيجية المجلس العمل بشكل جماعي لدعم القضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ودعم مسيرة السلام في الشرق الأوسط، مع التمسك بالحقوق العربية. مع السعى نحو دعم ومناصرة القضايا الإسلامية.

2. أبرز الإنجازات في مجال السياسة الخارجية:

قام المجلس بالعديد من النشاطات على مستوى السياسة الخارجية سواء ما يتعلق بالقضايا المتعلقة بدول المجلس أو على مستوى دول الجوار أو على المستوى العربي ومن ثم يمكن تناول النشاطات المختلفة للمجلس على المستوى السياسة الخارجية من خلال النقاط التالية:

أ- المساهمة في إنهاء الحرب العراقية الإيرانية: كانت الحرب العراقية الإيرانية في عامها الأول عند تأسيس مجلس التعاون، وحظيت باهتمام دورات المجلس الأعلى منذ قمة أبو ظبي الأولى، ولقد وظفت دول المجلس إمكاناتها السياسية والمعنوية لإيجاد مخرج من تلك الحرب الدموية التي تسببت في خسائر بشرية ومادية للطرفين وزعزعة الأمن الإقليمي. في الإطار العربي، كان التحرك الخليجي من خلال اللجنة السباعية التي شكلت بغرض الوصول إلى وقف إطلاق النار. أما على المستوى الدولي، فلقد ساهمت الجهود السياسية لدول المجلس في تسليط الضوء على الحرب والاهتمام بإيجاد حل لها. وأثمرت تلك الجهود في صدور قرار مجلس الأمن رقم (540)، في أكتوبر 1983م، الذي دعا إلى وقف العمليات العسكرية في الخليج وعدم التعرض للسفن والمنشآت الاقتصادية والموانئ. ثم صدر قرار مجلس الأمن رقم(552) في يونيه 1984م، استجابة لشكوى قدمتها دول المجلس ضد الاعتداءات على السفن التجارية من وإلى موانئ المملكة العربية السعودية ودولة الكويت. وأكد القرار على حق حرية الملاحة في المياه الدولية والطرق البحرية من وإلى موانئ ومنشآت الدول الساحلية التي ليست طرفًا في الأعمال الحربية.

وأخيرًا، كان لدول المجلس إسهامها الفاعل في استصدار قرار مجلس الأمن رقم (598) في يوليو 1987م، ذلك القرار التاريخي الذي أدى قبوله لاحقًا من الطرفين إلى وضع نهاية لتلك الحرب المدمرة.

ب- **تحرير دولة الكويت**: عندما أقدم النظام العراقي في الثاني من أغسطس 1990م على غزو دولة الكويت واحتلالها، سارعت دول مجلس التعاون بالتحرك من منطلق أن أي اعتداء على أي دولة عضو هو اعتداء على جميع دول مجلس التعاون. ومثلت دول المجلس نواة التحرك السياسي والدبلوماسي الرافض للعدوان ونتائجه والمطالب بالانسحاب بلا شروط، حيث عقد وزراء خارجية دول المجلس اجتماعًا طارئًا بالقاهرة يوم 3 أغسطس 1990م على هامش اجتماعات مجلس الجامعة العربية. كما نجحت جهود دول المجلس في عقد القمة العربية الطارئة في القاهرة يوم 10 أغسطس 1990م، وقد سبقها اجتماعان لوزراء الخارجية العرب ووزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي يومي 3 و4 أغسطس 1990م على التوالي. كما كان لدول المجلس إسهامها الفاعل في استصدار سلسلة من قرارات مجلس الأمن لتأمين انسحاب قوات النظام العراقي وعودة الشرعية دونما قيد أو شرط، بدءا من القرار(660) الصادر في 3 أغسطس 1990م الذي أدان الغزو وطالب بانسحاب فوري وغير مشروط، مرورًا بالقرار(678) في 29 نوفمبر 1990م الذي أجاز استخدام الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإعادة الأمن والسلم الدوليين في المنطقة، وصولاً إلى قرارات أخرى صدرت لإزالة آثار العدوان، وتوّجت الجهود والمواقف الخليجية بقرارات اتخذتها القمة الحادية عشرة لمجلس التعاون التي عقدت في الدوحة خلال ديسمبر 1990م. حيث أكدت القمة وقوف دول المجلس في وجه العدوان وتصميمها على مقاومته وإزالة آثاره ونتائجه، واضطلعت دول المجلس بدور أساسي في عملية تحرير دولة الكويت وذلك بتوظيف رصيدها السياسي والدبلوماسي، وتسخير قدراتها العسكرية والمادية من اجل التحرير الذي تحقق في فبراير 1991م، كما عملت بعد ذلك على المطالبة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإزالة آثار الغزو والاحتلال.

ج - **دعم وحدة واستقرار وسيادة العراق**: بعد سقوط النظام العراقي السابق، أبدت دول مجلس التعاون، في أكثر من مناسبة، حرصها الأكيد على الوقوف مع الشعب العراقي الشقيق في محنته السياسية الذي وجد نفسه فيها، من خلال دعم الدور المحوري للأمم المتحدة في العملية السياسية في العراق، كما هو موضح في قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1546) الصادر بتاريخ

8 يونيو 2004م . كما ساندت الانتخابات التشريعية، وإقرار الدستور، والإجراءات اللاّحقة لاستكمال البناء السياسي للدولة العراقية، مع دعوة كافة القوى العراقية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، تمثل كافة أطراف العراق الشعبية، والدينية، دون تمييز، وتعبّر عن تطلعات مواطنيه ومحيطه العربي في إرساء دعائم عراق أمن، ومستقر، وموحد. كما سعت دول المجلس من خلال المشاركة في مؤتمرات الدول المانحة، ونادي باريس، واجتماعات دول الجوار، والاتصالات الثنائية، لتسريع عملية إعادة البناء الاقتصادي في العراق. وقد ساندت دول المجلس وثيقة العهد الدولي مع العراق التي صدرت عن المؤتمر الذي عقد في شرم الشيخ بتاريخ 4 و5 مايو 2007م والتي تضمنت خطة خمسيه تقدم دعمًا ماليًا وسياسيًا وفنيًا للعراق مقابل أن تطبق الحكومة العراقية إصلاحات سياسية وأمنية واقتصادية.

د ـ **دعم القضية الفلسطينية وعملية السلام**: كان لمجلس التعاون دورا بارزا في دعم القضية الفلسطينية على كافة المسارات المختلفة، وإجمالا يمكن التعرض لجهود المجلس على المسارات التالية:

(1) **على المسار الفلسطيني**: منذ تأسيس مجلس التعاون في 25 مايو 1981م ومواقفه تجاه القضية الفلسطينية وعملية السلام واضحة في دعمها حقوق الشعب الفلسطيني، ورفض واستنكار السياسات والإجراءات العدائية ضده، وبذل المساعي والجهود لإيجاد حل عادل وشامل ودائم للصراع العربي الإسرائيلي. ويعكس بيان الدورة الأولى للمجلس الأعلى الصادر في مايو 1981م عمق التزام دول مجلس التعاون بدعم عملية السلام في الشرق الأوسط، حين أعلنت دول المجلس "بأن ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي يؤكد على ضرورة حل قضية فلسطين حلاً عادلاً يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيه حقه في العودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة ويؤمن الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي طليعتها القدس الشريف".

كما رحبت دول المجلس بتبني مجلس الأمن، بالإجماع، في شهر نوفمبر2003 م، القرار رقم (1515)، القاضي بدعم "خارطة الطريق" الهادفة إلى التوصل إلى حل النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، بإقامة دولتين تعيشان جنبًا إلى جنب بأمن وسلام، والتأكيد على ضرورة تحقيق سلام شامل ودائم لكافة الأطراف، بما في ذلك سوريا ولبنان. كما أعرب المجلس عن سروره وترحيبه بتوصل الفلسطينيين إلى توقيع "اتفاق مكة" لإنهاء

الاقتتال الداخلي وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، الذي تم بالجهود الكبيرة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، في جمع الفُرقاء الفلسطينيين للتوصل إلى هذا الاتفاق التاريخي الهام في مسيرة القضية الفلسطينية.

(2) **على المسار السوري**: أكد المجلس منذ تأسيسه عام 1981م دعمه وتأييده لمطالب الجمهورية العربية السورية في استرداد حقوقها المشروعة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها عام 1967م بما فيها الجولان المحتل حتى خط الرابع من حزيران 1967م، وفق مرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وتطبيق قراري مجلس الأمن(242 و338)، وتحميل إسرائيل مسئولية تعثر هذا المسار، وفي ظل التطورات الأخيرة أشاد المجلس بقرار الحكومة السورية بالانسحاب من لبنان الذي تم في شهر مارس 2005م، في الوقت نفسه أبدى المجلس قلقه من أزمة العلاقات السورية اللبنانية، ودعا الجانبين إلى الحوار الجاد، بما يحفظ الأمن والاستقرار لأراضي البلدين.

(3) **على المسار اللبناني**: عكس بيان الدورة الأولى للمجلس في 25 مايو 1981 م حرص دول مجلس التعاون على سلامة وسيادة واستقلال لبنان. ونص البيان الختامي الأول في هذا الخصوص على أن قادة دول مجلس التعاون "ناقشوا بروح من المسؤولية القومية تمادي إسرائيل في انتهاك سيادة واستقلال لبنان الشقيق والقصف الوحشي للمدن والقرى اللبنانية والمخيمات الفلسطينية. . واستمر المجلس على مدى الخمسة والعشرين سنة الماضية في دعمه الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في لبنان، وفي ضوء الأحداث التي شهدها لبنان منذ عام 2005م، استنكر المجلس التفجيرات التي حدثت في لبنان والتي راح ضحيتها قادة سياسيون وإعلاميون وأفراد من الشعب اللبناني، مؤكدًا رفضه لمثل تلك الأعمال الإرهابية. ودعا الأخوة اللبنانيين إلى تجاوز الأزمة، والمحافظة على وحدة واستقرار لبنان، وتغليب الحوار بين مختلف القوى السياسية، والابتعاد عن كل ما يسبب الفرقة والانقسام، والتحقيق بكل سرعة وشفافية في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وعبر المجلس عن قلقه البالغ إزاء العدوان الإسرائيلي السافر الذي وقع على لبنان في يوليو 2006م، وأكد وقوفه مع الشعب اللبناني في مواجهة كل ما يتعرض له لبنان من اعتداء وتدمير. ورحب المجلس في هذا السياق بقرار مجلس الأمن رقم (1701)، الداعي لوقف العمليات العسكرية في لبنان. كما حثت دول المجلس سوريا

ولبنان، البلدين الشقيقين الجارين على تجاوز الأزمات والعمل معًا لما فيه مصلحة البلدين.

وإجمالا يمكن القول بأنه من خلال الحوار السياسي مع الدول والتجمعات الإقليمية والدولية المختلفة استطاع مجلس التعاون تحقيق الإنجازات التالية:

(أ) الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية على الساحة الدولية، مما كان له الأثر الإيجابي في تصحيح العديد من المفاهيم والصور السلبية السائدة عن العالم العربي والقضايا الإسلامية، الأمر الذي أدى إلى تعاطف المجتمع الدولي مع هذه القضايا. ومن ذلك، تأكيد دول المجلس على رفض الإساءة لكافة الأديان ورموزها.

(ب) في مجال مكافحة الإرهاب، استطاعت دول المجلس التصدي بنجاح للهجمة الجائرة التي حاولت الربط بين الإسلام والإرهاب، حيث أكدت على أن الإسلام دين يُعارض الإرهاب بكافة صوره وأشكاله.

(ج) فيما يخص القضية الفلسطينية والسلام في الشرق الأوسط، أكدت دول المجلس أهمية إحلال السلام العادل في الشرق الأوسط، استنادًا إلى قرارات الشرعية الدولية، لاسيما القرارين (242 و338) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وألقت الضوء على المُمارسات الإسرائيلية العنصرية اللا إنسانية في الأراضي العربية المحتلة، التي تتنافى مع أبسط مبادئ الشرعية الدولية وحقوق الإنسان، كما أكدت على حق الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع ضد الاحتلال، ودعت إلى عدم الخلط بين الكفاح المشروع من أجل تقرير المصير والإرهاب.

ثانيًا: على المستوى الأمني والعسكري:

حظي التعاون العسكري باهتمام قادة دول المجلس في وقت مبكر منذ بداية مسيرة مجلس التعاون، وذلك انطلاقًا من قناعة راسخة بوحدة الهدف والمصير، بالإضافة إلى حقائق الجغرافيا والتاريخ المشترك. ولقد عقد رؤساء الأركان اجتماعهم الأول في الرياض بتاريخ 23 ذو القعدة 1401هـ الموافق 21 سبتمبر 1981م، بناء على طلب من المجلس الوزاري ورفعوا عددًا من التوصيات المتعلقة بتعزيز التعاون العسكري فيما بين الدول الأعضاء.

وانطلاقًا من القرارات الصادرة بدأ التعاون العسكري بالمضي قدما والتقدم تصاعديًا وفقًا لدراسات متخصصة آخذة في الاعتبار إمكانيات دول المجلس، والاستجابة لمتطلبات الدفاع عن كل منها، وإيجاد آليات عمل ناجعة لتنفيذ نتائج الدروس المستقاة من الأحداث على الصعيدين

الدولي والإقليمي، بالإضافة إلى السعي دائمًا إلى متابعة وتحليل المستجدات والإحداث والوضع العسكري التي تمر به المنطقة ودولها، ويمكن إجمالاً القول بأن التعاون العسكري والأمني بين دول المجلس قد حظي بنجاحات في مجالات عديدة، إلا إنه وعلى الجانب الآخر مُني ببعض الإخفاقات، ومن ثم ولأمانة البحث العلمي يمكن التعرض لكلاً من النجاحات والإخفاقات في المجال العسكري وذلك على النحو التالي:

1. الإنجازات في المجالين العسكري والأمني:

جاءت معظم الانجازات في المجالين العسكري والأمني في العديد من الاتفاقيات التي وقعتها دول المجلس وذلك كما يلي:

أـ اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون: قام قادة دول مجلس التعاون في الدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى، التي عقدت بمملكة البحرين يومي 4 و5 شوال 1421هـ الموافق 20 و21 ديسمبر 2000م بالتوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي حقق بدوره للعمل الخليجي المشترك في المجال العسكري نقلة نوعية حيث حددت الاتفاقية العديد من مرتكزات التعاون العسكري ومنطلقاته وأسسه وأولياته، وأكدت الدول الأعضاء في الاتفاقية التزامها بالنظام الأساسي لمجلس التعاون، واحترامها لميثاقي جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، كما أكدت عزمها على الدفاع عن نفسها بصورة جماعية، انطلاقًا من أن أي اعتداء على أي منها هو اعتداء عليها مجتمعة، وأن أي خطر يهدد أحداها إنما يهددها جميعًا.

بـ الاتفاقية الأمنية: الاتفاقية الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجية العربية عبارة عن مواد قانونية تعالج قضايا التعاون الأمني بين دولها، وهي إلزامية لمن وقع عليها وصادق عليها وفق نصوص موادها. وقد وقع عليها وزراء الداخلية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان في اجتماعهم الثالث عشر في الرياض، كما بارك المجلس الأعلى في دورته الخامسة عشرة في مملكة البحرين (ديسمبر 1994م) هذه الخطوة داعيًا بقية الدول الأعضاء إلى التوقيع على الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

جـ الإستراتيجية الأمنية الشاملة: أقرت الإستراتيجية الأمنية الشاملة لدول مجلس التعاون في الاجتماع الاستثنائي الثاني لوزراء الداخلية الذي عقد في مسقط بتاريخ 15 فبراير 1987م، وصادق عليها المجلس الأعلى في دورته الثامنة في الرياض. وهي عبارة عن إطار عام للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء بمفهومه الشامل. ولهذه الإستراتيجية أهداف عامة، كما حددت وسائل تنفيذها.

د ـ التعاون في مجال مكافحة الإرهاب: انطلاقًا من قناعتها المبدئية بضرورة التصدي لظاهرة الإرهاب من خلال الجهود الإقليمية والدولية أقرت دول مجلس التعاون الإستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب في عام 2002م، وأصدرت في العام ذاته إعلان مسقط بشأن مكافحة الإرهاب. ولقد توصلت دول المجلس في عام 2004م إلى التوقيع على اتفاقية دول مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب. كما تم في عام 2006م تشكيل لجنة أمنية دائمة مختصة بمكافحة الإرهاب تعقد اجتماعاتها بشكل دوري (سنوي) كإحدى اللجان الأمنية المتخصصة.

2. الإخفاقات في المجالين العسكري والأمني:

على الجانب الآخر يمكن التعرض لبعض الإخفاقات أو المشروعات العسكرية والأمنية التي لم يحالفها النجاح وذلك كما يلي:

أ ـ قوة درع الجزيرة: لقد قامت قوة درع الجزيرة من أجل تحقيق هدف أساسي وهو أن تقوم تلك القوات بحماية أمن دول مجلس التعاون الخليجي الست وكان هناك طموحات واسعة بشأن توسيع حجم القوات إضافة إلى منحها مزيدا من الرعاية والاهتمام، ويمكن التعرض للمحاور المختلفة لهذه القوة وذلك على النحو التالي:

(1) نشأة قوة درع الجزيرة: وقفت دول المجلس علنًا مع العراق، وقدمت له المساعدات، فأصبح ممكنًا بعد ذلك الإعلان عن تشكيل قوة تدخل سريع، وظهرت إلى الوجود قوة "درع الجزيرة" كأول تعاون عسكري بين هذه الدول، وهو التطور الأبرز بين الإنجازات التي حققتها دول المجلس في المجال العسكري. وكان الهدف أن تتشكل القوة من لواءين بعشرة آلاف رجل. وبدأ تجمعها في مقرها في مدينة الملك خالد بن عبد العزيز العسكرية في حفر الباطن قرب الكويت منذ عام 1985م. وقد تشكلت القوة ولا تزال تحت قيادة قائد سعودي على أن يكون نائبه ضابطًا كويتيًا، وضمت القوة قيادة للأركان ولواء مشاة من خمسة آلاف رجل من دول المجلس كافة، ولقد كان إنشاء هذه القوات في بداية الأمر لمجرد التأكيد على التزام دول الخليج بالدفاع المشترك بعضها عن بعض، ولم يكن الردع ضمن إمكانات هذه القوات في بداية إنشائها. وكانت جوانب القصور في قوى "درع الجزيرة" ظاهرة ومعروفة منذ إنشائها في منتصف الثمانينيات، ولعل أول هزة لهذه القوة قد جاءت في الفترة بين حزيران/ يونيو ـ تموز/ يوليو 1987م عندما كانت الكويت ترزح تحت خطاب إعلامي إيراني شديد اللهجة، أتبعته بصواريخ "سيلك وورم" التي أخذت تتساقط على المنشآت النفطية الكويتية، فطلبت الكويت من دول المجلس انضمام قوات

"درع الجزيرة" إلى القوات الكويتية كإجراء إحترازي ذي دلالات سياسية على التضامن الخليجي، لكن جولة الأمين العام للمجلس على الدول الأعضاء لم تستقبل بالترحيب الذي توقعته الكويت، بل كانت هناك تحفظات من بعض الدول الخليجية، ولم ينفذ ما طالبت به الكويت، ولأن الخطر المحتمل كان جوّي المصدر، فقد تطلعت دول المجلس في خضم الحرب العراقية- الإيرانية إلى التعاون في مجال الربط الراداري والإنذار المبكر، كخطوة أولى للتعاون العسكري. وكان الاعتماد يتم على "الإواكس" السعودية كمظلة في وجه ذلك الخطر، إلا أن اختلاف أنظمة الاتصالات في هذه الدول حال دون أن تكتمل التطلعات في نظام إنذار متكامل. وظل الاتفاق حتى نهاية الثمانينيات قائمًا على ضرورة إيجاد نظام(قيادة وسيطرة واتصالات واستخبارات)أو ما يعرف باسم "سي4" **(C4)**، لأنَّ هذا النظام كان سيسهل إجراءات التنسيق القتالية بين القوات الخليجية، لكن العقد انقضى من دون تحقيق ذلك، وإن كانت الجهود قائمة لبناء منظومة حزام التعاون لربط مراكز العمليات في جيوش المجلس.

وتجدر الإشارة هنا إلى موقف أحد الدول من مسألة الأمن وهي سلطنة عُمان حيث وضعت عُمان رؤيتها لأمن الخليج معتمدة على القدرة العسكرية لكل دول الخليج العربية ومن الملاحظ أن عُمان قد أسست قواتها المسلحة منذ وقت بعيد وهو ما ساعدها في القضاء على حركة ظفار والحفاظ على أمنها ، ولقد تقدم السلطان قابوس بمشروع أمن الخليج العربي وهو عبارة عن إنشاء جيش تموله الدول الأعضاء بمجلس التعاون يكون هدفه المحافظة على مصالح الخليج الاقتصادية ويبقى حارسًا لها من أي اعتداء خارجي ، ومع ذلك قوبل بالرفض من بعض دول المجلس.

(2) تقييم قوة درع الجزيرة: بدأت قوة درع الجزيرة كمشروع عسكري وحدوي، إلا انه لم يقم بالدور المنوط به، فلقد كان رؤساء الأركان على علم بنقص القوى البشرية في قوة "درع الجزيرة" ، وهذا النقص كان أهم معوقات عملهم، ليس في حفر الباطن فقط، بل في جيوشهم أيضًا. ولم يكن هناك مخرج من هذه المشكلة، بل ازدادت تعقيدًا، لأن الهدف من إيجاد قوة خليجية لم يتحقق، فجيوش المجلس كانت تضم أفرادًا من دول أخرى، ليس بالإمكان التخلي عنهم في الوحدات التي تخدم في حفر الباطن، كما أن حصة كل دولة من عدد الرجال كانت مثار نقاش دائم في اجتماعاتهم، كان من اللافت للنظر أن المناورات البرية لدرع الجزيرة وهي قوة برية فقط – لم تكن تتم في الثمانينيات بشكل

مكثف، بل كانت تتم كل عامين، مما يدل على أن تلك القوى كانت تفتقد أما مخططي التمرينات من الكفاءات العسكرية، وإما الاقتناع بأنها ستكون ذات شأن. فلا داعي إذنْ لإهدار الطاقات في تدريبها، إلا أن الأمر كان مختلفًا في المناورات بين القوات الجوية والبحرية للدول الأعضاء، حيث كان هناك تمرين سنوي. كما كان التعليم والتدريب العسكري المشترك قليلاً بين جيوش المجلس ولم يكن نظام القيادة والسيطرة هو ما كانت تحتاج إليه قوات مجلس التعاون فقط، بل كانت تفتقد توحيد هيكل تعاونها من خلال وحدة القيادة، وتفتقد وضع عقيدة قتالية مشتركة توضح كيف تقاتل هذه المجاميع في الميدان بالأسلوب نفسه والأولويات نفسها، وبعد أن وضعت الحرب العراقية- الإيرانية أوزارها تقلصت حماسة دول المجلس لهذه القوة عما كانت عليه عند تشكيلها، وتقلصت المساهمات إلى الحد الذي لم يعد يسمح بتشكيل قوة جماعية. وكان من تبعات ذلك أن قوة "درع الجزيرة" لم تتدخل لمواجهة الغزو العراقي للكويت. سواء قبل الغزو أو في أثنائه. وقد أبرز عدم التدخل بعدم طلب الكويت ذلك رسميًا. بل أن مشروع زيادتها إلى حجم لواءين لم يجد أذنًا صاغية، وعلى الأرجح فقد كان تكوين هذه القوة ما هو إلا رمزًا لوجود التعاون العسكري بين دول المجلس ليس أكثر، وليس أدل على ذلك من دور هذه القوة أثناء الغزو العراقي لأراضي الكويت في أغسطس 1990 م وبالتأكيد فإن من المهم أن يستمر الاحتفاظ بهذه القوة وتنمية قدراتها وإمكانياتها خاصة في ظل وجود القوات المتحالفة بالخليج، لكن مع تعديل مهامها لتعمل كقوة تدخل سريع لتأمين الأهداف الحيوية في دول مجلس التعاون الخليجي العربي.

ب- **محاولة تصنيع بعض الأسلحة الخفيفة**: في الدورة الرابعة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون التي عقدت في الدوحة بتاريخ 7-9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1983م، ثم الاتفاق على العمل نحو تصنيع بعض الأسلحة الخفيفة والذخيرة وهذه الصناعة الخليجية المقترحة كانت تهدف إلى:

(1) تحقيق درجة عالية من الاستقلالية في تسليح جيوش المجلس.

(2) العمل على إيجاد سلاح خليجي موحّد للجيش يساعد على تكامل التدريب.

(3) التنسيق والتعاون المستمر والدائم.

(4) القضاء على التبعية لمصادر السلاح.

وإذا كان حظ قوة درع الجزيرة قليلاً، فإن إقامة صناعة سلاح خليجي قد منيت بفشل أكبر، حتى إنه يبدو غريبًا الإصرار عن سبب تكرار طرح اقتراح إقامة هذه الصناعة على طاولة البحث على المستويات القيادية الثلاثة في المجلس الأعلى، ووزراء الدفاع، واجتماعات رؤساء الأركان، ولا يغيب عن الذهن حقيقتان في هذا السياق:

أـ أن الصناعة المطلوبة كانت في مجال الذخائر وبعض المعدات البسيطة.

بـ أن السعودية تملك صناعة ذخائر الأسلحة الخفيفة، لكن نجاح السعودية لا يعني بالضرورة نجاح تحويلها إلى هيئة خليجية لصناعة السلاح. ثم أن الحصول على الذخيرة أصبح أقل تكلفة من إقامة صناعة لها، وقد ثبت ذلك خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية حين دخلت الكثير من دول العالم الثالث في هذا المجال، ولم تكن دول الخليج تعاني من نقص في هذا الجانب. بل كام هذا النقص يتمثل أساسًا في العنصر البشرى لذا كان يجب الاعتماد على الأسلحة المتفوقة تكنولوجيًا، ومن ثم يمكن القول بأن صناعة السلاح الخليجي تهدف إلى تحقيق درجة عالية من الاستقلالية التسليحية، وتوحيد أداة القتال في أيدي الجنود الخليجيين، لكن المنطقة تفتقر إلى الكادر البشري ذي القدرات الفنية العالية لجيوشها قبل صناعتها، كما أنها لا تملك من عناصر قيام الصناعة إلاَّ الطاقة، مع غياب كامل للقاعدة الصناعية العسكرية.

ثالثًا: على المستوى الاقتصادي:

لقد سعى المجلس منذ قيامه إلى إحداث عملية تكامل اقتصادي بين أعضائه، وقد أتخذ العديد من الإجراءات في سبيل تحقيق ذلك. ومن ثم يمكن عرض أهم الإنجازات التي أحدثها المجلس في هذا المجال، كما يمكن التعرض لبعض الإخفاقات التي صادفت عملية التكامل الاقتصادي وذلك كما يلي:

1. الإنجازات:

حققت تجربة مجلس التعاون الخليجي العديد من النجاحات التي تغطى جانبًا كبيرًا من مجالات التعاون بين تلك الدول لعل أهمهـــا:

أـ على صعيد التبادل التجاري والتعاون الجمركي: قطع مجلس التعاون الخليجي شوطًا كبيرًا على طريق إزالة العوائق والقيود أمام حركة التجارة وتنقل عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء وهو الأمر الذي يتمثل في:

(1) إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الدول الأعضاء (مارس 1983م).

(2) إقامة اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء في (يناير 2003م).

ب- على صعيد حرية انتقال الأفراد والأموال وممارسة النشاط الاقتصادي: واصلت دول مجلس التعاون الخليجية العربية المرحلة الثانية من مراحل التكامل الاقتصادي (الإتحاد الجمركي) بإنجاز شوط هام في تنفيذ المرحلة الثالثة (إقامة السوق الخليجية المشتركة) عبر اتخاذ عدد من القرارات الرامية إلى إزالة القيود على انتقال الأفراد ورؤوس الأموال بما يتيح تحقيق وتعميق المواطنة الاقتصادية لمواطني الدول الأعضاء، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى اتفاق الدول الأعضاء على الضوابط الخاصة بما يلي:

(1) مزاولة الأنشطة الاقتصادية كالزراعة والصناعة والمقاولات والثروة الحيوانية وإقامة الفنادق والمطاعم.

(2) تملك الأسهم والعقارات.

(3) ممارسة المهن والحرف المختلفة.

(4) المساواة في المعاملات الضريبية الخاصة بممارسة الأنشطة الاقتصادية والمهن والحرف المسموح بممارستها.

(5) الحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية بالدول الأعضاء.

ج- على صعيد توحيد السياسات الاقتصادية: عمل مجلس التعاون على تبني سياسات عامة مشتركة تشكل الإطار العام فقد أقر المجلس الأعلى عدداً من الوثائق المتعلقة بما يلي:

(1) إستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى (2000 م)- (2025 م).

(2) أهداف وسياسات خطط التنمية قصيرة المدى.

(3) الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية.

(4) تنسيق السياسات النفطية بجميع مراحلها من إستخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة.

(5) السياسة الزراعية المشتركة.

(6) الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية.

د- على صعيد المشروعات المشتركة: أكدت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة على دعم وتشجيع إنشاء مشروعات مشتركة بين الدول الأعضاء سواءً كانت برؤوس أموال عامة أو خاصة أو مشتركة بما يحقق التنمية المشتركة والتشابك الإنتاجي، وفي هذا الإطار فقد بلغ عدد المشروعات المشتركة بين دول المجلس في عام 1997م عدد(405)مشروعات بإجمالي رؤوس أموال بلغت نحو

(27.1) مليار دولار . موزعة بين مشروعات تجارية وصناعية وزراعية ومالية وخدمات ومقاولات . كما تم إنشاء عدداً من المؤسسات التنظيمية المشتركة يدعم جهود التكامل . مثال ذلك مؤسسة الخليج للاستثمار " ومقرها الكويت " وهيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون الخليجية العربية " ومقرها الرياض " .

هـ ـ **على صعيد الموقف الجماعي والتمثيل الموحد بهذا المبدأ**: تقوم دول المجلس بتنسيق سياستها التجارية تجاه الدول الأخرى والتجمعات الاقتصادية بما يوفر بعداً أكثر توازنًا في معايير القوى وفي هذا الإطار يجري مجلس التعاون الخليجي مفاوضات مشتركة مع الإتحاد الأوروبي للوصول إلى اتفاقية للتجارة الحرة وكذا حواراً اقتصادياً مع الولايات المتحدة الأمريكية .

و ـ **على صعيد الاتحاد النقدي**: ترجع محاولات دول الخليج لإصدار عملة خليجية موحدة إلى عقد السبعينيات من القرن الماضي ففي النصف الثاني من ذلك العقد وقبل قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية وضعت اتفاقية لإصدار عملة خليجية موحدة بين دول الإمارات والكويت والبحرين وقطر إلاً أن هذه الاتفاقية لم يوقع عليها بشكل نهائي وتم تجاهلها ، وفي أعقاب إنشاء مجلس التعاون الخليجي جرت دراسة عدد من الآليات الرامية لتوحيد أسعار الصرف بدول المجلس تمهيداً لإتحاد نقدي وإصدار عملة خليجية موحدة ، وفي الدورة الحادية والعشرين لقمة الخليج (المنامة 2000م) أقر المجلس الأعلى اختيار الدولار الأمريكي ليكون المثبت المشترك للعملات الخليجية وكخطوة مبدئية نحو التوصل لعملة خليجية موحدة مع تحديد سعر صرف العملات الخليجية وفقًا للأسعار الرسمية المعلنة عند بدء اتخاذ الدولار كمثبت مشترك هذا ومن المستهدف إصدار العملة الخليجية الموحدة في موعد أقصاه يناير 2010م .

2. الإخفاقات :

الرغم من النجاحات التي حققها مجلس التعاون الخليجى خلال العقدين الماضين إلاً أنه قد شابه في ذات الوقت العديد من الإخفاقات لعل من أهمها :

أـ **على صعيد التجارة البينية**: على الرغم من مرور نحو العقدين من الزمان على إنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول المجلس فإن التجارة البينية لتلك الدول لا تزال متواضعة للغاية حيث أقتصر حجم الصادرات البينية كنسبة من إجمالي صادرات تلك الدول على نحو (5.1٪) فقط في عام 2000م فضلاً عن كون تلك النسبة تعد أقل من نظيرتها المحققة في عام 1999م والتي بلغت نحو (8٪)، وهذا الأمر يعد نتيجة طبيعية لتشابه هياكل الصادرات تلك الدول والتي يمثل النفط والمنتجات البترولية العمود الفقري لها بما يجعل صادراتها أقرب إلى التنافس منها إلى

التكامل حيث يمكن القول أن صادرات النفط ومشتقاته الأساسية في الكويت وعمان عام 2001م مثلت نحو(92.3٪ و93.8 ٪) على الترتيب من إجمالي صادراتهما في ذات العام.

ب- **على صعيد هيكل الناتج القومي الإجمالي**: من خلال مطالعة هياكل الإنتاج السلعي بدول مجلس التعاون يلاحظ أن الجهود الرامية لتنويع تلك الهياكل لم تحقق النجاح المنشود بعد وذلك كما يلي:

(1) استمرار هيمنة الصناعات الإستخراجية على هيكل الإنتاج السلعي لدول الخليج حيث تراوحت تلك النسبة ما بين (50٪ و84.4٪).

(2) استحواذ صناعات الكيمياويات والمنتجات النفطية والبلاستيك والفحم والمطاط(وهي في ذات الوقت صناعات مرتبطة بالمصنعات الإستخراجية) على حصة كبيرة من الصناعات التحويلية لاسيما في الكويت (83٪) والإمارات (81٪).

(3)محدودية مساهمة قطاع الزراعة والصيد والغابات في هيكل الإنتاج السلعي والتي جاءت دون مستوى الـ (1٪)في كل من قطر والكويت. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى تراجع نصيب الفرد فمن الناتج الزراعي في كل من السعودية وعمان وقطر والكويت في عام 2001م مقارنة بعام 1990 م بنسب تراوحت بين (2٪ و25٪).

وبصورة أكثر شمولاً فإن اعتماد اقتصاديات دول الخليج بصورة شبه كاملة على النفط لا ينعكس سلبًا على درجة تنوع الهياكل الإنتاجية ومن ثم التجارة البينية لكل الدول فحسب ولكنه يلقى بظلال على فرص تحقيق التنمية المستدامة لتلك الدول مستقبلا.

ج- **على مستوى تنفيذ مراحل التكامل الاقتصادي**: يلاحظ وجود فجوة زمنية كبيرة بين التصديق على عدد من القرارات الإستراتيجية لمسيرة مجلس التعاون ودخول تلك القرارات حيز التنفيذ وهو الأمر الذي يعكس أما التباطؤ في تنفيذ تلك القرارات أو عدم دراسة تلك القرارات بصورة كافية ومن ثم تعثر تنفيذها وفي هذا الإطار نشير إلى ما يلي:

(1) أوصى مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر 1991م بتطوير الاتفاقية الاقتصادية الموحدة (الموقعة في نوفمبر 1981م) إلا أن الأمر استغرق نحو (10) سنوات حتى تم اعتماد الاتفاقية الجديدة في ديسمبر 2001م.

(2)أشارة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة في عام 1981م إلى إنشاء الإتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجية العربية في غضون خمس سنوات من دخول الاتفاقية المذكورة حيز التنفيذ وهو الأمر الذي لم يتحقق إلا في يناير 2003م.

(3)على صعيد الإتحاد الجمركي عكس التطبيق العملي للإتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجية العربية عدداً من عوائق التطبيق مثال ذلك :

(أ) إصرار بعض الدول على استمرار المطالبة بشهادة عند انتقال السلع الوطنية بين الدول الأعضاء وذلك على الرغم من قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الثاني والعشرين بإلغاء العمل بشهادة المنشأ .

(ب) عدم اكتفاء بعض الدول بالرسوم الجمركية المستوفاة للسلع الأجنبية عند نقطة الدخول الواحدة والمطالبة برسوم عند دخول تلك السلع لأراضيها .

ومما سبق نخلص إلى أن مجلس التعاون الخليجي يمتلك ناحية مقومات النجاح الكفيلة بأن يكون نموذجًا تحتذي به الدول العربية ومن ناحية أخرى فهناك بعض المعوقات التي تحول دون قيامه بدوره المنوط به على النطاقين الدولي والإقليمي . إلاً أن هذا الأداء لمجلس التعاون الخليجي العربي جابه الكثير من المتغيرات الدولية والإقليمية والتي لها تأثيرات على المنطقة بأكملها عامة وعلى الأمن لدول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية خاصة

الفصل السابع

نحو تفعيل دور المجلس على
الصعيدين السياسي والأمني



لاشك أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعد أحد التنظيمات الفاعلة في النظام الإقليمي والعربي، حيث استمر هذا التنظيم لمدة تزيد عن الربع قرن حدث خلالها العديد من الإنجازات على كافة المستويات، ولقد سعت دول المجلس خلال تلك الفترة الممتدة إلى تدعيم علاقتها السياسية، إضافة إلى القيام بدور مؤثر على المستويين الدولي والإقليمي.

أولاً: على المستوى السياسي:

من الممكن بداية تحديد بعض المقترحات التي تنطلق منها صياغة انسب أسلوب لتفعيل دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك على النحو التالي:

أـ إيجاد تصور شامل الأبعاد، لكيفية تنمية هذا الدور، من خلال بلورة الأسلوب الأنسب لاحتواء المشاكل والخلافات بين بعض دول المنطقة، ثم مشتملات الرؤية المستقبلية لتطوير تلك العلاقات في ضوء المصالح المشتركة.

بـ ضرورة تدعيم العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي العربية ودول المنطقة على أسس سلمية والحرص على عدم خلق مواقف تتسم بالحدة أو الإثارة، فضلاً عن تجنب حدوث أي نوع من المواجهة الدبلوماسية خاصة في المسائل التي تتعلق بتعامل بعض الدول والتي تقوم بدعم إسرائيل وتطوير علاقاتها معها. مع مراعاة استمرار الحرص على وجود اتصال مع دول المنطقة التي لها مصالح مع دول المجلس خاصة خلال الأزمات الحادة.

ج ـ ضرورة تقديم المساعدة المناسبة لبعض الدول التي تتعرض إلى بعض الظروف الاقتصادية السيئة لتأكيد دور دول مجلس التعاون الخليجي بالمشاركة في الظروف والمواقف الصعبة التي قد تتعرض لها دول المنطقة مثل ما حدث في إعادة إعمار لبنان عقب انتهاء الأعمال العسكرية بين إسرائيل وحزب الله.

ومن ثم يمكن التعرض للأسلوب الأنسب لتفعيل دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية على المستوى السياسي وذلك على النحو التالي:

1. تدعيم العلاقات السياسية على المستوى الداخلي لدول مجلس التعاون:

لاشك أن هناك حاجة ماسة لتفعيل العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجية العربية وذلك لكونه مطلبا رئيسيًا في عملية التكامل بين تلك الدول، وفي هذا المقام يمكن طرح أهم أبعاد هذا التصور كما يلي:

(1) ضرورة أن يكون لدول المجلس سياسة موحدة في عدد من القضايا التي تعـد أساسـية بالنـسبة لهذه الدولة في ضرورة التعامل معها، ومنها على سبيل المثال ما يلي :

(أ) اتخاذ كافة التدابير اللازمة من خلال توحيد السياسات ورسم إستراتيجية موحدة فيما يتعلق بمواجهة الآثار السياسية للعولمة وتفرد الولايات المتحدة بتشكيل النظام العالمي الجديد والتي تتخذ من دول الخليج ركيزة أساسية لها في تحقيق ذلك ، وذلـك مـن خـلال عـدم الـسماح للقوات الأمريكية لاستخدام أراضيها لتنفيذ السياسات الخاصة لتحقيق أهدافها، إلى جانب ضرورة إقامة علاقات قوية مع دول أخرى لها ثقل على المستوى السياسي مثل دول الإتحـاد الأوروبي وبعض القوى الصاعدة مثل الصين واليابان وروسيا .

(ب) تسعى دول مجلـس التعـاون الخليجـي إلى ضـرورة الـسير نحـو تحقيـق خطـوات كـبيرة في الإصلاح السياسي بها من خلال الأخذ بالمبادئ الرئيسة للديمقراطية ومنها :

ـ ضرورة الأخذ بنظام الانتخابات في المجالس التشريعية وأن يكون أعـضائها منتخبـون وممثلون لطوائف الشعب الفعلية .

ـ السماح بوجود نظام حزبي قائم على مبدأ تعدد الأحزاب وتكون تلك الأحزاب ممثلـة لكافة الطوائف في البلاد .

ـ إطلاق حرية الصحافة ورفع العوائق التي تحول دون أداء الأهداف الرئيسية المنوط بها إضافة إلى تمكين مؤسسات المجتمع المدني وجمعيات النفع العام مـن ممارسـة انـشطتها بكـل شفافية .

(2) العمل على نمو التقارب بين دول المجلس على المستوى السياسي من خلال ما يلي :

(أ) العمل على دعم العلاقات بين دول المجلس علـى المـستوي الـسياسي مـن خـلال التفاعـل والتشاور والتنسيق المستمر بـين الطـرفين في كافـة القـضايا والمـتغيرات الدوليـة والإقليميـة باعتبار أن هذه الدول هي كلٌ متكامل (كيان واحد) .

(ب) المحافظة على عقد اجتماع سنوي على مـستوي وزراء الخارجيـة لـدول مجلـس التعـاون الخليجي الست عقب الاجتماع السنوي لملـوك ورؤسـاء دول المجلـس يكـون الهـدف منـه متابعة التوجيهات التي طرحها القادة، والتنـسيق المـستمر في المواقـف الخليجيـة، وكـذلك الترتيبات التي تتم في إطار الإعداد للقمم المقبلة وترتيب الأجندة الخليجية التي يتم عرضـها ومناقشتها في هذه الاجتماعات على مستوي الملوك والرؤساء .

(ج) أن تكون التوصيات التي تصدر عن اجتماع ملوك ورؤساء دول المجلس محل تنفيذ وليست مجرد اقتراحات أو أفكار حيث يتم متابعة التنفيذ من خلال وزراء الخارجية والوزراء المختصين سواءً من خلال الاجتماع السنوي لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي أو اللقاءات الثنائية بين هذه الدول.

(د) أن يكون من ضمن توصيات القمم الخليجية التي تعقد في إطار دورات مجلس التعاون الخليجي تنفيذ كافة التوصيات التي تتعلق بدعم علاقات التعاون الثنائي بين دول مجلس التعاون، مما يعطي قوة لهذه التوصيات من خلال حرص الملوك والأمراء لهذه الدول على تنفيذ ما جاء فيها.

(هـ) سعي القيادة السياسية لدول مجلس التعاون إلى إتخاد عدد من آليات التواصل فيما بينهم من خلال القيام بزيارات دورية على مدار العام تشمل كافة دول المجلس الست وتتم في هذه الزيارات دعم علاقات التعاون الثنائي، وكذلك الحرص على تنسيق الجهود في كافة القضايا العربية والإسلامية.

(و) قيام قادة دول مجلس التعاون الخليجي بإصدار بيانات موحدة في كافة القضايا والأحداث سواءً على الساحة العربية أو الدولية من خلال الاتصالات والمشاورات المستمرة بينهم والتي تمنح دول المجلس قوة سياسية كبيرة من خلال هذا التوحد في الرأي حيال تلك القضايا.

2. تدعيم السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون:

ترتكز دول مجلس التعاون في سياساتها الخارجية على عدد من المحددات الرئيسة أهمها:

(1) ضرورة تأييد مجلس التعاون لدول الخليج العربية للشعب العراقي ومساندته في التخلص من الاحتلال الأمريكي ودعمه نحو تشكيل حكومة وطنية خالصة بعيدة عن الاحتلال الأجنبي مع تأييده نحو الوحدة الوطنية ونبذ الفرقة بين أبنائه.

(2) العمل على مساندة الأطراف العربية في الصراع العربي الإسرائيلي وذلك من خلال التأييد الكامل للحكومة الوطنية الفلسطينية ودعوة الأطراف الفلسطينية المختلفة (حركتي فتح وحماس) إلى نبذ الخلافات فيما بينهما والتركيز على مواجهة العدو المشترك لهما وهو الاحتلال الإسرائيلي، وفي الوقت ذاته تسعى الدول الخليجية إلى تأييد الحكومة اللبنانية ومساندتها في التخلص من الاحتلال الإسرائيلي لأراضيها.

(3) تقوم دول المجلس بدعم علاقات طيبة مع الطرف الإيراني بشرط عدم تدخل إيران في الشئون الداخلية لدول المجلس إضافة إلى إيجاد صيغة سلمية لأزمتها النووية.

(4) في الإطار العربي، العمل بشكل جماعي لدعم القضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ودعم مسيرة السلام في الشرق الأوسط، مع التمسك بالحقوق العربية.

(5) التأكيد على عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول مع السعي نحو مد أواصر الصداقة مع كافة الدول والمجتمعات من أجل القيام بدور فاعل على المستويين الدولي والإقليمي ومناصرة كافة القضايا العربية والإسلامية.

ومن الممكن التعرض لأهم آليات تطوير دور دول مجلس التعاون على مستوى السياسات الخارجية وذلك كما يلي:

أـ توحيد الجهود الخليجية داخل المنظمات الدولية والإقليمية: نظرًا لاتجاه النظام العالمي نحو التكتل، وبروز الدور المؤثر للتجمعات الدولية والإقليمية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها، فإن ذلك يتطلب من كافة دول المجلس تبني إستراتيجية موحدة تجاه تلك التجمعات الدولية والإقليمية تتمثل أهم محاورها في الآتي:

(1) أن تسعى دول المجلس إلى تعزيز التعاون مع تلك المنظمات والهيئات من خلال آليات ثنائية وآليات متعددة الأطراف.

(2) توحيد السياسات تجاه التكتلات والتنظيمات الدولية والإقليمية.

(3) محاولة انضمام دول مجلس التعاون الخليجي إلى التجمعات الإقليمية التي تسمح شروط العضوية بذلك وخاصة ذات التأثير على السياسات العالمية والإقليمية مع القدرة على بلورة موقف خليجي موحد داخل تلك الكيانات الأمر الذي يعطي قوة كبيرة لتلك المواقف.

(4) الدخول في شراكة إستراتيجية مع تلك التجمعات وتكثيف الاتصالات معها من خلال المجلس الأمر الذي يساهم في خلق صوت خليجي داخل تلك المنظمات، ومن ثم يصبح لهذه الدول دورًا أكثر تأثيرًا وفاعلية.

بـ تنسيق السياسات الخليجية وتفعليها حيال القضايا العربية والعالمية وذلك كما يلي:

(1) العمل على دعم وحدة واستقرار وسيادة العراق:

سعى دول مجلس التعاون إلى الوقوف مع الشعب العراقي الشقيق في محنته السياسية الذي وجد نفسه فيها، من خلال دعم الدور المحوري للأمم المتحدة في العملية السياسية في العراق، كما هو

موضح في قرار مجلس الأمن الدولي رقم(1546) الصادر بتاريخ 8 يونيو 2004م. كما ساندت الانتخابات التشريعية، وإقرار الدستور، والإجراءات اللاّحقة لاستكمال البناء السياسي للدولة العراقية، مع قيام المجلس بدعوة كافة القوى العراقية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، تمثل كافة أطراف العراق الإثنية، والدينية، دون تمييز، وتعبّر عن تطلعات مواطنيه ومحيطه العربي في إرساء دعائم عراق آمن، ومستقر، وموحد، قادر على إدارة شؤونه بنفسه، وعلى معاودة دوره كعضو فعّال في محيطه العربي والدولي، ومن الممكن أن يكون هذا الحوار والاجتماعات تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو بمبادرة وتأييد منه. إلى جانب وقوف المجلس إلى جانب العراق وعدم التخلي عنه في كافة مؤتمرات الدول المانحة، ونادي باريس، واجتماعات دول الجوار، والاتصالات الثنائية، لتسريع عملية إعادة البناء الاقتصادي في العراق. بالإضافة للوقوف قلبًا ويدًا واحدة أمام محاولات التفريق والفتنة الطائفية التي ترغب الولايات المتحدة في إجرائها داخل العراق من خلال تفتيته إلى دويلات صغيرة.

(2) السعي نحو إرساء قواعد للتعامل مع إيران:

لاشك أن لإيران علاقات تاريخية بدول مجلس التعاون الخليجي الأمر الذي يعني صعوبة قطع أو على الأقل تشويه تلك العلاقات، وبالتالي فمن الممكن إقامة أطرْ جديدة لتلك العلاقات تعتمد على الآتي:

(أ) رفض دول مجلس التعاون قيام إيران باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الصغرى – طنب الكبرى – أبو موسى) وتبني دول مجلس التعاون أسسًا ثابتة ومشتركة للتعامل مع إيران، ترتكز على مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشئون الداخلية، وحل النزاعات بالوسائل السلمية، ورفض سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة.

(ب) مطالبة الجانب الإيراني بتفعيل الحوار الودي والاتصالات الثنائية والزيارات المتبادلة على مختلف المستويات الأمر الذي يساعد على تحقيق التقارب بين الجانبين في المجال السياسي والذي يعد بدوره مدخلا هاما إلى كافة الجوانب الأخرى.

(ج) مطالبة دول مجلس التعاون من خلال علاقات التقارب مع الطرف الإيراني مواصلة الحوار الدولي والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والالتزام بالمعايير الدولية للطاقة الذرية. إلى جانب ضرورة مطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لحملها على الاستجابة لمطالب الأسرة الدولية في هذا الشأن. إلى جانب قيام دول المجلس إجراء

دراسات مشتركة مع الطرف الإيراني تحت إشراف الوكالة الدولية لإيجاد برنامج مشترك في مجال التقنية النووية للأغراض السلمية طبقًا للمعايير والأنظمة الدولية.

(3) دعم القضية الفلسطينية وعملية السلام:

لاشك أن دول مجلس التعاون الخليجي تقوم بدور هام في هذه القضية، إلاّ أنه يمكن تفعيل هذا الدور من خلال ما يلي:

(أ) الإعلان في كافة المؤتمرات والقمم داخل المجلس أو بالمنظمات الدولية رَفْضْ دول المجلس للممارسات الإسرائيلية داخل الأراضي العربية، مع القيام بقطع كافة العلاقات مع الجانب الإسرائيلي خاصة في المجالات الاقتصادية الأمر الذي يؤدي بدوره إلى الضغط على كلا من الولايات المتحدة وإسرائيل للرضوخ للمطالب العربية تمامًا كما حدث في حرب أكتوبر 1973م.

(ب) قيام دول مجلس التعاون بتأييد كافة المبادرات الرامية إلى إيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي، إلى جانب قيام دول المجلس بالمساهمة في كافة الجهود التنموية من أجل إعمار البلاد العربية المحتلة أو إعادة بناء البني التحتية التي دمرتها الآلة العسكرية للدولة المحتلة.

(ج) قيام دول مجلس التعاون الخليجية بدور فاعل في دعوة الفصائل الفلسطينية إلى وقف الاقتتال فيما بينها واللجوء إلى الحوار بدلاً من الاقتتال، والجلوس على طاولة المفاوضات من أجل تعزيز الوفاق الوطني الفلسطيني، وذلك للاحتفاظ بالمكاسب التي حققها الشعب الفلسطيني طيلة سنوات نضاله المشروع.

(د) سعي دول مجلس التعاون إلى مساندة الجمهورية العربية السورية من خلال الوقوف إلى جانبها ضد الضغوط الأمريكية التي تمارسها واشنطن، والمتمثلة في قرارها فرض عقوبات على سوريه، وأشاد المجلس بالموقف السوري المتجاوب الداعي إلى تغليب لغة الحوار والدبلوماسية كأسلوب للتفاهم بين الدول وحل الخلافات فيما بينها.

(هـ) قيام دول مجلس التعاون الخليجية العربية بتقديم كافة الدعم اللازم للدولة اللبنانية من خلال حرص هذه الدول على سلامة وسيادة واستقلال لبنان. إلى جانب الوقوف بجانبها في السعي نحو ضرورة نبذ الخلافات وإيقاف الدم المتدفق على الأرض اللبنانية، وبدء مفاوضات الوفاق في إطار الشرعية اللبنانية.

(4) تدعيم دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال الحوار مع الدول والمجموعات الدولية :

لاشك أن قيام علاقات جيدة بين دول مجلس التعاون من جانب والدول والمنظمات الدولية من جانب آخر يؤدي إلى تحقيق العديد من الأهداف وذلك وفقا لما يلي :

(أ) فتح قنوات للحوار والتعاون بين دول المجلس من جانب وبين الدول الأوروبية والأسيوية والولايات المتحدة من جانب آخر الأمر الذي يؤدى لتعيل هذه العلاقات وتنميتها .

(ب) سعي دول مجلس التعاون من خلال هذه العلاقات إلى تحقيق الأهداف التالية :

(1) الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية على الساحة الدولية .

(2) توضيح رؤية دول مجلس التعاون حيال قضية الإرهاب والتصدي للهجمة الجائرة التي حاولت الربط بين الإسلام والإرهاب ، مع تأكيد أن الإسلام دين يُعارض الإرهاب بكافة صوره وأشكاله .

(3) ترسيخ العلاقات بين دول مجلس التعاون وهذه الدول الأمر الذي يؤدى بدوره إلى قيام الدول الخليجية بدور أكثر فعالية على الساحة الدولية .

ثانيا: على المستوى الأمني :

يمكن التعرض لأهم أبعاد تقديم الأسلوب الأنسب في المجال الأمني وذلك على النحو التالي :

أ) تنمية العلاقات الأمنية بين دول مجلس التعاون الخليجية العربية وذلك من خلال ما يلي :

1 . تنسيق الجهود الخليجية في المجال الأمني من خلال التشاور والتباحث والذي يتم على مستوى وزراء الدفاع والداخلية في كافة دول المجلس .

2 . طرح كافة الرؤى والأفكار التي تسعي لتحقيق أمن دول مجلس التعاون وكذلك تبادل الخبرات الأمنية في التعامل مع كافة القضايا والإشكاليات ذات الصلة .

3 . تشكيل هيئة داخل كل دولة من دول مجلس التعاون لمتابعة تنفيذ كافة التوصيات التي تصدر عن البيانات الختامية لاجتماعات المجلس فيما يخص الجانب الأمني .

4 . قيام وفود من دول مجلس التعاون بالقيام بزيارات دورية إلى عدد من الدول الأخرى وعقد لقاءات مع المسئولين الأمنيين بها وذلك للاستفادة من خبرات هذه الدول في التعامل مع مختلف القضايا الأمنية ، ومع السعي نحو تطبيق الإستراتيجيات والخطط التي تناسب الظروف والأوضاع داخل دول مجلس التعاون الخليجية العربية .

5. تنسيق المواقف والرؤى المشتركة في المجال الأمني بين دول مجلس التعاون الخليجية في الاجتماع السنوي لوزراء الداخلية العرب، الأمر الذي يعنى تحقيق تعاون أمني خليجي، ويكون دافعًا لدول عربية أخرى لتنسيق جهودها الأمنية مما يكون له أكبر الأثر في تفعيل الأمن القومي العربي.

ب) تعزيز مجالات التعاون الدفاعي بين دول مجلس التعاون الخليجية العربية من خلال ما يلي:

1. الاعتماد على القدرات الذاتية وتنميتها وتطويرها تسليحًا وتدريبيًا وتعليميًا لرفع مستوى كفاءة العاملين بالمجالات الدفاعية المختلفة وذلك ضمن تصور مشترك.
2. عدم ربط خطط التسلح بمصدر واحد والبحث عن الأفضل والأنسب والأكثر فعالية وما يتناسب وخطط البناء الذاتي.
3. العمل على بناء قوة ردع خليجية مشتركة تستطيع أن تؤدي دورها عند حدوث أي طارئ ومسئوليتها الدفاع عن سلامة وأراضي دول مجلس التعاون الخليجية العربية.

ج) الأسلوب الأنسب لمواجهة الإرهاب:

1. محاولة اختراق هذه الخلايا، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى التعرف على أهدافهم، ومن ثم وضعه الإستراتيجية المناسبة للتعامل معهم.
2. تبادل المعلومات بين دول مجلس التعاون والدول الأخرى، حول الشبكات والخلايا المسلحة، وأساليبهم في استخدام التكنولوجيا الحديثة في تنفيذ عملياتهم.
3. ضرورة توحيد كافة السياسات والجهود من أجل مكافحة الإرهاب من خلال إنشاء جهاز أمني خاص مكون من كافة دول مجلس التعاون من أجل مكافحة الإرهاب مع منحه صلاحيات واسعة للقيام بالدور المطلوب في هذا الاتجاه إلى جانب توفير العدم المادي والبشري له مما يتيح له تفعيل مقاومة الإرهاب والقضاء عليه والذي يشكل خطرًا داهمًا لأمن دول مجلس التعاون الخليجية العربية قاطبة.

د) تحقيق أقصى تعاون في المجال العسكري وذلك من خلال ما يلي:

1. عقد تدريبات عسكرية مشتركة بصفة دورية منتظمة بين دول مجلس التعاون في كافة القطاعات البرية والبحرية والجوية، مع السعي للاستفادة من التطور العالمي الحادث في تلك القوات.
2. قيام وفود من دول مجلس التعاون بتنظيم زيارات مشتركة إلى عدد من الدول المتقدمة في المجال العسكري للإطلاع على التقنيات الحديثة في مجال الصناعات العسكرية، والسعي نحو الاستفادة

من تلك التقنيات، إلى جانب الحرص على دعوة عدد من الخبراء العسكريين البارزين على الصعيد العالمي للوقوف على التطور الهائل في الإستراتيجيات العسكرية ومحاولة تطوير القدرات العسكرية الخليجية في هذا الاتجاه.

3. وضع إستراتيجية تكاملية للنهوض بالصناعة العسكرية الخليجية من خلال ضرورة قيام صناعة خليجية عسكرية موحدة وتقليل الاعتماد على الاستيراد من الخارج إلى جانب ضرورة وضع إستراتيجيات واسعة للصناعات العسكرية داخل دول مجلس التعاون تتضمن الإجراءات التشريعية والقانونية، ووضع صندوق خليجي مخصص لدعم الصناعة العسكرية مع ضرورة تقديم الدعم الفني لتلك الصناعات من خلال التدريب والتنمية للعناصر البشرية.

هـ) تطوير قوة درع الجزيرة وتفعيل دورها:

كانت قوة درع الجزيرة لدول مجلس التعاون الخليجية العربية ضمن موضوعات القمة (27) الخليجية عام 2006م، والتي تصوَّر المحللون أنه تم حلّها، بل إنها كانت ضمن الموضوعات الأساسية في كافة القمم الخليجية، وكانت اللجنة العليا لرؤساء الأركان بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد عقدت اجتماعها الدوري السنوي الرابع في دولة الإمارات العربية المتحدة (من 19إلى20/ 9/ 2006م) لبحث الأخطار المحدقة والتحديات المقبلة من منظور وحدة الهدف والمصير المشترك لدول المجلس، وعقد في أبو ظبي (يومي 6ـ7 نوفمبر 2006م) الاجتماع الدوري الخامس لمجلس الدفاع المشترك لوزراء الدفاع في دول المجلس، وبحث المجتمعون عددًا من الموضوعات التي بحثت في القمة الخليجية (السابعة والعشرون)في الرياض، وهي: (تطوير قوات درع الجزيرةـ وسبل تطوير مشروعي حزام التعاون والاتصالات المؤمنةـ والتدريبات المشتركة بين دول المجلسـ وتوحيد العديد من الكراسات والمناهج العسكرية). بالنسبة لتطوير قوات درع الجزيرة، والتي كانت القمة الخليجية الـ (26)، التي عقدت في ديسمبر 2005م في أبو ظبي قد وافقت على الاقتراح السعودي لتطوير القوة، وكلفت وزراء الدفاع بدراسة وتقديم توصياتهم إلى قادة دول مجلس التعاون الخليجية العربية في القمة المقرر عقدها في ديسمبر 2006م بالرياض.

وقد أشار الوزراء إلى ما جاء في اتفاقية الدفاع المشترك الخليجية التي وقعها قادة دول المجلس في قمة المنامة عام 2000م واتفقوا فيها على تطوير قوة درع الجزيرة وفقًا لإمكانات كل دولة بما يخدم دورها في مفهوم الدفاع المشترك. وفي القمة السابعة والعشرين، والتي عقدت في الرياض يومي السبت والأحد 9 ـ 10 ديسمبر 2006م، وبحضور أصحاب الجلالة والسمو ملوك وأمراء دول

المجلس جميعًا، أطلع المجلس الأعلى على نتائج الاجتماعات المشار إليها، والخاصة بمقترح خادم الحرمين الشريفين لتطوير قوة درع الجزيرة، والتي تهدف إلى تعزيز وتطوير القوة وزيادة فعاليتها القتالية، وكلف الأمانة العامة بمتابعة استكمال الدراسات والتنظيمات المتعلقة بذلك، كما صادق المجلس الأعلى على بقية القرارات المتعلقة بسير التعاون العسكري في مختلف المجالات. ومن أبرزها ما يخص إدامة وتطوير المشاريع العسكرية والتمارين الدورية المشتركة، أي ما يعني استمرارية اهتمام قادة دول المجلس بأهمية تفعيل دور قوة درع الجزيرة، لما لها من دور في حفظ واستقرار الأمن في المنطقة. ولاشك أن الهاجس الأمني كان من بين الدوافع لتشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية من دوله الست عام 1981م، وإن كان لم يفصح عنه صراحة آنذاك، حيث شُكِّل المجلس في ظل العديد من المتغيرات ذات الأبعاد الأمنية، كان أبرزها "الثورة الإسلامية في إيران، ونشوب حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران عام 1980م. وفي هذا الإطار، لم يكن من المستغرب أن تتجه دول المجلس لتشكيل قوات خاصة كذراع أمنية للمجلس، لظروف غالبية دول المجلس، من حيث صغر حجمها، وقواتها المسلحة التي لا تتوازن مع القوى الكبرى في الخليج مثل العراق وإيران، وعرفت تحت اسم قوات "درع الجزيرة"، ويمكن، على ضوء ما تقدم، القول:

(1) أن إنشاء قوة "درع الجزيرة" كان حلمًا في نفوس الجيل الأول أو الجيل المؤسس للنهضة الخليجية، والذي كان التعاون العسكري بين بلدان الخليج العربية أهم أهدافه، وقد علق البعض على ذلك بالقول: "إذا كان مثل هذا الحلم بدأ ترفًا في الماضي، فقد أصبح ضرورة ملحة في زمن زادت الأطماع بمنطقتنا أكثر، حيث يعاد رسم خريطة العالم وفقًا لأهواء القوى العظمى، وحيث أصبحت كوابيس الاستعمار العسكري تطل برؤوسها من أقبية التاريخ القديم، لقد أعادتنا التغيرات التي طرأت على العالم مؤخرًا إلى مفاهيم كنا نعتقد أنها أصبحت قديمة، فبعد عقود كنا نؤمن فيها بأن المعيار الحقيقي لقوة أي دولة أو أي حلف أو تجمع سياسي إستراتيجي هو قوة اقتصادية، وقوة الميزان التجاري، وليس أي شيء آخر، عدنا بعد عودة مبدأ "فرض الهيمنة بالقوة"، والذي أعاد معه أشباح مفاهيم الاستعمار القديم ندرك أن الاقتصاد لا شيء، أو بمعنى أدق، "إنه لا يساوي شيئًا، إذا لم تكن هناك قوة عسكرية تحميه".

(2) قدمت خبرة "درع الجزيرة" نموذجًا يمكن الاحتذاء به من قبل تجمعات إقليمية أخرى، خصوصًا على المستوى العربي، وعلى وجه التحديد جامعة الدول العربية، وهو ما قد يكون

موضع معارضة من قبل قوى خارجية ترغب في تجنب أية جهود جادة في المنطقة، قد تـوفر لهـا مكانة كبيرة في التوازنات الدولية والإقليمية بشكل قد يؤثر على مسار الأحداث بالمنطقة وسـبل التعامل مع صراعاتها المزمنة، فضلاً عن موازين القوى الإقليمية، وفي هذا الخـصوص، تجـدر الإشارة إلى تصريحات رئيس هيئة الأركان بقوة دفاع البحرين، (اللواء الركن- دعيج بن سلمان آل خليفة)، بمناسبة انعقاد الاجتماع الثالث للجنة العسكرية العليا، بمشاركة رؤسـاء الأركـان بالقوات المسلحة بدول مجلس التعاون لدول الخليجية العربية، في النـصف الثـاني مـن سـبتمبر 2005م، حيث أكد أن التكتـل الـدفاعي بـالخليج "ينـدر مثيلـه بـين التكـتلات العـسكرية أو السياسية، وذلك على صعيد ما تم إنجازه في الجانبين الأمني والاستراتيجي".

(3) أن أي توجُّه نحو "تفكيك" قوة "درع الجزيرة"، بمعنى تلاشـيها بـشكل تـام، قـد تكـون لـه العديد من الآثار السلبية على دول مجلس التعاون الخليجية العربية في المجال العـسكري، ومـن قبيل ذلك ضعف مستويات التنسيق الدفاعي بـين أطرافـه، وانخفـاض مـستوى التجـانس بـين القوات المنتمية إلى دوله، وهـو مـا كـان قـد تم التوصـل إليـه خـلال فـترة تواجـد قـوة "درع الجزيرة". ويضاف إلى ذلك تعاظم الاعتماد على القوى الأجنبية في توفير الحماية لأي من دول مجلس التعاون في فترات الأزمات، بما لذلك مـن آثـار سـلبية علـى الأوضـاع الداخليـة وأمـام مواطنيه من جانب، وصورة دول مجلس التعاون على الساحة الدولية من جانـب آخـر، فـضلاً عن سلب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية القدرة على المناورة الدبلوماسـية في القـضايا التي قد تضعها في مواقف متعارضة مع مواقف القـوى الخارجيـة الـتي تـوفر (بـشكل مطلـق) صمام الأمان لدول المنطقة في مواجهة التهديدات العسكرية الخارجيـة، وعلـى وجـه التحديـد التهديدات الإقليمية التي تتمحور حاليًا بشكل رئيس حول القوة العسكرية الإيرانية.

(4) في المقابل، فإن عملية "إعادة الهيكلة" إذا ما تمت بشكل جدي يمكـن أن تعطـي دفعـة لجهـود العمـل العـسكري المـشترك، شـريطة مراعـاة عـدد مـن التوصـيات الـتي تجنبهـا الوقـوع في الإشكاليات التي واجهتها القارة الأفريقية مع تجربة "القوات الجاهزة للتدخل"، ومن بين أهـم هذه التوصيات يمكن الإشارة إلى ما يلي:

(أ) تحديد عدد القوات التي تخصصها كل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "لـدرع الجزيرة" وأماكن تمركزها في دولها.

(ب) دورية عمليات التدريب والمناورات المشتركة بين كافة الوحدات، وهو ما تم الموافقة عليه في القمة (27) ديسمبر 2006م.

(ح) إيجاد آلية محددة لاستدعاء وحدات قوات درع الجزيرة في فترة زمنية محددة مع تأمين وسائل النقل والدعم اللوجستي اللازمة لذلك.

و) ضرورة قيام البرنامج النووي الخليجي العربي:

في الوقت الذي تشير فيه كافة التقارير والمؤشرات الدولية إلى أن المستقبل سينتقل شيئًا فشيئًا من النفط إلى الطاقة النووية أعلنت دول (مجلس التعاون الخليجي) من خلال القمة التي عقدت في ديسمبر عام 2006م بمدينة الرياض، عن عزمها دخول النادي النووي الدولي بامتلاك التكنولوجيا النووية من أجل استخدامها في الأغراض السلمية، وبخاصة في مجالي إنتاج الطاقة الكهربائية، وتحلية المياه، بالإضافة إلى الاستخدامات الأخرى. وكانت دول عربية أخرى قد سبقتها إلى هذا الخيار في ظل تصالح دول العالم مع الطاقة النووية والاتجاه بقوة إلى علومها باعتبارها هي البديل الوحيد للنفط كمصدر اقتصادي مهم للتنمية بميادينها المختلفة.

ولقد بدأت دول الخليج العربي الحديث عن إمكانية الدخول إلى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتضمن البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في الرياض في الفترة من 9ـ10 ديسمبر 2006م عددًا من البنود ذات الصلة بالمسألة النووية السلمية والعسكرية، فقد حث إيران على الالتزام بالمعايير الدولية للأمن والسلامة وأن تراعي الجوانب البيئية في هذا الشأن وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة النووية، وطالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة، كما حث المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لحملها على الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي في هذا الشأن، وأكد مجددًا على مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج، مع الإقرار بحق دول المنطقة في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية، على أن يكون ذلك متاحًا للجميع في إطار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ووجه المجلس الأعلى بإجراء دراسة مشتركة لدول مجلس التعاون لإيجاد برنامج مشترك في مجال التقنية النووية السلمية طبقًا للمعايير الدولية.

وتنفيذًا لهذا التوجه قام الأمين العام لمجلس التعاون في فبراير2007م بزيارة إلى العاصمة النمساوية (فينّا) للتباحث مع المسئولين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول مشروع البرنامج النووي الخليجي، حيث التقى المدير العام للوكالة، ورئيس لجنة الحد من انتشار الأسلحة النووية،

وعدد من المسئولين، وأكد مدير عام الوكالة استعداد الوكالة لتقديم المساعدات النقدية لإجراء دراسة الجدوى الأولية حول برنامج نووي سلمي مشترك، والمساهمة بالخبرات العلمية في إطار هذا المشروع تأكيدًا على مبدأ الشفافية والاستخدامات السلمية وفقًا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمعايير الدولية للأمن والسلامة والاتفاقيات الخاصة بالوكالة في هذا الشأن، كما استضافت الرياض في شهر أبريل 2007م مدير عام الوكالة الدولية، وتم التباحث حول الموضوعات المتعلقة بجدوى بناء المنشآت النووية وطبيعة استخداماتها السلمية.

ومع أن التوجه الخليجي لامتلاك الطاقة النووية يستند إلى مبررات إستراتيجية واقتصادية قوية تتعلق بالأمن القومي في مفهومه الشامل، إلاَّ أن هناك العديد من الأسباب التي أعطت أبعاده السياسية والعسكرية أهمية خاصة أدت إلى تسليط الضوء عليها بشكل كبير من قبل الخبراء والمعنيين خلال الفترة الماضية وتقديمها على ما عداها إلى الحد الذي أدى إلى اعتبار الحديث عن أي نوع من التكنولوجيا النووية في الخليج يثير نوعًا من سباق التسليح النووي.

ولعل أهم الأسباب التي أعطت التوجه الخليجي أبعادًا سياسية وعسكرية تتمثل في أن الإعلان عن هذا التوجه جاء في الوقت الذي يحتدم فيه التوتر حول البرنامج النووي الإيراني، ويشتد القلق الخليجي تجاهه، فضلاً عن تصاعد الاحتقان الطائفي في المنطقة وما يكشفه من توتر ظاهر في العلاقات الخليجية الإيرانية على هذه الخلفية، والسبب الثاني هو التصريحات التي صدرت قبل القمة الخليجية عن أن انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة سوف يدفع بالدول المتقدمة فيها إلى المبادرة إلى برامج نووية سرية كانت أمْ علنية بهدف خلق الاتزان العسكري في المنطقة دفاعًا عن مصالحها.

من هذا المنطلق يمكن القول أن التوجه الخليجي ينطوي على رسالتين أساسيتين، أولاهما: موجهة لطهران مفادها أن دول مجلس التعاون الخليجية لن تقف مكتوفة الأيدي في مواجهة امتلاك إيران القدرة النووية، والرسالة الأخرى موجهه للولايات المتحدة الأمريكية، ودفعها إلى مزيد من الحسم في التعامل مع إيران وسياسة التغلغل في المنطقة.

كما أن القمة العربية التي عُقدت في الرياض في مارس2007م قد حذرت من سعي إيران لامتلاك تكنولوجيا الذرة، إذ أن ذلك سيؤدي إلى سباق تسلح نووي تدميري وخطير في المنطقة، على الرغم من أن طهران كانت أول المرحبين بالإعلان الخليجي، حيث أبدت استعداداها بعد ساعات قليلة من هذا الإعلان على تقديم أي نوع من أنواع المساعدة التي يحتاجها الخليجيون في

هذا الشأن، وإن رأى المحللون أن هذا العرض لا يوجد به شيء علمي، وأنه لا يعدو كونه رسالة سياسية أكثر منها رسالة جدية مفادها: أن طهران لا تعترض على أن تقوم الدول الخليجية باستخدام الطاقة النووية السلمية. فلماذا تكون هناك اعتراضات حينما يكون الحديث عن برنامج إيران النووي. وكان هذا الموقف الإيراني أحد أسباب الارتباك الذي اتسم به رد الفعل الأمريكي، فقد دعمت الولايات المتحدة في البداية هذا التوجه النووي الخليجي العربي، وقالت إنه يتفق مع توجيهاتها المشجعة للبحث عن مصادر بديلة للطاقة الهيدروكربونية، إلاَّ أنها عادت وتراجعت في موقفها على لسان وزيرة خارجيتها التي قالت: " إنها تريد أن تعرف المزيد عن خطط دول الخليج لدراسة برنامج الطاقة النووية "، وهذا ما دفع الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى القول بأن الطموح النووي الخليجي مشروع، وأنه إذا أرادت أي جهة أن تطلع على الدراسة الخليجية في هذا الخصوص فإنه من الأفضل أن يكون ذلك بعد إتمام الدراسة.

الفصل الثامن

نحو تفعيل دور المجلس على

الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي



لا يمكن التعرض لـدور دول مجلس التعـاون وتفعيلـه دون الحـديث عـن الجانـب الاقتـصادي والاجتماعي، حيث أنها عملية تكاملية بالأساس تعتمد على التطوير في كافـة الجوانـب الـسياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وفى هذا الإطار يمكن تحديد أهم ملامح تطوير دور دول مجلس التعاون من خلال ما يلي:

1. تفعيل دور المجلس على المستوى الاقتصادي:

هناك حاجة ماسة لدول مجلس التعاون لوضع رؤية مـستقبلية في المجـال التنمـوي تـستطيع مـن خلالها مواجهة التحديات وبلورة مسارات جديـدة نحـو المـستقبل في إطـار طموحـات وتطلعـات شعوبها إلى نمو أفضل. إلى جانب ذلك فإن تقييمًا موضوعيًا لمسيرة التنميـة في دول مجلـس التعـاون لدول الخليج العربية يؤكد أن هذه الدول قد حققـت إنجـازات متعـددة في إطـار سـعيها إلى تحقيـق التقدم الاقتصادي، ولا شك أن أبرز التحديات التي عايشتها المسيرة التنموية الوطنية لدول مجلـس التعاون هو مخاطر العولمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإشكالية الخلل الاجتماعي للـسكان في دول الخليج العربي والصعوبات التي يواجهها في التعامل مع التقنيات الحديث وبنـاء قـدره ذاتيـة، واستمرار اختلال هيكل الإنفاق لصالح قوى الاستهلاك على حساب قـوى الادخـار والاسـتثمار الإنتاجي.

هذا وقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجية العربيـة خـلال الـسنوات الأخـيرة مجموعـة مـن التحديات أهمها:

أ ـ تأثر المنطقة بتضارب المصالح الدولية على النفط، فضلاً عن المـشاكل الإقليميـة المحيطـة بـدول مجلس التعاون، بالإضافة إلى قيام الركائز الاقتصادية لـدول مجلـس التعـاون علـى التنـافس أو التشابه بدلاً من التكامل، الأمر الـذي أدى إلى الحـد مـن زيـادة حجـم وتنـوع التجـارة البينيـة وتكامل القطاعات الإنتاجية.

بـ ـ المستجدات العالمية التي سيكون على الجهود التنموية التعامل معها خـلال الـسنوات القادمـة، خاصة مع بروز دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية ونشأة الاتجـاه نحـو العولمـة الاقتـصادية بمـا تتضمنه من تحرير للتجارة والاستثمار الدوليين، ومن الملاحظ أن التقارير الـصادرة عـن واقـع اقتصاديات كل من دول مجلس التعاون الخليجية العربية والنظام الاقتصادي العـالمي توضـح أن

هذه المنطقة تواجه مجموعة من المعطيات بعضها يمثل عناصر ضعف (داخلية وخارجية) والبعض الآخر يمثل عناصر قوة (الثروة النفطية) وتوفر قدر لا بأس به من البنية الأساسية.

جـ- تتعرف الإستراتيجية الاقتصادية المقترحة لدول مجلس التعاون على قدرة هذه الدول لإدراك هذه المعطيات وعلى تكييفها وفقًا لمصالحها وأولوياتها، من الممكن إلقاء الضوء على بعض المحددات الرئيسة في هذا الجانب وذلك على النحو التالي:

(1) إنه في ظل تنامي درجة الاعتماد المتبادل، وفي ظل الاتجاه المتصارع نحو العالمية. . لم يعد بوسع أية دول تريد مواكبة العصر أن تنعزل عما يحدث به، وبالتالي فإنه لم يصبح أمام دول مجلس التعاون خيار آخر سوى التعرف على التوجهات العالمية والسعي نحو الاستفادة من الآثار الإيجابية للعولمة والابتعاد – قدر الإمكان – عن آثارها السلبية على تلك الدول.

(2) أصبح تكامل دول الخليج العربية هو شرط بقاء تمليه معايير التكتل الاقتصادي العالمي، وكذلك التعاون مع التكتلات العالمية والإقليمية.

(3) ضرورة السعي نحو استغلال الوضع الاقتصادي الجيد لدول مجلس التعاون في السعي نحو تفعيله وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

وفي ضوء هذا يمكن تحديد المرتكزات الأساسية لدول مجلس التعاون على الجانب الاقتصادي من خلال ما يلي:

أ. أن مستقبل هذه الدول رهن بقدرتها على تقليص جوانب الضعف والآثار السلبية في النظام الاقتصادي العالمي وما يعرف بآثار العولمة الاقتصادية، وعلى تعظيم جوانب القوة الداخلية والآثار الإيجابية للمتغيرات العالمية، وفي صياغة مستقبل أفضل لهذه الدول على معرفة ما تمثله تلك المعطيات من فرص أو قيود.

ب. أن مستقبل هذه الدول يستلزم سعيها، نحو تحقيق درجة عالية من الاستقرار السياسي بالمنطقة، عن طريق تكثيف الجهود داخليًا وعربيًا وإقليميًا ودوليًا للوصول إلى صيغ تجنب دول مجلس التعاون التعرض لأي منازعات أو اضطرابات إقليمية، من أجل توفير مناخ سياسي ملائم للتنمية الاقتصادية.

ج. التوجهات الاقتصادية الجديدة في دول الخليج والتي تتركز في إعطاء أهمية أكبر لدور القطاع الخاص والسعي نحو جذب الاستثمارات الخارجية، والتنوع الاقتصادي، الانفتاح الاقتصادي، وغيرها من عناصر هذه التوجهات التي تصب في مزيد من التطور للعلاقات الاقتصادية لدول الخليج العربية مع كافة دول العالم.

د. الصيغ الجديدة التي تعرضها دول المجلس للتعاون الاقتصادي مع الخارج، والتي دشنها الملك عبد الله بن عبد العزيز خلال جولته الأوروبية ـ الأسيوية خلال عام 1999م (ولي عهد المملكة سابقًا)، وتتلخص في تجاوز مرحلة النظرة إلى الدول الخليجية من خلال المعونات وعقود المشتريات إلى مرحلة أخرى هي مرحلة الشراكة الاقتصادية التي تقوم على تبادل المنافع والمصالح.

ومن ثم يمكن التعرض لأهم أبعاد تطوير الدور الاقتصادي للمجلس من خلال ما يلي:

أ. تدعيم العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على المستوى الاقتصادي:

لاشك أن لدول مجلس التعاون الخليجية العربية أهمية كبيرة على المستوى الاقتصادي الدولي والإقليمي باعتبارها مصدرًا حيويًا للطاقة التي يحتاجها العالم، وسوف يزداد هذا الاعتماد أكثر على المدى المتوسط والبعيد، ولكي يدفع المستهلكون تكلفة النفط، فإن عليهم أيضًا أن يبحثوا عن مشروعات مشتركة وترتيبات شراكة إستراتيجية جديدة. ومن الممكن تناول أهم الأبعاد التي تتعلق بتقديم الأسلوب الأنسب في هذا الجانب وذلك على النحو التالي:

(1) إقامة لقاءات دورية لوزراء الصناعة والتجارة والاقتصاد بدول مجلس التعاون لبحث أُطرْ التعاون المشترك والسعي نحو تفعيل العلاقات الاقتصادية في مجال دفعها للتطور.

(2) العمل على تدشين عدد من الإجراءات القانونية والتشريعية والتي تهدف لتذليل العقبات أمام المستثمرين داخل كافة دول مجلس التعاون الخليجية العربية.

(3) توسيع قاعدة التجارة الخارجية بين دول مجلس التعاون من خلال عقد الاتفاقيات التجارية التي تشترط حظر استيراد السلع والمنتجات التي توجد بدول الخليج العربية مما يؤدي إلى زيادة معدلات التصدير والاستيراد بين دول مجلس التعاون الأمر الذي يعني مزيدًا من معدلات التبادل التجاري بين الجانبين.

(4) العمل على الدعم الكامل للعلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون وذلك من خلال القمم الخليجية المتعاقبة مع إعطاء هذا الجانب كافة التسهيلات التي تمكنه من دعم تلك العلاقات بين دول المجلس.

(5) تشجيع إقامة المشروعات الصناعية المشتركة بين دول مجلس التعاون وخاصة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات والتي تسعى لإقامة مشروعات ضخمة ذات رأسمال كبير، على أن تكون لتلك الشركات مجالس إدارات مشكلة من كافة دول المجلس ويكون لها مقر رئيسي

بأحد هذه الدول ، كما يكون لها مكاتب فرعية ببقية الدول ، ويكون لهـذه الـشركات أهـداف تمويه تهدف في مجملها إلى دفع الاقتصاد الخليجي العربي للأمام .

(6) إتباع سياسات وآليات جديدة تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية لأسواق المال الخليجية مـع دول غرب آسيا من خلال استحداث آلية لتطوير أسواق الأوراق الماليـة وزيـادة قـدرتها التنافـسية ، والسعي نحو تطوير الجهاز المصرفي وزيادة قدرته التنافسية ، مـع العمـل علـى تـرويج الفـرص الاستثمارية الجديدة والإسهام فيها .

(7) توفير شبكة من المعلومات " قاعدة بيانات " عن الفرص التجارية والاستثمارية بـدول مجلـس التعاون بما يُعرف المستثمر الأجنبي عن الفرص الجديدة المتاحة للاستثمار

(8) تطوير قوانين التجارة والقوانين المنظمة للاستثمار العالمي ، والتوصل إلى تعرفه جمركية موحـدة واتخاذ الآليات اللازمة للتعامل بفاعلية مع الانعكاسات الناجمة عـن الانـضمام لمنظمـة التجـارة العالمية وبما يحمي المصالح الحيوية لدول مجلس التعاون .

ب. ضرورة إزالة كافة الحواجز الجمركية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

من المهم في هذا المقام العمل على إزالة كافة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فيمـا يخـص منتجاتها وإعفاء تلك المنتجات من الرسوم الجمركية ومعاملتها معاملـة الـسلع الوطنيـة ، والعمـل علـى تنـسيق سياسـات الاسـتيراد والتـصدير ، وخلـق قـوة تفاوضـية جماعيـة في مجـال الاسـتيراد والتصدير .

وبالتالي فإن قيام الإتحاد الجمركي لدول الخليج العربية يهدف إلى تحقيق ما يلي :

(أ) تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي .

(ب) أنظمة وإجراءات جمركية موحدة .

(ج) نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة .

(د) انتقال السلع بين دول مجلس التعاون دون قيود جمركية أو غير جمركية .

ويمكن تحديد عدداً من الآليات لتحقيق هذا الهدف أهمها :

(أ) العمل على تكليف لجنة الإتحاد الجمركي بسرعة الانتهاء من دراسة المواضيع المرتبط بإقامـة الإتحاد الجمركي ، ووضع جـدول زمـني للانتهـاء مـن جميـع المعوقـات والـصعوبات الـتي تعترض سير الإتحاد الجمركي .

(ب) عدم مطالبة سلطات الجمارك بدول مجلس التعاون للمنتجات الوطنية بشروط أكثر من تلك التي تطالب بها مثيلاتها من المنتجات الأجنبية الأخرى، من حيث شكل ونوع هيئة دلالة المنشأ.

(ج) زيادة ساعات العمل في المراكز البينية بين الدول الأعضاء وذلك لتسهيل حركة انسياب السلع بين الدول الأعضاء وتشجيع التبادل التجاري بينها.

(د) عدم ضرورة مطالبة إرساليات المنتجات الوطنية بالترخيص الصناعي للإرسالية الأولى من إنتاج المصنع. وفي حالة الشك في منشأ البضاعة الوطنية، تربط رسومها الجمركية بالتأمين لحين إثبات منشأها.

(هـ) التأكيد على أن تحمل المنتجات الوطنية دلالة منشأ واحدة، وفي حالة وجود دلالتي منشأ (وطنية وأجنبية) على السلعة الواحدة تفرض عليها رسوم جمركية.

(و) ضرورة الالتزام الكامل بقرار المجلس الأعلى في دورتيه الثانية والعشرين من ديسمبر 2001م ، والثالثة والعشرين من ديسمبر 2002م، والذي حدد بموجبه التعريفة الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون تجاه العالم الخارجي، وعدم إعفاء أي دولة عضو لأي سلعة متفق على فرض رسوم جمركية عليها إلاَّ بعد الاتفاق عليها في إطار المجلس.

ح. السعي نحو إصدار العملة الخليجية الموحدة:

وافق المجلس الأعلى في ديسمبر 2001م على البرنامج الزمني لإقامة الإتحاد النقدي، والذي يقضي بتطبيق الدولار الأمريكي مثبتًا مشتركًا لعملات دول مجلس التعاون الخليجية في المرحلة الحالية قبل نهاية 2002م، وهو ما تم تطبيقه بالفعل من قبل جميع دول مجلس التعاون في الموعد المحدد. كما يقضي البرنامج بأن تتفق الدول الأعضاء على معايير تقارب الأداء الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي والنقدي اللازمة لنجاح الإتحاد النقدي قبل نهاية 2005م، وذلك تمهيدًا لإطلاق العملة في موعد لا يتجاوز الأول من يناير 2010م. ولاشك أن تحقيق هذا الهدف إنما يكون له العديد من الانعكاسات فيما يخص الاقتصاد الخليجي وتطوره وذلك كما يلي:

(1) يعد الوصول إلى العملة الخليجية الموحدة وإقامة الإتحاد النقدي لدول مجلس التعاون تتويجًا لما تم إنجازه من مراحل التكامل الاقتصادي وسيزيد من إيجابياتها ويقوي مكاسب الإتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة حيث سيترتب على قيام هذا الإتحاد وإصدار العملة الخليجية الموحدة آثار متعددة على مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما التجارة البينية والسياحة والاستثمارات. وستلاحظ آثاره بشكل أكبر على قطاع الخدمات المالية والأسواق المالية والتي ستشهد نموًا مضطردًا وتطورات متصارعة.

(2) يقضي التعامل بعملة خليجية واحدة على المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات الخليجية ويعمق مفهوم السوق الواحدة، ويسهم بشكل فعال في تطوير وتكامل الأسواق المالية الخليجية خاصة سوق السندات ويساعد على تطوير أسواق الأسهم ويؤثر فيها تأثيرًا ملحوظًا من حيث الحجم والعمق والسيولة.

(3) زيادة قدرة الشركات الخليجية على الاندماج أو الاستحواذ على شركات أخرى في مختلف دول مجلس التعاون، الأمر الذي سيكون له آثار إيجابية على صعيد الاقتصاد الكلي والكفاءة الاقتصادية.

(4) أن من شأن إطلاق عملة خليجية واحدة تشجيع المنافسة الإقليمية في مجال الخدمات المصرفية والمالية وجودة خدماتها، مما ينعكس إيجابيًا على عملائها في دول مجلس التعاون ويخفض من تكاليفها ويؤدي إلى تنويع خدماتها، وقد يؤدي كذلك إلى تشجيع الاندماج بين هذه المؤسسات على الصعيد الإقليمي للاستفادة من اقتصاديات الحجم.

(5) أن الآثار الإيجابية لإصدار العملة الخليجية الموحدة على القطاع المصرفي وعلى تكامل الأسواق المالية بدول مجلس التعاون، مقرونة بآثاره الإيجابية على صعيد السياسة النقدية والسياسة المالية والالتزام بمعايير التقارب المالي (حدود لنسب العجز في المالية العامة ونسب الدين العام) ستعزز من الشفافية والانضباط المالي على الصعيد الإقليمي، وتنعكس إيجابًا على الاستقرار النقدي والمالي في المنطقة، وهذه كلها عوامل مساعدة لجذب مزيد من الاستثمارات الوطنية والإقليمية والدولية إلى دول مجلس التعاون.

ثانيًا: تفعيل دور المجلس على المستوى الاجتماعي:

العلاقات الاجتماعية تشمل مجالات متعددة ذات علاقة مباشرة بالسكان وبمواطني تلك الدول فهي تشمل المجالات الصحية والمجالات التعليمية والأنشطة الرياضية والثقافية والمعارض المختلفة ومجالات العمل والعمال وتبادل الخبرات والمستشارين، وبحكم التجانس والتقارب والتشابه بين دول المجلس في كثير من العادات والتقاليد والدين فقد كان لذلك انعكاس على هذه العلاقات وامتدادها وتطورها على نحو أعمق وأكثر كثافة، كما أن للنهضة التنموية التي تعيشها دول مجلس التعاون دور كبير في تطور هذه العلاقات، لذلك فالعلاقات الاجتماعية ذات جانب مهم في العلاقات بين الدول ولا تقل أهمية تلك العلاقات عن العلاقات الأخرى.

ويسعى تفعيل دور المجلس على المستوى الاجتماعي إلى تحقيق عدداً من الأهداف الرئيسة وذلك على النحو التالي :

أ- الحفاظ على الهوية والقيم الثقافية العربية والإسلامية في مواجهة محاولات الغزو الفكري واختراق الثقافات العربية .

ب- محاولة الحفاظ على الهوية الخليجية خاصة في ظل تنامي الأعداد المهاجرة لدول الخليج من كافة البلدان الأخرى وعلى رأسهم القارة الأسيوية .

ج- ضرورة أن تتضمن الإستراتيجية الخليجية محددات أساسية لمواجهة الاختراق الثقافي العالمي أو ما يعرف بالعولمة الثقافية والعمل على نشر الثقافة العربية في المجتمعات المستعدة لتفعيلها .

د - توظيف وسائل الإعلام من أجل دعم السياسات الاجتماعية وضرورة تفعيلها لدول المجلس والتأكيد على أهمية تحقيق أهداف المواطن الخليجي .

هـ - أهمية إبراز الجوانب الثقافية والطابع الحضاري الخليجي والعربي ، على أن تركز هذه الإستراتيجية على أهمية العلاقات الخليجية – الخليجية في كافة المجالات .

و- أن تسعى الإستراتيجية الإعلامية نحو تفعيل القضايا التي تؤثر على الأمن الخليجي وقضايا حقوق الإنسان والبيئة والتعاون مع دول المنطقة في المجالات المختلفة .

ومن الممكن تناول أهم الأبعاد المتعلقة بتفعيل الدور الاجتماعي على النحو التالي :

أ. تفعيل العلاقات بين دول مجلس التعاون على المسار الاجتماعي:

(1) تعد العلاقات الاجتماعية امتداد طبيعي للعلاقات الأخرى السياسية والاقتصادية ولذا يلاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي ترتبط بعلاقات اجتماعية كبيرة مع بعضها البعض وهذا يعود إلى العديد من الروابط مثل وحدة اللغة والدين والثقافة والتاريخ المشترك والتشابه الكبير في العادات والتقاليد .

(2) تعد أهم عناصر العلاقات الاجتماعية هو القوة البشرية داخل دول مجلس التعاون والتي تعتبر كلٌ متكامل وليس دولاً متفرقة عن بعضها البعض .

(3) ضرورة أن يتم تقنين أوضاع العمالة الأجنبية داخل دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث أن لتلك العمالة دوراً اجتماعياً خطيراً على السكان حيث يقدم هؤلاء ثقافة أجنبية جديدة تماماً إلى جانب تقديمهم للعديد من العادات والتقاليد والتي تشكل بدورها أثراً سلبياً على مواطني دول مجلس التعاون .

(4) السعي نحو تنسيق السياسات الخاصة بالأوضاع الاجتماعية، خاصة تلك المتعلقة بالمرأة بدول مجلس التعاون، مع السعي نحو مشاركة المرأة في الأنشطة التي يمكن المشاركة فيها حسب النظام بهذه الدول.

ب. السعي نحو تحقيق المواطنة الكاملة لمواطني دول مجلس التعاون من خلال ما يلي:

(1) التنقل والإقامة. يتمتع مواطنو دول مجلس التعاون بالمساواة في المعاملة من حيث حق الإقامة والتنقل بين دول مجلس التعاون. ويتم التنقل بين خمس من دول المجلس بالبطاقة المدنية، مع ضرورة قيام المملكة العربية السعوديةً بوضع الترتيبات النهائية للسماح بالتنقل بالبطاقة.

(2) ضرورة العمل على توحيد جواز السفر لمواطني دول مجلس التعاون، وتوحيد المعلومات الأساسية التي تتضمنها البطاقة المدنية، وتطوير بطاقة ذكية موحدة يمكن استخدامها كبطاقة مدنية للتنقل ولتحقيق أهداف أخرى. وقد تم إصدار البطاقة الذكية بالفعل في ثلاث من الدول الأعضاء هي مملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، وقطعت الدول الثلاث الأخرى أشواطًا كبيرة في هذا المجال.

(3) ضرورة المساواة التامة في المعاملة في القطاع الحكومي مع السعي نحو إمكانية عدم تجديد عقود شاغلي الوظائف الإدارية والكتابية والمالية في حالة توفر البديل من مواطني دول مجلس التعاون كمرحلة أولى، واستمرار كل دولة من دول مجلس التعاون في إعطاء الأولوية لسد احتياجاتها من الموظفين من مواطني دولهم قبل اللجوء للتعاقد مع غيرهم من خارج دول المجلس التعاون.

(4) ضرورة السماح للحرفيين من مواطني دول مجلس التعاون بممارسة حرفهم في أي من الدول الأعضاء، دون أي استثناء، إلى جانب السماح لمواطنيهم بممارسة جميع المهن (ما عدا ما يندرج منها تحت قائمة الأنشطة الاقتصادية المستثناه).

(5) السعي نحو المساواة في المعاملة بين مواطني دول مجلس التعاون في تملك العقار، إلاَّ أن ذلك يتم وفقًا لعدد من الضوابط المقيَّدة، خاصة فيما يتعلق بتملك الأراضي، وقد تم بالفعل التخفيف من هذه الضوابط تدريجيًا، حيث صدر آخر تنظيم لتملك القرار في الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى ديسمبر 2002م خلواً من معظم تلك القيود.

(6) ضرورة استكمال الأدوات التي تمكن المواطن الخليجي من الاستفادة من قرارات المجلس الأعلى، ويمكن أن تشمل هذه الأدوات ما يلي:

(أ) قياس درجة استفادة مواطني دول مجلس التعاون من قرارات المجلس الأعلى التي صدرت بشأن المواطنة الاقتصادية .
(ب) نشر الوعي بين المواطنين بالامتيازات التي توفرها لهم المواطنة الخليجية المشتركة .
(ج) استكمال إنشاء آلية تسوية الخلافات المنصوص عليها في الاتفاقية الاقتصادية ، بما سيوفر للمواطنين ورجال الأعمال مرجعية ميسرة للفصل في الاختلافات في تفسير مقومات المواطنة الاقتصادية والاجتماعية .

ثالثا : تفعيل دور المجلس على المستويين الثقافي والإعلامي :

باعتبار أن الشق الثقافي والإعلامي هو جزء أساسي في بناء الأمن القومي ، ومع التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات ، فقد أصبح من المهم لدول مجلس التعاون أن تتحرك من أجل بناء وتطوير إستراتيجيها الثقافية والإعلامية بما يتناسب مع روح العصر ولتتلاءم مع المستجدات الحالية ، خاصة بعد أن ولدت التحولات التكنولوجية المتلاحقة وما أنتجته من وسائل اتصال متطورة إلى إحداث وضع اتصالي كوني جديد ، ألغيت فيه الحدود والمسافات وتقاربت فيه القارات وتشابكت فيه الثقافات على نحو لا يخلو من صراع وهيمنه ، وهو أمر يوجب على تلك الدول أن تتحرك من أجل بناء علاقات جديدة ، والاستفادة من التطور الحادث في العديد من هذه الدول وتجنب السلبيات التي لا تتمشى مع عقائدنا وعاداتنا .

أ. تفعيل دور المجلس في المجال الثقافي :

(1) الحفاظ على الهوية والقيم الثقافية العربية والإسلامية في مواجهة محاولات الغزو الفكري واختراق الثقافات العربية خاصة في إطار دعوات العولمة الثقافية لإذابة الفروق بين الثقافات ، والدعوة لثقافة كونية جديدة تعتنق النموذج الليبرالي .
(2) تنمية دور المؤسسات الدينية للقيام لدور الدعوة والتوعية في دول مجلس التعاون من خلال الدور الدعوي الذي تقوم به وزارات الأوقاف والشئون الإسلامية بتلك الدول أو الدعاة في المساجد ومن خلال اللقاءات الفكرية والعليمة داخل الجامعات والمدارس والنوادي والتجمعات العامة .
(3) أن تتضمن الإستراتيجية الخليجية محددات أساسية لمواجهة الاختراق الثقافي العالمي أو ما يعرف بالعولمة الثقافية والعمل على نشر الثقافة العربية في المجتمعات المستعدة لتفعيلها .

(4) تأكيد سماحة الإسلام من خلال اللقاءات الفكرية والثقافية، وأن هذا الدين يدعو للتسامح والخير والسلام وليس كما يطلق عليه الغرب أنه دين يدعو للقتل والإرهاب.

(5) تفعيل دور البعثات الدبلوماسية والمراكز الثقافية الخليجية المتواجدة في دول مجلس التعاون من خلال خطة عمل مدروسة وواضحة ويتوفر لها الدعم المادي ، حيث تعكس هذه البعثات مدى التعاون والتقارب الخليجي العربي في كافة الشئون الأمر الذي يعطى هذه العلاقات مزيداً من التطور والانسجام.

(6) أهمية إبراز الجوانب الثقافية والطابع الحضاري الخليجي والعربي، على أن تركز هذه الإستراتيجية على أهمية العلاقات الخليجية في كافة المجالات ، وتأكيد أن الثقافة العربية هي الدافع الأول نحو التعاون في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث تنطلق من مبدأ راسخ هو التمسك بالمبادئ والقيم العربية الأصيلة في التعاطي مع كافة المتغيرات الدولية والإقليمية.

(7) التوسع في تعليم اللغة العربية وزيادة حجم المبتعثين والأئمة وإنشاء الجوامع ومدارس تعاليم الثقافة العربية والإسلامية بها، وذلك لحماية الأجيال الناشئة بدول المجلس من الثقافات الأخرى التي يتعرضون لها لتواجد العديد من الجاليات الأجنبية بدولهم والتي تتبع ثقافات أخرى مما يشكل خطراً داهماً لأبناء هذه الدول يجب تداركه قبل أن تتفاقم آثاره.

(8) لا شك أن تفعيل العلاقات الثقافية سيكون له مردودة الهام في تفعيل العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع هذه الدول، باعتبار أن العلاقات الثقافية ترتبط بنقل الأفكار والثقافات والتجارب والتكنولوجيا، ومن ثم يجب على دول مجلس التعاون أن تتحرك من أجل زيادة حجم التبادل الثقافي، وأن تعمل على استثمار مظلة العلاقة الثقافية لتنمية العلاقات الاقتصادية.

(9) تعتبر الدبلوماسية الشعبية من أنجح الوسائل في تدعيم التفاهم بين الدول، ولا بد من استثمار ذلك من خلال الأنشطة الرياضية والفنية لجذب الشباب ودعم العلاقات معهم، مما يتيح الفرصة للشباب التعرف على شعوب وثقافة تلك الدول والتي تتسم بالتشابه إلى حد كبير.

(10) السعي نحو إصدار المزيد من المطبوعات الخليجية تهتم بأخبار دول الخليج بالأساس على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية وتكون في متناول اليد بسعر زهيد، الأمر الذي يدفع إلى الاهتمام بمتابعة كافة الأمور المتعلقة بهذه الدول ومن ثم تأكيد أواصر الصلة بينهم.

ب. تفعيل دور دول المجلس في المجال الإعلامي:

(1) عقد اجتماعات دورية بين وزراء إعلام دول مجلس التعاون وذلك بهدف التنسيق المستمر للجهود الإعلامية والذي يسهم للدورة في تفعيل تلك العلاقات .

(2) السعي نحو تبني سياسة إعلامية موحدة تهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها :

(أ) تحقيق الأهداف العليا للجانب الخليجي في كافة المجالات .

(ب) السعي نحو توطيد علاقات التعاون بين دول مجلس التعاون عبر وسائل الإعلام المختلفة .

(ج) أن تقوم السياسة الإعلامية بتبني السياسة العامة للقمم والبيانات الوزارية الصادرة عنها مع السعي نحو طرح كافة الرؤى والاتجاهات الخليجية في هذا الجانب .

(3) ضرورة ابتعاد الخطاب الإعلامي الخليجي عن كافة السلبيات التي قد تعكس صورة سلبية حول العلاقات بين هذه الدول أو تقدم طرحًا مغايرًا يؤدي لعرقلة جهود التعاون فيما بينها .

(4) السعي نحو تخصيص وسائل إعلامية يكون الهدف منها دعم العلاقات الخليجية الخليجية كأن يتم إصدار صحيفة أسبوعية أو شهرية يتم تحريرها بواسطة أقلام خليجية عربية ، وتهدف لدعم جهود التعاون بين دول مجلس التعاون ، كذلك المساهمة في إطلاق محطة فضائية مشتركة تعمل على حفز وتشجيع جهود التعاون وتعكس صورة إيجابية للأوضاع الخليجية ، كذلك طرح كافة الجوانب الإيجابية والمشرقة بتلك الدول .

(5) أن تسعى الإستراتيجية الإعلامية نحو تفعيل القضايا التي تؤثر على الأمن الخليجي وقضايا حقوق الإنسان والبيئة والتعاون مع كافة الدول والمجتمعات المختلفة .

الفصل التاسع

مجلس التعاون الخليجي والأمن القومي العربي



مما لاشك فيه أن أمن الخليج العربي لا يمكن فصله عن الأمن القومي العربي حيث أنه كل متكامل يسعى في المقام الأخير إلى تحقيق الاستقرار داخل كافة الدول العربية . كما يلاحظ أن تحقيق الأمن القومي ليست مسألة أمنية فقط ، بل هي عملية تشمل كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية .

1. تحقيق الأمن على المستوى السياسي:

أـ تكريس جهود الدول العربية ودول الخليج للحوار ورفض تصادم الحضارات واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي وعلاقات حسن الجوار .

ب ـ إنشاء البرلمان العربي الموحد ومحكمة عدل عربية كجهاز قضائي دائم للفصل بين النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول العربية بحيث تكون أحكامها نهائية .

ج ـ العمل على عدم الدخول بشكل فردي في أي ترتيبات أمنية مع أية قوى غير عربية حيث أن الأمن الوطني لأي دولة عربية لا يقوم ولا يصان إلا بالقوة الذاتية العربية .

د ـ تفعيل دور جامعة الدول العربية بما يتلاءم مع المتغيرات العالمية والإقليمية ووضع الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية موضع التنفيذ وخاصة معاهدة الدفاع المشترك .

هـ ـ تسوية الخلافات بين الجانبين الأمريكي والعربي من خلال الحوار البنَّاء الذي ينطلق من قاعدة تحقيق المصالح المشتركة للطرفين وأن يكون متكافئًا ويسعى لتحقيق المطالب العادلة وإزالة سُوء الفهم وأن تتراجع أمريكا عن سياسة الهيمنة والتسلط والتهديد وسياسة الكيل بمكيالين التي تمارسها تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط .

وـ تحقيق أمن الخليج العربي على المستوى السياسي من خلال ما يلي :

(1) أهمية الحوار البنَّاء بين الجانبين الأمريكي والخليجي بما يضمن المصالح المشتركة للطرفين حيث تصاعدت وبشدة الخلافات والتوتر بين الجانبين خاصة على مستوى المملكة العربية السعودية .

(2) استمرار التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجية العربية والولايات المتحدة الأمريكية للتغلب على الإرهاب الذي يهدد المصالح المشتركة للجانبين ، مع السعي نحو استقلالية هذه العلاقات بأن تكون علاقات متكافئة وليست علاقة تبعية حيث أن الولايات المتحدة

هي الأخرى في حاجة ماسة إلى دول الخليج العربية خاصة في مجال النفط، إلى جانب تأمين إستراتيجيتها على كافة المستويات.

(3) الإصرار على الدفاع عن الثوابت الوطنية والقومية وحقوق العرب والمسلمين في جميع المحافل الدولية.

(4) استمرار العلاقات الطيبة مع مختلف الدول سواءً الأوروبية أو الأمريكية أو الأسيوية والأفريقية حيث لم يسجل تاريخ دول مجلس التعاون قط أنها بادرت أي دولة من الدول بأي نوع من أنواع العدوان أو تسببت في وقوع خلافات مع أية دولة وتكاد لا توجد دولة في العالم لا تربطها بدول مجلس التعاون معاهدات واتفاقيات تتناول أوجه التعاون السياسي والثقافي والاقتصادي وتنظم العلاقات الثنائية بين الطرفين.

(5) استثمار المناخ الصحي السائد حاليًا في العلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران بعودة العلاقات الصحيحة على ضوء المصالح المشتركة بينهما.

(6) العمل على تسوية الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإحياء قوات درع الجزيرة وتحقيق التعاون في التصدي لظاهرة الإرهاب.

(7) العمل على إيجاد الصيغ المناسبة لتحجيم التهديد الإيراني وتشجيعها على استمرار توجهاتها المعتدلة واستثمار البعد الإسلامي لتكون إيران وقدراتها العسكرية أحد عوامل معالجة الخلل في التوازن الإستراتيجي الشامل بين العرب وإسرائيل وخاصة بعد خروج العراق عسكريًا من حسابات القدرات العربية.

(8) تطوير مجالس الشورى بدول مجلس التعاون ليكون لها دور في التشريع وإبداء الرأي واتخاذ القرارات التي ترفع مباشرة إلى الملوك والرؤساء وحق التقدم باقتراح مشروع نظام جديدة والاقتراح بتعديل قانون قائم.

2. تحقيق الأمن على المستوى الاقتصادي:

أ ـ أهمية دمج الاقتصاد العربي في سوق عربية مشتركة يتم فيها حرية انتقال عوامل الإنتاج ورؤوس الأموال والعمالة والتوسع في المشاريع الزراعية وإقامة قاعدة صناعية قوية والحد من القيود العربية وفتح الأسواق العربية للمنتجات العربية بدلاً من الاعتماد على الواردات من الخارج مع تعظيم دور القطاع الخاص وتطوير الصناعة المصرفية العربية.

ب ـ إنشاء هيئة قومية عربية تتولى أعمال البحث والتطوير تعمل على تقليل الفجوة التكنولوجية بين الدول العربية والدول المتقدمة مع الاستفادة من الكوادر والخبرات العربية العاملة في الخارج في مجالات التكنولوجيا المتقدمة.

ج ـ دعم الحرية الاقتصادية العربية ضمن المصلحة العامة وتقوية دور القطاع الخاص باعتباره محور النشاط الاقتصادي في الدول العربية.

د ـ التفاعل الإيجابي مع ظاهرة العولمة فقد أصبحت حقيقة واقعة ليس من الحكمة تجاهلها كظاهرة عامة تؤثر في جميع مجالات الحياة المختلفة مما يلزم تنمية الموارد البشرية لدول الخليج العربية بما يتمشى مع هذه الظاهرة.

هـ ـ العمل على صياغة رؤية خليجية موحدة في مجال الاقتصاد الخارجي تتمثل أهم آلياتها في الآتي:

(1) تشكيل مجلس خليجي أعلى للاقتصاد يهدف إلى تهيئة الاقتصاد للدخول في عضوية منظمة التجارة العالمية باقتصاد يستوعب المتغيرات الدولية ويتمكن من اتخاذ القرارات بشكل سريع يلبي حاجات المرحلة المقبلة من توحيد الجهود في مواجهة العولمة ومواكبة النظم الداخلية لأنظمة التجارة العالمية.

(2) تطوير الآلية الاقتصادية الخليجية مع المتغيرات الاقتصادية والتحولات التي استحدثت على الاقتصاد العالمي من خلال تبني برامج للإصلاح والتكيف الهيكلي والتوجه نحو الخصخصة بهدف تغيير دور دول الخليج في الإنتاج والتسويق وإعطاء المزيد من الفرص للقطاع الخاص.

(3) الاهتمام باستكمال إنشاء قاعدة صناعية يمكن الاعتماد عليها في التنمية الاقتصادية والعمل على زيادة الثروات الطبيعية وتنوعها والدخول في مشروعات اقتصادية مشتركة مع الدول العربية بغرض تنوع مصادر الدخل بدلاً من الاستمرار على عائدات البترول كمصدر رئيسي للثروة في دول الخليج العربية.

(4) ضرورة بناء قاعدة علمية تكنولوجية متطورة يتوفر لها الكفاءات الفنية المناسبة على استخدامها واستيعابها والاستغناء عن العناصر الأجنبية المتواجدة داخل دول الخليج لتشغيلها.

(5) تحقيق التعاون في إقامة سوق خليجية مشتركة بين دول مجلس التعاون بناءً على قرار القمة (28)ديسمبر 2007م وإزالة أي عوائق تتعلق بالسوق المشتركة مستقبلاً والتعجيل لتوحيد العملة الخليجية العربية الموحدة المقرر تنفيذها 2010م بمشيئة الله.

3. تحقيق الأمن على المستوى الاجتماعي:

أ ـ التصدي للحملة المغرضة من جانب أمريكا والدول الكبرى والتي تسعى فيها لفرض النمط الغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان وعمل المرأة والتعليم على الدول العربية والإسلامية مع معتقداتهم الغربية بغض النظر عن قيمنا وعاداتنا وما تنادى به الشريعة الإسلامية .

ب ـ تبني إستراتيجية ممتدة وبعيدة المدى في مواجهة ظاهرة الإرهاب ولن يتأتي ذلك إلا بالتعاون والتنسيق والسير في عدة مسارات داخلية وخارجية للقضاء عليه حيث أن الإرهاب يعد أحد التهديدات المباشرة للأمن القومي العربي بصفة عامة وأمن دول مجلس التعاون بصفة خاصة ، ولعل أهم آليات هذه الإستراتيجية ما يلي :

(1) نبذ الإرهاب والتطرف بكل صوره وأشكاله ومحاربته في الداخل والخارج .

(2) التعاون مع الدول العربية والإسلامية والدولية وضمان الحصول على دعم عربي ودولي لمواجهة الإرهاب .

(3) تنسيق أنشطة الإعلام العربي وتعزيز تبادل المعلومات مع الدول العربية والأجنبية والمصادقة على الاتفاقية العربية لمواجهة الإرهاب وعقد دورات تدريبية مشتركة معها لتبادل وجهات النظر ودعم القدرات الأمنية لأجهزة الأمن العربية .

(4) التعاون على إنشاء قاعدة بيانات لجمع وتحليل المعلومات وتحديثها باستمرار ودراسة ومتابعة التجارب الناجحة في مواجهة الإرهاب عربيًا ودوليًا .

(5) إدارة الحوار الحضاري بين الأديان وتصحيح الأفكار الباطلة والكاذبة عن الدين الإسلامي الحنيف .

(6) التصدي للدعاية المغرضة التي تحاول الربط بين الإسلام والإرهاب .

جـ السعي نحو الاهتمام بالعنصر البشري ووضع الخطط الكفيلة للتغلب على البطالة والعمل على تأهيل العمالة في مجالات التكنولوجيا لاستيعاب الجديد فيها . مع السعي نحو تبنى سياسات " الوطنية الخليجية " (الخلجنة) أو إحلال العمالة الخليجية الوطنية محل العمالة الأجنبية والتي بدأت تخلق بطالة بين مواطني دول مجلس التعاون مما سيساهم في القضاء على تلك الإشكالية مع التأكيد على ضرورة التنمية البشرية والتدريب المستمر لتلك الطاقات البشرية الخليجية .

د ـ ضرورة انخفاض معدلات الأمية بين كافة شعوب المنطقة العربية بصفة عامة ودول مجلس التعاون الخليجية العربية بصفة خاصة ، مع ضرورة تحقيق طفرة في مجالات التعليم والخدمات التعليمية المختلفة الذي يؤدى بدوره إلى تخريج وتأهيل أعداد هائلة من المهنيين في جميع المجالات

مما يكون له عظيم الأثر في تحقيق التنمية على كافة الجوانب والذي يخلق بدوره استقرارًا في شتى المجالات وهو المطلب الرئيسي لتحقيق الأمن القومي الخليجي والعربي .

هـ ـ ضرورة الاهتمام بالمجتمع المدني وتنظيماته المختلفة باعتباره شريكًا أساسيًا للدول والضلع الثالث في عملية التنمية إلى جانب القطاع الخاص ، مع السعي نحو منحه كافة المتطلبات التي تسعى لتفعيل هذا الدور ، إلى جانب إعادة تنظيم عمل المنظمات غير الحكومية بحيث تخضع للإشراف الحكومي لضمان عدم قيام بعضها بتمويل المنظمات الخارجة عن القانون أو تمارس الإرهاب والعنف .

و ـ إنشاء مراكز للحوار الوطني داخل كافة دول مجلس التعاون تكون مترابطة ومتوافقة وذلك لإبراز أهمية وجود قنوات شرعية يتم من خلالها إتاحة الفرصة أمام الجميع لطرح القضايا التي تشغل الرأي العام حيث أن غياب الحوار الوطني وغياب قنوات شرعية للتعبير يقود إلى سيطرة مناخ فكري متطرف يدفع الأجيال الجديدة إلى استخدام العنف واعتناق أفكار وقيم تتناقض مع روح التسامح التي ينادي بها الدين الإسلامي .

ز ـ السعي نحو تمكين المرأة على كافة المستويات من خلال مشاركتها في القضايا العامة وتمثيلها في المجالس التشريعية والنيابية والبلديات مع مزيد من حرية التعبير بكافة صوره وأشكاله وفي مقدمتها حرية الصحافة ووسائل الإعلام وفق الضوابط الشرعية .

ح ـ إنشاء جهاز يتبع رئاسة مجلس الوزراء بكل دولة من دول مجلس التعاون تكون مهمته قياسات الرأي العام لتوفير معلومات دقيقة يستفيد منها صانعوا القرار والمخططون لتكوين رؤيا واضحة عن اتجاهات الرأي العام ومتغيراته والتي لابد من وضعها في الحسبان عند صنع أي قرار .

ط ـ استمرار سعي دول الخليج نحو تقديم الرعاية الصحية لمواطنيها مع استغلال التكنولوجيا المتقدمة بتنمية مشروع الربط الطبي عبر الأقمار الصناعية بين مستشفيات دول مجلس التعاون والمراكز الطبية العالمية المتقدمة حيث يوفر هذا المشروع على المرضى الجهد والمال والوقت من إجراء السفر للعلاج في الخارج .

ي ـ الاهتمام بالرعاية الاجتماعية للطفولة ورعاية الأحداث ، وتشجيع المشروعات الإنتاجية وتحسين مستوى معيشة المواطنين ، وتهيئة مقومات الحياة الكريمة لهم ، وتطوير نظام العمالة الاجتماعية من مساعدات للمحتاجين والأيتام والأرامل والعاجزين والمعاقين ، وتطوير نظام التأمينات الاجتماعية لحماية العمال وأسرهم في حالات العجز والشيخوخة ، لكافة دول الخليج العربية .

4. تحقيق الأمن على مستوى الأمن القومي الخليجي:

تعد مسألة الأمن القومي الخليجي، خاصة فيما يتعلق بشقها العسكري الشغل الشاغل لدول مجلس التعاون في المرحلة الحالية وفي المستقبل، وجوهر تلك المسألة يكمن في السياسات الأمنية الإستراتيجية التي ترسمها دوله، وفي تأمين القدرات اللازمة لدعم تلك السياسات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأمن القومي الخليجي هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي الشامل، فالخليج العربي هو البوابة الشرقية للوطن العربي وحزام أمنه وهو ـ من وجهة نظر الإستراتيجية العسكرية ـ يمثل مركز استطلاع متقدم لمنطقة الشرق الأوسط والأقصى، ويشكل الآن منطقة عسكرية إستراتيجية بالدرجة الأولى، وخطأ دفاعيًا للحفاظ على مفاتيح النفط ، وهكذا كان اهتمام دول مجلس التعاون في دعم قدراتها من أجل السيطرة على الصراعات الداخلية ورقابتها من جانب، ومن جانب أخر الإعداد السليم لعناصر القوة الوطنية لمنع أي تهديد خارجي من تحقيق أهدافه، باعتبار أن للبعد العسكري أثرًا كبيرًا في صيانة الأمن القومي وحماية مقدرات الدول، ومن ثم كان من المهم أن تتضمن الرؤية المستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجية العربية بعدًا هامًا يختص بتحقيق التوازن الاستراتيجي مع قوى التهديد، ويتدرج تحت هذا المفهوم التوازن بالأسلحة التقليدية والأسلحة غير التقليدية . عليه يمكن القول بأن بناء الإستراتيجية الأمنية تحتاج في الواقع إلى توحيد الفكر ، كما يجب أن تبنى هذه الرؤية من أجل تحقيق الفائدة لدول مجلس التعاون من أجل بناء قدراتها العسكرية لتحقيق التوازن، وفي الوقت نفسه تحقيق الاستقرار بمنطقة الخليج العربي وهذا في الواقع يحتاج إلى وجود منهجية واضحة مع وضوح الأهداف . و من هذا المنطلق فإن دول الخليج العربية يتطلب تحقيق أمنها القومي وضع رؤية أمنية متكاملة تهدف إلى تحقيق الأمن القومي العربي . ولتحقيق ذلك يتم الآتي :

أـ أن تكون خطة شاملة الجوانب " سياسيًا– اقتصاديًا – اجتماعيًا – أمنيًا – عسكريًا – ثقافيًا . . "

بـ امتلاك دول المنطقة لأسلحة ردع مناسبة للتغلب على نقص القوة البشرية وزيادة جرعة التدريب "خاصة التدريب المشترك" لتعويض نقص الاحترافية والحرص على توحيد أنظمة الأسلحة والمعدات .

جـ أهمية تحسين وتطوير أساليب صنع واتخاذ القرارات والسماح بمزيد من التطبيقات الديمقراطية التي تتفق مع الإسلام شريعة وعقيدة وزيادة مشاركة المواطنين في صناعة القرارات .

د ـ تحديد أهداف واقعية ومتكاملة وواضحة تسعى دول مجلس التعاون لتحقيقها، مع تحديد الإمكانيات والخطوات اللازمة والموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف .

وفي هذا الإطار تتحدد رؤية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لأمنها في ثلاثة بدائل :

أـ الاتفاقيات الدفاعية الثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجية والولايات المتحدة الأمريكية .

بـ إعلان دمشق .

ج- تفعيل قوات درع الجزيرة .

ومن الممكن تناول البديلين الأول والثاني فقط ،حيث تم التعرض بالتفصيل لتطوير قوة درع الجزيرة .

أـ البديل الأول : يتمثل في إجماع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أهمية الوجود الأجنبي في المنطقة وفقًا لاتفاقيات تم توقيعها بين الجانبين في أعقاب حرب تحرير دولة الكويت عام 1991م وإن تباينت منطلقات كل طرف بشأن هذا الوجود ، فالكويت ترى أن العراق أكبر تهديد لأمنها وإن كان أقل خطورة بعد سقوط صدام حسين إلا أنه يظل تهديدًا من وجهة نظرها ، أما الإمارات فترى في إيران تهديدًا لأمنها باستمرار احتلالها للجزر الثلاث "طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى" بينما ترى كل من البحرين وعمان وقطر أنها دول غنية محاطة بجيران أكبر وربما معادين . وتجدر الإشارة إلى أن دعم هذا الوجود لم يعد قاصرًا فقط على الحكومات الخليجية وإنما امتد ليشمل بعض التيارات داخل مجالس الشورى والنواب في دول مجلس التعاون الخليجية والتي طالما عارضت مثل هذا التوجه ، فلم يقم الكويتيون ولا البحرينيون سواءً السنة أو الشيعة بالدعاية ضد هذا الوجود في حملاتهم الانتخابية التي أجريت في عام 2003م ويعكس هذا اقتناع تلك الجماعات بأن الولايات المتحدة وحدها هي التي يمكن أن توفر الحماية لبلادهم ضد الجيران المعادين المحتلين في ظل عدم وضوح أوضاع المنطقة وترتيباتها الجديدة المنتظرة . وفي عملية التنسيق الدفاعي الجماعي الخليجي كأحد البدائل المهمة في الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج . وقد اتخذت دول مجلس التعاون خطوات جادة في هذا الشأن . وفي قمة (14)في الرياض (ديسمبر1993م) تمت الموافقة على تشكيل اللجنة العسكرية العليا لدول مجلس التعاون ، وخلال قمة(16) في مسقط (ديسمبر1995م) تم إقرار خطة تطوير قوات درع الجزيرة كما أقرت قمة(18) في الكويت (ديسمبر1997م)مشروع حزام التعاون الذي يهدف إلى ربط دول مجلس التعاون بشبكة إنذار مبكر موحدة ومشروع الاتصالات المؤمنة ، وأقرت قمة(20)في الرياض (نوفمبر1999م)إنشاء نظام اتصالات سلكية ولاسلكية يربط بين المقرات العامة للجيوش ، وكانت الخطوة الأهم هي توقيع قادة الدول الخليجية الست في قمة(21)في المنامة(ديسمبر2000م)على اتفاقية الدفاع المشترك ، أما

قمة(22)في مسقط(ديسمبر2001م)فقد أقرت مجلس الدفاع المشترك . ولا شك أن هذا البـديل رغم أهميته إلا أنه يبقى رهنًا بالواقع السكاني لدول مجلس التعاون الخليجية حيث يقترب عـدد سكان العراق فقط من إجمالي دول الخلـيج مجتمعـة وهـو مـا يعـني أن جهـود التـسلح الـذاتي الخليجي لن تستطع إحداث توازن حقيقي بين كل من دول مجلس التعاون مـن ناحيـة والعـراق وإيران من ناحية ثانية .

ب ـ **أما البديل الثاني** : فيتمثل في مقترحات إعلان دمشق للدفاع عـن منطقـة الخلـيج ، وسُـمِّيت بصيغة (6 +2) أي دول الخليج الست إضافة إلى كل من مـصر وسـوريا ، ونـص بنـود إعـلان دمشق على استخدام نظام أمني جديد أهم مقرراته تتعلـق بوجـود قـوات سـورية ومـصرية في الخليج بهدف الدفاع عن سلامة وأمن المنطقة إلا أن هذه الصيغة لم يُكتَب لهـا النجـاح وانتهـى بها الوضع إلى التجميد بعد أن سحبت مـصر وسـوريا قواتهمـا في أعقـاب تحريـر الكويـت إلى جانب عدم التأييد الكويتي لها في مرحلة مبكرة ،

ويمكن القول بأن التطلعات فيما يخص محور دول إعلان دمشق (الريـاض ودمـشق والقـاهرة) ، عواصم الدول العربية الكبرى التي تألف منها المحور ، كانت تعتقد انه سيكون بمثابة القـاطرة الـتي ستجر العمل العربي المشترك . وعلى الرغم من أن تضاءل الاعتماد على هذا البـديل وهـو إعـلان دمشق باعتباره خيارًا عربيًا للحفاظ على أمن منطقة الخليج ، ولكنه لا زال قائمًا .

5. تحقيق الأمن على المستوى العسكري :

لاشك أن تحقيق الأمن الخليجي والعربي إنما يعتمد بالأساس على وجود قـوة عـسكرية مدربـة وجاهزة للدفاع عن المنطقة الخليجية والعربية ضد أي اعتـداءات محتملـة مـن الـداخل أو الخـارج ، ولتحقيق الأمن القومي في هذا الجانب يتطلب صـياغة إسـتراتيجية تكامليـة يمكـن طرحهـا في هـذا السياق ، إلاَّ أنه بدايةً يمكن التعرض لجانب هام وهـو المتعلـق بـضرورة طـرح محـددات بنـاء القـوة العسكرية في الخليج العربي والتي تعد الأساس الذي يقوم عليه بناء الإسـتراتيجية في هـذا الجانـب وذلك مما يلي :

أ. القوة البشرية :

أن تكوين القوى البشرية في دول الخليج له طبيعته الخاصة فهي تضم أعداد كبيرة مـن الوافـدين من خارج دول مجلس التعاون بهدف إنجاز وتسيير متطلبات الحياة اليومية ، ومن البديهي أن كل من هؤلاء الوافدين سافر إلى الخليج بغية اكتساب المـال والعـودة إلى دولهـم ولم يـضع في اعتبـاره أنـه

سيقاتل يومًا ما للدفاع عن دول مجلس التعاون الخليجي، فإذا كانت نسبة هؤلاء الوافدين تصل في ثلاثة من دول المجلس إلى ما بين 60ـ76٪ فإن هذا يؤثر سلبًا على الوعاء ألتجنيدي لدول الخليج، إضافة إلى ذلك فإن المستوى الثقافي للنسبة المتبقية من المواطنين يجب أن يكون على درجة تؤهلهم للتعامل مع الأسلحة والمعدات المتطورة بالكفاءة المطلوبة، وهذه الدرجة متوافرة في دول الخليج، إذ أن التعليم بمعظمه يرقى إلى هذا المستوى وأكثر. على أنه يجب أن يؤخذ في الحسبان أن الشباب ما بين سن18ـ32 سنة والذين تشملهم هذه النسب لا يشكلون الوعاء التجنيدي بصفة مطلقه إذ أن متطلبات التنمية الاقتصادية والحضارية تستوعب بالضرورة أعداد كبيرة منهم. وبالتالي فإن نظرة إلى حجم القوى البشرية في القوات المسلحة لدول مجلس التعاون الخليجية تؤكد لنا أنه ليس بالإمكان أفضل مما هو قائم في معظم هذه الدول.

ب. نظم التسليح:

أما المحدد الثاني في تكوين القوة المسلحة لدول مجلس التعاون الخليجية، فهو تعدد وتنوع مصادر التسليح في كل دولة من دول المجلس عن باقي دوله، وبالتالي أوجد ذلك حالة من عدم التوحد في المعدات والأسلحة. ومن ثم الاختلاف في الاستخدامات القتالية لها. ولم تنجح الأمانة العسكرية للمجلس في مجال توحيد الأسلحة الرئيسية على الأقل، أو إحداث نوعًا من التكامل بينها، ويرجع ذلك إلى غياب التحديد الوضع للإستراتيجية الدفاعية لمجلس التعاون علاوة على ارتباط هذا الموضوع بمصالح تجارية داخل كل من هذه الدول.

ج. العقيدة القتالية:

ثالث هذه المحددات وأهمها هو الافتقار إلى وجود عقيدة قتالية لدول مجلس التعاون الخليجية، ويرجع ذلك إلى تعدد مصادر استقاء الثقافة والعلم العسكري من ناحية، وصغر حجم الوحدات المقاتلة الذي لم يكن يتعدي المستوي التكتيكي من ناحية أخري. وقد وضعت دول المجلس خططها لرفع المستوى التنظيمي للوحدات الحالية البرية والجوية بحلول عام 2000م وتنظر دول الخليج العربية حاليًا إلى ضرورة تطوير القوات البحرية نتيجة للدارسات التي تمت لمصادر التهديد وطبيعة مسرح العمليات، ولا شك أن ذلك كله يصاحبه تولد عقيدة فتالية واضحة وفعالة تتمشي مع طبيعة وظروف مسرح الخليج العربي.

ومن ثم يمكن طرح أهم الآليات التي تساهم في تطوير القوات المسلحة العسكرية الخليجية والعربية وذلك تحقيقًا للأمن القومي الخليجي والعربي على النحو التالي:

أـ ضرورة تنسيق الجهود العربية في المجال العسكري من خلال ما يلي :

(1) دعم وتطوير القدرات فوق التقليدية العربية والتي مازالت تمثل أداة فاعلة لتحقيق قدر من التوازن مع إسرائيل في ظل إنفراد إسرائيل بامتلاك أسلحة الردع النووية .

(2) التعاون العربي للتواجد في الفضاء في البعد العسكري وامتلاك منظومات الفضاء الذاتية التي يعتمد عليها في توفير خاصية الإنذار والمعلومات الدقيقة والموقوتة اللازمة لمتخذي القرار خاصة في ظل إمكانية التعاون مع الأطراف الدولية التي تمتلك تلك القدرات .

(3) زيادة التنسيق في المجال العسكري من خلال (نظم تدريب ـ تبادل معلومات وخبرات ـ إعداد مسارح العمليات ـ تكامل نظم تسليح معينة ـ نظم مخابرات وإنذار استراتيجي) .

(4) تشكيل أجهزة معاونة لأجهزة التخطيط الاستراتيجي في القوات المسلحة على مستوى الدول العربية تتكون من هيئة التخطيط القومي ويكون مهامها وضع التخطيط الاستراتيجي الشامل ، ورسم السياسات الإستراتيجية التخصصية وتحديد أهدافها وإصدار التوجيهات للأجهزة التنفيذية للتنفيذ طبقًا للبرامج الزمنية الموضوعة ومراجعة ومتابعة ومراقبة التنفيذ . إلى جانب تشكيل جهاز تخطيط للسياسة العسكرية يقوم بإعداد مقترحات الهدف السياسي العسكري والسياسة العسكرية والمتابعة بعد لإقرار .

بـ ضرورة التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جانب والدول العربية من جانب آخر من خلال ما يلي :

(1) إنشاء جهاز قومي عسكري بين الجانبين يتولى تنسيق النشاط العسكري يتبع رئاسة هيئة الأركان السعودية والأمانة العامة لوزارات الدفاع العربية .

(2) زيادة التعاون الإستراتيجي بين الجانبين في المجالات التالية :

(أ) التدريبات المشتركة في المشروعات التكتيكية ومشروعات الرمي التكتيكي والمباريات الحربية ومشروعات مراكز القيادة وكافة العمليات المشتركة .

(ب) توحيد قواعد العلم العسكري بحيث تتشابه الأعمال والإجراءات والوثائق والأساليب في المواقف المختلفة وأن تتكامل قوات الدعم بسرعة وسهولة .

(ج) إعداد مسارح العمليات المشتركة مع إنشاء نظام دفاع جوي مشترك .

(د) التصنيع العسكري المشترك لتحقيق تكامل التصنيع لخدمة المصالح لدول الخليج العربية الدول العربية .

(هـ) تبادل البحوث العسكرية وتنظيم عمل بحوث عسكرية مشتركة وزيادة الفرق التعليمية والخبرات العسكرية لخلق جيل ذو مفاهيم عسكرية مشتركة.

(و) وضع إستراتيجية عسكرية لتأمين حوض البحر الأحمر من خلال تضامن سعودي / مصري / يمني / سوداني / جيبوتي بتأمين الجزر بالبحر الأحمر وتأمين الملاحة فيه.

ج ـ قيام القوات المسلحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمهام أساسية أهمها:

(1) تأمين حدودها السياسية ومياهها وأجوائها الإقليمية.

(2) الاستعداد الدائم لتقديم المعاونة العاجلة للدول العربية والصديقة.

(3) القيام بدور عالمي لحفظ السلام والأمن في بعض بؤر التوتر.

(4) مد جسور المساعدات الإنسانية للمنكوبين أينما كانوا في العالم.

(5) امتلاك قوات جوية فعال ذو حجم مناسب قادر على التعامل مع أي خطر وبأسرع وقت.

(6) امتلاك أسطول بحري على درجة عالية من الحداثة والقدرة النيرانية يجعله قادرًا على التعامل مع شتى التهديدات.

(7) امتلاك تشكيلات برية قادرة على الدفاع عن أمن وسلامة دول الخليج العربية وحمايتها من أي اعتداء.

(8) قوات دفاع جوي قادرة على حماية المناطق الحيوية ومصادر الثروة ومختلف مراكز الإنتاج في البلاد.

(9) تعزيز القدرات العسكرية بقوة ردع إستراتيجية تساهم مع أفرع القوات المسلحة الأخرى في تعزيز السلم وردع العدوان.

(10) المساهمة الفعالة في خطط التنمية الوطنية الاقتصادية والصناعية والاجتماعية والفكرية والثقافية والمعنوية والطبية والصحية والإدارية والسياسية.

د ـ السعي نحو التطوير التقني والتكنولوجي للقوات المسلحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال:

(1) تشكيل إدارة للحرب الكيميائية ضمن الإدارات المستقلة بغرض تقديم المعونة والتأمين الكيميائي لأعمال قتال القوات البرية والأفرع الرئيسية وتأهيل الضباط وصف الضباط والجنود في مجالات الحرب الكيميائية وتوفير الأصناف الكيميائية للقوات المسلحة وإجراء الاختبارات والتحاليل للأفراد والأسلحة والمعدات والتربة والمياه مع تنفيذ الإصلاحات

المختلفة لجميع الأصناف الكيميائية وحماية البيئة من أخطار التلوث والمعاونة في مواجهة الكوارث الطبيعية والصناعية .

(2) تشكيل إدارة للحرب الالكترونية يتبعها جميع قوات وعناصر الحرب الإلكترونية على المستوى الإستراتيجي والمناطق والوحدات وتكون مسئولة عن تنفيذ الإجراءات الإلكترونية المساندة ، والإجراءات الإلكترونية المضادة ، والإجراءات الإلكترونية المضادة للإجراءات الالكترونية المضادة (الحماية) .

(3) تشكيل إدارة لحرب المعلومات بغرض توفير البيئة المعلوماتية الآمنة والمستمرة التي تهيئ للقوات الصديقة فاعلية أكبر على مسرح العمليات ، بإعتبارها قيمة مضافة لمضاعفة القوة ، ويمكن أن تعمل ضد القيادة السياسية للخصم ، وكذلك على القيادة العسكرية . والتدخل في نظم معلومات الأسلحة المتطورة والدقيقة بهدف تعطيلها وإفقادها دقتها ومزاياها ومواجهة حرب المعلومات لدول الخصم .

(4) الأخذ بنظام التجنيد الإلزامي (الإجباري) في بعض أنشطة القوات المسلحة للحد من البطالة ، وإيجاد فرص عَمل الشباب يمارسها بعد فترة التجنيد .

هـ ـ السعي نحو تحقيق الرؤية المستقبلية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال ما يلي :

(1) مساهمة القوات المسلحة الإيجابية في مجال الخدمة الوطنية على أن يحكم هذه المساهمة ضوابط أساسية من أهمها ألاَّ تؤثر هذه المساهمة في الكفاءة القتالية للقوات المسلحة وأن تحقق هذه المساهمة مبدأ الاكتفاء الذاتي الإداري لأفراد القوات المسلحة

(2) تنويع مصادر السلاح فلم يعد ممكنا من الناحية العملية الاعتماد على مصدر واحد للسلاح وتطوير الإنتاج المحلي لبعض نظم الأسلحة التي تحتاجها القوات المسلحة لتحقيق قدر مناسب من الاكتفاء الذاتي والعمل على الدخول في مجال المنافسة الدولية في مجال التصنيع الحربي بالتعاون والتكامل مع الدول العربية التي تمتلك مقاومات التصنيع الحربي .

(3) استمرار سياسة تنوع مصادر السلاح حتى لا تقع الدول الخليجية العربية في تبعية للدول الكبرى المصدرة للسلاح .

(4) مزيد من التعاون العسكري مع الدول العربية في مجالات التدريب والتعاون بين أجهزة المخابرات الإستراتيجية بما يحقق تبادل المعلومات لتنسيق المواقف والقرارات القومية .

(5) إستمرار المشاركة والإسهام في دعم الاتفاقات الموقعة كافة ، سواءً أكانت على المستوى الإقليمي مثل اتفاقية الدفاع المشترك بين دول الخليج نفسها . أو المستوى الدولي مثل الدفاع المشترك على مستوى جامعة الدول العربية .

وإجمالاً يمكن القول بأن الأمن القومي العربي هو الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه كافة الدول العربية ، حيث أن غيابه أو على الأقل تواجد مصادر تهديده إنما يؤدي لخلق حالة من عدم الاستقرار العربي والذي يعنى بالأساس عدم تحقيق الدول العربية لأهدافها ومقاصدها ، وبالمثل فإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي جزء لا يتجزأ من النظام الإقليمي العربي وبالتالي فإن تحقيق أمن الخليج العربي إنما يؤدي إلى تحقيق جزء كبير من الأمن القومي العربي الذي هو في النهاية تحقيقًا للأمن القومي لكافة الدول العربية على حد سواء .

وفي الختام



لاشك أن لمنطقة الخليج العربي أهميتها الإستراتيجية المستمدة من حقائقها الجغرافية وإمكاناتها الاقتصادية، فضلاً عن التنافس السياسي والعسكري الذي يتصاعد من حولها؛ فجغرافيّة هذه المنطقة تمثِّل حلقة وصل بين أكبر ثلاث قارات في العالم، كما أن إشرافها على الخليج العربي يزيد من أهميتها لإمكانية اتصالها بالعالم الخارجي، الأمر الذي أهَّل تلك المنطقة لاحتضان عدد من الحضارات الإنسانية خلال الحقب التاريخية الغابرة.

وعلى الجانب الاقتصادي جاء اكتشاف النفط في المنطقة في بدايات القرن الماضي، ليخلع عليها صفة الأهمية الاقتصادية، نظرًا لتزايد الطلب العالمي عليه، ولكونه المادة الحيوية المعاصرة التي يعتمد عليها قيام الحضارة الحالية، واستمرارها في المستقبل المنظور؛ ومن هذا المنطلق ارتبط اقتصاد الدول الخليجية ارتباطًا وثيقًا بالاقتصاد العالمي، حيث يشكِّل نفط الخليج أهمية خاصة لهذا الاقتصاد، فهو يشكِّل نسبة كبيرة من الواردات النفطية العالمية، وهو ما زاد في الوقت نفسه من أهمية المنطقة سياسيًا وعسكريًا، حيث برزت المنافسة بين الدول الصناعية للحصول على امتياز النفط وتأمين وصوله إليها عبر توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع دول المنطقة، والعمل على تحقيق أمنها واستقرارها وحمايتها من التدخلات الأجنبية.

ومن خلال هذه الظروف مجتمعة، يمكن القول أن لهذه المنطقة وضعًا خاصًا في حسابات السياسة العالمية والإقليمية، ومن هنا فإنها شديدة التأثّر بما يجري حولها من أحداث وتداعيات. والمتابع للأحداث الجارية حول المنطقة في هذه الآونة يجد أنها تمر بظروف صعبة وحسّاسة تتطلب إيجاد حلول عادلة، تعيد الأمن والاستقرار إليها، وتجنّبها ويلات حرب رابعة. فمن المؤكد أن الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته، وكذلك التطور الملحوظ في برنامج التسلّح الإيراني، جعل المنطقة تواجه تحديًا كبيرًا في المجال الأمني.

ومن ناحية أخري، فإن ما يشهده العراق من عنف طائفي غير مسبوق، قد يؤدي إلى عدد من السيناريوهات، التي سيكون لأي منها مخاطره وتأثيره السلبي على أمن الخليج، فنشوب حرب أهلية، أو تفكك الدولة العراقية خصوصًا في ظل ما قيل عن عزم الولايات المتحدة الأمريكية على تقسيم المنطقة إلى دويلات صغيرة عديمة الأهمية، بغية تذويبها في إطار الشرق الأوسط الجديد أو

الموسّع، وجعل العراق نموذجًا لذلك لن يخدم الدول المجاورة للعراق، ولا المنطقة بأسرها، بل سيجعلها في حالة من التوتر الدائم بسبب الانقسامات الطائفية أو العرقية أو المذهبية.

لذلك تحتل عملية إعادة بناء الدولة العراقية الجديدة أهمية متقدمة في أجندة دول مجلس التعاون الخليجي لاعتبارات مختلفة، فالعامل الجغرافي جعل هذه الدول هي الأقرب للعراق من أي دولة عربية أخرى، كما أن استمرار الاحتلال الأمريكي يضاعف الشكوك حول النوايا الأمريكية، ويثير التساؤلات حول ما تريده واشنطن، وما تخطط له؛ هذا بالإضافة إلى تأثر هذه الدول بحالة الانفلات الأمني بالعراق، على نحو ما شهادته بعض الدول في الآونة الأخيرة من أزمات أمنية.

فإذا انتقلنا من التحدي الذي يهدد أمن الخليج مما يحدث في العراق، وجدنا تحديًا آخر مما يجري في إيران، ويتمثل فيما لديها من طموح لامتلاك التقنية النووية التي يمكن انتقالها مستقبلاً من مجال الاستخدام السلمي للطاقة إلى مجال الاستخدام العسكري وهو ما يجعل دول الخليج العربية في قلق وترقب، خصوصًا وأن المنطقة قد عصفت بها ثلاث أزمات حادة، نتجت عنها ثلاث حروب أثرت سلبًا على أمنها ومقدراتها. ولا يغيب عن وعي كثير من المحللين أن هناك مساع إيرانية حقيقية نحو تعزيز نفوذها وهيمنتها في المنطقة بأسرها، وهذا ما يفسّر التسارع الإيراني في مجال التسلُح الصاروخي.

ومن هنا فإن التحديات التي تواجه دول الخليج العربية تفرض عليها العمل بوعي شديد لكافة المتغيرات والتطورات الجارية على الساحتين الدولية والإقليمية، والارتقاء إلى مستوى التحدي، ويبقى أن التحدي الأكبر في هذه البلدان هو تحدي التنمية الاقتصادية التي من شأنها أن تضيف المصداقية إلى العمل الخليجي المشترك، لأنه سوف يعبّر بحق عن طموحات المواطن الخليجي، ويزيد من ولائه وانتمائه لوطنه، دون الالتفات لأية مزايدات خارجية، فالثروة الحقيقية لهذه الدول لا تعبّر عنها وفرة النفط، بقدر ما تعبّر عنها المشروعات الكبرى المتولدة عنه، فهذه المشروعات التي تستهدف خير المواطنين، هي خط الدفاع الأول عن أمن هذه الدول في مواجهة التحديات حاضرًا ومستقبلاً.

ملاحق إحصائية



جدول رقم "1"

عدد مواطني دول المجلس المتملكين للعقارات بالدول الأعضاء الأخرى في عام 2006

NO. OF G.C.C CITIZENS OWNING REAL ESTATE IN OTHER MEMBER STATES IN 2006

Particulars	المجموع TOTAL	كويتي KUWAITI	قطري QATARI	عماني OMANI	سعودي SAUDI	بحريني BAHRAINI	إماراتي EMARATI	البيان
U.A.E. *	2113	855	144	123	704	287		الإمارات العربية المتحدة*
BAHRAIN	975	487	105	18	262		103	مملكة البحرين
K.S.A	256	221	9	0		21	5	المملكة العربية السعودية
OMAN	2944	1008	66		22	895	953	سلطنة عمان
QATAR **	115	63		3	4	30	15	دولة قطر **
KUWAIT	217		1	0	191	15	10	دولة الكويت
TOTAL	6620	2634	325	144	1183	1248	1086	المجموع

*2005. ** 2004.

جدول رقم "2"

صادرات دول المجلس البينية

INTRA- GCC TRADE (EXPORTS)

Particulars	1999	1998	1997	1996	1995	1994	البيان
U.A.E.	2158.5	1357.3	1636.0	1434.1	1079.8	945.1	الإمارات العربية المتحدة
BAHRAIN	531.9	489.3	443.5	438.5	426.2	368.7	مملكة البحرين
K.S.A.	3554.1	3322.6	4557.2	4342.2	3586.1	2864.9	المملكة العربية السعودية
OMAN	885.1	896.5	867.2	711.9	660.4	632.3	سلطنة عمان
QATAR	547.1	259.1	299.6	336.1	270.4	287.3	دولة قطر
KUWAIT	305.5	278.7	307.1	290.2	232.1	245.1	دولة الكويت
TOTAL	7982.2	6603.5	8110.6	7553.0	6255.0	5343.4	المجموع

جدول رقم "3"

صادرات دول المجلس البينية

INTRA- GCC TRADE (EXPORTS)

Particulars	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
U.A.E.	4763.7	2397.1	2633.7	490.3	314.7	1189.9	الإمارات العربيـــة المتحدة
BAHRAIN	1045.7	774.74	731.6	542.0	523.0	428.7	مملكـــة البحرين
K.S.A.	12057	8203.7	6215.7	4463.4	3937.1	4270.2	المملكـــة العربيـــة السعودية
OMAN	1718.6	1257.4	1062.1	1272.0	1031.1	1003.2	ســـلطنة عمان
QATAR	1526.9	983.13	648.09	573.2	334.1	578.4	دولة قطر
KUWAIT	518.49	489.31	488.84	393.5	254.6	306.5	دولـــة الكويت
TOTAL	21630.5	14105.4	11780.0	7734.4	6394.7	7776.9	المجموع

جدول رقم "4"

واردات دول المجلس البينية

INTRA-GCC TRADE (IMPORTS)

Particulars	1999	1998	1997	1996	1995	1994	البيـــان
U.A.E.	1326.2	1285.9	1181.0	1071.4	1070.1	943.8	الإمارات العربيـــة المتحدة
BAHRAIN	* 353.7	* 329.8	* 324.6	* 301.5	* 316.5	* 287.2	مملكـــة البحرين
K.S.A.	1090.0	1008.6	882.3	891.2	752.6	656.1	المملكـــة العربيـــة السعودية
OMAN	1526.8	1640.4	1458.2	1282.5	1217.6	1264.6	ســـلطنة عمان
QATAR	439.8	526.6	439.6	357.6	346.7	277.8	دولة قطر
KUWAIT	795.2	820.7	872.8	805.7	753.7	607.2	دولـــــة الكويت
TOTAL	=SUM(ABOVE) 5531.7	=SUM(ABOVE) 5612.0	=SUM(ABOVE) 5158.5	4709.9	4457.2	4036.7	المجموع

* Excluding oil

*لا تشمل النفط

جدول رقم "5"

واردات دول المجلس البينية

INTRA-GCC TRADE (IMPORTS)

Particulars	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيـــان
U.A.E.	**2906.8**	**2546.8**	2023.8	**1817.2**	**1478.9**	1236.6	**الإمارات العربيـــة المتحدة**
BAHRAIN*	***737.95**	*** 696.5**	*** 578.7**	*** 497.3**	*** 398.9**	*** 377.7**	**مملكـــة البحرين**
K.S.A.	**2728.8**	**2276.5**	**1688**	**1483.0**	**1214.1**	**1078.6**	**المملكـــة العربيـــة السعودية**
OMAN	**2788.8**	**3010.8**	1826.0	**1993.1**	1924.6	**1673.0**	**ســـلطنة عمان**
QATAR	**1408.0**	**1102.6**	**730.9**	**623.7**	**457.2**	**483.4**	**دولة قطر**
KUWAIT	**1743.0	1685.5	**1257.8**	**988.4**	**877.9**	**851.4**	**دولـــة الكويت**
TOTAL	**12313.3**	11318.7	8105.3	7402.7	6351.6	=SUM(ABOVE) 5700.7	**المجموع**

*** Excluding oil.. **IMF figures.**

***لاتشمل النفط . ** بيانات صندوق النقد الدولي .**

جدول رقم "6"

التجارة البينية لدول المجلس (الصادرات)

(INTRA - GCC TRADE (EXPORTS

2005 -1982

السنة	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
القيمة	3908.0	3093.7	2962.9	3231.4	2646.8	3033.2	3229.7	3991.8

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
القيمة	4834.5	4928.6	5557.1	6210.6	5343.4	6255.0	7553.0	8110.6

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القيمة	6603.5	7982.2	7776.9	6394.7	7734.4	11780.0	14105.4	21630.5

جدول رقم "7"

التجارة البينية لدول المجلس (واردات)

)INTRA - GCC TRADE (IMPORTS

2005 -1982

السنة	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
القيمة	3908.0	3093.7	2962.9	3238.7	2598.4	3008.6	2265.9	2634.6

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
القيمة	2703.8	3735.6	3478.8	3891.7	4036.7	4457.2	4709.9	5158.5

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القيمة	5612.0	5531.7	5700.7	6351.6	7402.7	8105.3	11318.7	12313.3

جدول رقم "8"

إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات - واردات)

TOTAL (INTRA - GCC TRADE (IMPORTS & EXPORTS

2005 -1982

السنة	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
القيمة	7816.0	6187.4	5925.8	6470.1	5245.2	6041.8	5495.6	6626.4

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
القيمة	7538.3	8664.2	9035.9	10102.3	9380.1	10712.2	12262.9	13269.1

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القيمة	12215.5	13513.9	13477.6	12746.3	15137.1	19885.3	25424.1	33943.8

جدول رقم "9"

المشاريع المشتركة في دول المجلس

JOINT PROJECTS IN G.C.C.

Particulars		2005	2004	2002	2001	2000	1999	البيـــان	
U.A.E.	No	–	–	801	–	–	–	عدد	الإمارات
	Capital	–	–	514.49	–	–	–	رأس المال	
BAHRAIN	No	–	–	62	–	42	45	عدد	البحرين
	Capital	–	–	216.21	–	280.68	36.51	رأس المال	
K.S.A.	No	130	–	67	–	–	72	عدد	السعودية
	Capital	5681.32	–	4233.6	–	–	2025.37	رأس المال	
OMAN	No	–	405	–	86	–	–	عدد	عمان
	Capital	–	196.22	–	–	–	–	رأس المال	
QATAR	No	–	106	83	58	49	33	عدد	قطر
	Capital	–	89.43	41.73	6.75	10.11	4.35	رأس المال	
KUWAIT	No	–	–	–	–	–	–	عدد	الكويت
						–	–	رأس المال	

جدول رقم (10)

السكان الأصليين والوافدين بدول مجلس التعاون

الدولة	إجمالي السكان	الأصليين	الأجانب	الأصليين ٪	الأجانب ٪
السعودية	27601038	22024962	5576076	79.8	20.2
الإمارات	4444011	844362	3599649	19	81
البحرين	708573	473465	23518	67	33
سلطنة عمان	3204897	2627604	577293	82	18
الكويت	2505559	1214205	1291354	48.5	51.5
قطر	907229	226808	680421	25	75
الإجمالي	39371307	27411406	11959901	53.5	46.5

جدول رقم "11"

إنتاج النفط والغاز الطبيعي

بدول مجلس التعاون الخليجي عام 2007

الدولة	إنتاج النفط الخام	إنتاج الغاز الطبيعي (بليون متر مكعب)
البحرين	188.300 برميل يوميا	9.65
السعودية	9.475 مليون برميل يوميا	66.06
الإمارات	2.396 مليون برميل	44.69
الكويت	2.418 مليون برميل	8.3
سلطنة عمان	765.000 برميل يوميا	16.5
قطر	790.500 برميل يوميا	30.8

جدول رقم (12)

الإنفاق على التعليم العام في دول المجلس

خلال الفترة من (1985 – 2006)

الدولة	الإنفاق على التعليم العام					
	كنسبة مئوية من إجمالي الناتج القومي			كنسبة مئوية من النفقات الإجمالية الحكومية		
	1985ـ 1987	1995ـ 1997	2000ـ 2003	1985ـ 1987	1995ـ 1997	2005ـ 2006
الإمارات	2.1	1.7	1.6	13.2	20.2	25.8
البحرين	5.2	4.4	-	12.3	13	5.7
السعودية	7.4	7.5	-	13.6	22.8	23.3
عمان	4.1	4.5	4.6	15	16.4	38
قطر	4.7	3.4	-	-	-	-
الكويت	4.8	5	-	13.4	14	8.5

جدول رقم (13)

بيان بدورات وأماكن وتاريخ انعقاد قمم مجلس التعاون الخليجي

رقم الدورة	مكان الانعقاد	التاريخ
1	دولة الإمارات العربية المتحدة – أبو ظبي	25ـ26 مايو 1981
2	المملكة العربية السعودية – الرياض	10ـ11 نوفمبر 1981
3	دولة البحرين	9ـ11 نوفمبر 1982
4	دولة قطر – الدوحة	7ـ9 نوفمبر 1983
5	دولة الكويت	27ـ29 نوفمبر 1984
6	سلطنة عمان	3ـ6 نوفمبر 1985
7	دولة الإمارات العربية المتحدة – أبو ظبي	2ـ5 نوفمبر 1986
8	المملكة العربية السعودية – الرياض	26ـ29 ديسمبر 1987
9	دولة البحرين – المنامة	19ـ22 ديسمبر 1988
10	سلطنة عمان – مسقط	18ـ21 ديسمبر 1989
11	دولة قطر – الدوحة	22ـ25 ديسمبر 1990
12	دولة الكويت	23ـ25 ديسمبر 1991
13	دولة الإمارات العربية المتحدة – أبو ظبي	21ـ23 ديسمبر 1992
14	المملكة العربية السعودية – الرياض	20ـ22 ديسمبر 1993
15	المنامة – دولة البحرين	19ـ31 ديسمبر 1994
16	مسقط – سلطنة عمان	4ـ6 ديسمبر 1995
17	الدوحة – دولة قطر	7ـ9 ديسمبر 1996
18	الكويت – دولة الكويت	20ـ22 ديسمبر 1997
19	أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة	7ـ9 ديسمبر 1998
20	أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة	27ـ29 ديسمبر 1999
21	دولة البحرين – المنامة	30ـ31 ديسمبر 2000
22	سلطنة عمان – مسقط	30ـ31 ديسمبر 2001
23	دولة قطر – الدوحة	21ـ22 ديسمبر 2002
24	دولة الكويت – مدينة الكويت	22 ديسمبر 2003
25	دولة البحرين – مدينة المنامة	21 ديسمبر 2004
26	أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة	18ـ19 ديسمبر 2005

جدول رقم (14)

الإنفاق العسكري في منطقة الخليج (مليار دولار)

م	البيان	إجمالي الإنفاق العسكري							
		خلال عقد الثمانينات	خلال عقد التسعينيات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
دول مجلس التعاون الخليجي									
1	السعودية	182.988	215.2	18.4	27.2	18.5	18.7	19.3	21.3
2	الكويت	19.2	62.27	3	2.6	3.5	3.8	4.0	4.27
3	الإمارات	19.962	26.48	3.8	3.9	1.6	1.6	1.6	2.65
4	قطر	3.659	7.47	1.3	1.5	1.9	1.9	2.1	2.19
5	البحرين	2.024	2.6	0.306	0.315	0.33	0.46	0.47	0.5
6	عمان	16.712	16.83	1.6	2.4	3.5	2.5	2.6	3.02
إجمالي		235.02	320.946	28.406	37.915	28.33	28.96	29.47	33.93
دول خليجية خارج المجلس									
	إيران	110.408	37.58	5.7	5.7	3	3	3.5	4.41
	النسبة	٪ 212	٪ 882	٪ 498	٪ 498	٪ 944	٪ 963	٪ 840	٪ 76.9

جدول رقم (15)

التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج

الدولة	المساحة (كم2)	القوة البشرية (مليون)	الكثافة السكانية (فرد/ كم2)	حجم القوات المسلحة (آلاف)	الناتج القومي (مليار دولار)	الإنفاق العسكري (مليار دولار)	نسبة الإنفاق إلى الناتج القومي (100)	ما يتحمله الفرد في الإنفاق العسكري (دولار)	عائد الإنفاق فرد القوات المسلحة (دولار)
دول مجلس التعاون الخليجي									
السعودية	2.250.000	26.4	10	124.5	236	21.3	%9	806	171084
الكويت	17818	2.3	143	15.5	50.9	4.27	%8	1856	275483
الإمارات	83600	2.5	48	50.5	89.6	2.65	%3	1006	52475
قطر	11427	0.86	56	12.4	28.2	2.19	%77	2546	176612
البحرين	707	0.680	975	11.2	10.7	0.5	%46	725	44642
عمان	309500	3	8	41.7	24.3	3.02	%12	1006	42422
إجمالي دول المجلس	2.673.053	35.74	-	255.8	439.6	33.93	%7.7	949	132642
دول خليجية خارج المجلس									
إيران	1648000	68	43.6	420	148	4.41	%5	64	10500
العراق	435052	26	59	79	23.0	-	-	-	-
اليمن	555.000	20.7	36	66.7	11.3	94.0	%7.6	45	14093

قائمة المراجع



أولاً: الوثائق

1ـمجلس التعاون لدول الخليج العربية، النظام الأساسي.

2ـ مجلس التعاون لدول الخليج العربي، البيان الختامي الدورة الأولى، المجلس الأعلى، مايو 1981م. 1

3ـ البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الأول للمجلس الوزاري، 1981م. 2

4ـ البيان الختامي للاجتماع الاستثنائي الثاني لوزراء الداخلية، مسقط، 15 فبراير 1987م.

5ـ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

ثانيًا: الكتب:

1ـ احمد زايد، الحرب الباردة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992

2ـ طه الرفاعي، نكبة العراق، الشهاب للنشر، القاهرة، 1994

3ـ ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006

4ـ نجاة عبد القادر الجاسم وآخرون، الكويت والخليج العربي، المطابع الحكومية، الكويت، 2005م

5ـ جواد إبراهيم رضا وآخرون، الخليج العربي، الكويت: عالم الكتب، 2003

6ـ أحمد الشهاوي، مجلس التعاون الخليجي. . من التعاون إلى التكامل، دار الخطيب للنشر، عمان، 2006م، ص. 44.

7ـ حسن نافعة، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997م

8ـ د. محمد الحشاش، "مجلس التعاون ودوره في مواجهة التحديات، ب. ن. ، القاهرة، 1999

9ـ فاروق الطويل، الخليج العربي والأطماع الخارجية، دار النهضة، القاهرة، 2005

10ـ أحمد رشاد، الأمن القومي العربي، الدار الدولية للنشر، القاهرة، 2004م

11ـ إبراهيم غالي، انهيار العراق وتداعياته على العالم العربي، دار الفجر، القاهرة، 2006م

12ـ أحمد إبراهيم محمود، الأزمة النووية الإيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، جريدة الأهرام، القاهرة، 2004م

13ـ محمد حسين، أزمات الأمة العربية في الألفية الجديدة، دار المعرفة الحديثة، القاهرة، 2006م

14ـ محمد الرفاعي، صدمة العراق، القاهرة: دار الحديث، 2001م

15ـ احمد خليفة، 11 سبتمبر وانهيار أمريكا، دار القدس، القاهرة، 2003م

16ـ جودة إبراهيم، الغزو العراقي للكويت وتأثيراته على الأمة العربية، المكتبة الدولية، القاهرة، 1997م

17ـ كمال طاهر، الأمن القومي العربي، دار الصفا، القاهرة، 2001م

18ـ محمد فودة، أمن الخليج، الدار العربية، القاهرة، 1998م

19ـ عبد الرحمن رشدي الهواري، المتغيرات العالمية، وأهم المشكلات المعاصرة، وتأثيرها على المنطقة العربية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة 2006م

20ـ أحمد مختار مبو، نحو عالم الغد ، تأملات في النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، دراسة صادرة من اليونسكو ، الطبعة العربية ، باريس ، يناير 1993م

21ـ محمد الراغب، العولمة وتأثيراتها على العرب، دار الفكر، القاهرة، 2005

22ـ سعدون عبد الرشيد، الخليج العربي بين الواقع والتحديات، الكويت، المؤسسة العلمية، 1999

ثالثاً: الرسائل والبحوث العلمية:

1ـ إبراهيم الملا، التواجد الأجنبي في منطقة الخليج العربي، زمالة أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة 2004م

2ـ راشد الهاملي، دور مجلس التعاون الخليجي العربي في تحقيق الأمن القومي العربي، زمالة أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة 1999م

3ـ سيد إبراهيم الدسوقي طه، مجلس التعاون الخليجي. دراسة قانونية تحليلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2003م

4ـ إبراهيم الحمياني، أهم المشكلات والصراعات في قارة آسيا، رسالة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة 2004م.

5ـ مالك المعيلي، "مجلس التعاون لدول الخليج العربية، " (أطروحة عسكرية غير منشورة، كلية مبارك العبد الله للقيادة والأركان، الكويت، 1998م)،

رابعًا: الدوريات:

1ـ محمد السعيد إدريس ، دور الأمن والتعاون العسكري في تطوير مجلس التعاون الخليجي ككيان إقليمي، مجلة المستقبل العربي، العدد210، بيروت ، 1997

2ـ خمسة وعشرون عاما على قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ملف العدد، مجلة شئون خليجية، صيف 2006

3ـ سامح راشد، إيران والخليج . . مراحل من الشد والجذب، مجلة مختارات إيرانية، القاهرة، ديسمبر 2005م

4ـ احمد منيسي، إيران وتهديدات دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة مختارات إيرانية، القاهرة، مارس، 2006م

5ـ هالة مصطفي، العولمة ودور جديد للدولة، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، العدد 134 ، أكتوبر 1998م.

6ـ حسن عبد الله جوهر – دراسة بعنوان منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمية مجلة السياسة الدولية – الأهرام، القاهرة، العدد 144، ابريل 2001م 7ـ محمد الأطرش، العرب والعولمة، المستقبل العربي، القاهرة ، مارس 1998م، ص 82.

8ـ احمد سالم، تقييم الأداء الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ابريل 2006

9ـ أسامة الغزالي، حرب الخليج والأمن القومي العربي، مجلة الشئون العربية، العدد 35، سنة 1984م.

10ـ عمر محجوب عمر – أمن الخليج العربي والصراع العربي الإسرائيلي، المستقبل العربي، العدد 3، سنة 1981م

11ـ د/ عطا محمد زهرة – الأمن القومي والعمل العربي المشترك، المستقبل العربي – العدد 94، سنة 1996م.

12ـ عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، السياسة الدولية، القاهرة، أكتوبر1999

13ـ عبد المعطي محمد أحمد، التوتر ومشكلات الأمن في الخليج العربي، السياسية الدولية، القاهرة، يناير 1997م

خامسًا: الندوات والمؤتمرات العلمية:

1ـ يحي جميد الهاملي، "التعاون العسكري في دول مجلس التعاون" ورقة قدمت إلى: مؤتمر مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، .

2ـ السيد ياسين، الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع العالمي – تحليل ثقافي – ندوة الثقافات العربية والنظام العالمي الجديد – الدار البيضاء – المغرب – 1992

سادسًا: التقارير:

1ـ تقرير البنك الدولي حول دول مجلس التعاون الخليجي

World fact book , year book , gulf countries , economics , 2007

سابعًا: مواقع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):

الموقع الرسمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. www.gcc.org .

فهرس المحتويات